



PROVISIONAL
A/35/PV.25
6 October 1980
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ، ٦ تشرين الأول / أكتوبر ، ١٩٨٠ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)
نائب الرئيس : السيد كاسيمسري (تايلند)

التعبير عن التعاطف لموت سعادة السيد بيوتر ماشيروف ، أمين أول اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

المناقشة العامة / ٩ (تابع)
الكلمات التي ألقاها كل من :

السيد دونتسوب (جمهورية الكاميرون المتحدة)
السيد تشيسانو (موزامبيق)
السيد أحمد بن سيف آل ثاني (قطر)
السيد علي السنّي المنتصر (الجمهورية العربية الليبية)
السيد مروان القاسم (الأردن)
السيد كاستيلو فالديس (غواتيمالا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 366 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ١٥

التعبير عن التعاطف لموت سعادة السيد بيوتر ماشيروف ، أمين أول اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد علمنا ببالح الأسي بالوفاة الطأاوية لسعادة السيد بيوتر ماشيروف ، أمين أول اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والعضو المناوب للمكتب السياسي للجنة المركزية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وعضو مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .
ونياة عن الجمعية العامة ، فاني أقدم تعازينا العميقة لأسرته وحكومة وشعب جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية .

مواصلة نظار البند ٩ من جدول الأعمالالناقشة العامة

السيد دوتسوب (جمهورية الكامرون المتحدة) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، أود ، أولا وقبل كل شيء ، أن أضم صوتي لصوتك ، وأن أعرب ، باسمي شخصا ونياة عن وفد بلادى ، لوفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، عن تعزياتنا العميقة على الخسارة الأليمة التي لحقته وذلك بوفاة السيد بيوتر ماشيروف ، أمين أول اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وهي الوفاة التي وقعت في ٤ تشرين الأول / أكتوبر .
اننا نود أن نقدم تعاطفنا العميق لوفد بيلوروسيا .

السيد الرئيس ، انني ان أتناول الكلمة لأول مرة في هذه الجمعية ، فاني أود أن أعرب لكم أولا وقبل كل شيء عن سرور وفد بلادى لانتخابكم بالا جماع لهذا المنصب ندى الهيئة والكياسة كرئيس للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين .

انكم ممثل بارز لبلد ، تمكّن بواسطة قوته وعزمه ، أن يستحق الاعجاب والاحترام من المجتمع الدولي ، ولكنكم ، قبل كل شيء ، ممثل لبلد شقيق ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، التي ترك تاريخها بصماته على مصير بلدى ، جمهورية الكامرون المتحدة .

ان هذا الملتقى التاريخي بين شعبيينا ، قد مثل منذ استقلال الكامبيرون ، حلوة مثمرة بالنسبة الى تنمية ودعم التعاون المشترك والمتعدد الأشكال فيما بين بلدينا ، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف ، وبوجه خاص من خلال انضمامنا الى معاهدة روما عن طريق اتفاقيات ياوندى ولومي . وأود أن أؤكد استعداد وفدنا المطلق وعزمه الصادق على تقديم كل تعاون ممكن كي تتمكنوا من الاضطلاع بفعالية بمهامكم الخيرية . ان كفاءةكم كد بلوماسي محنك ، ومعرفتكم الواسعة بمشاكل العالم تعزز يقيننا من أنكم سوف تسهمون بحسم في حل المشاكل الملحة المتعددة التي تواجه جمعيتنا .

وأود أيضا أن أفنتم هذه الفرصة لكي أنو، بسلفكم السفير سليم احمد سليم للحكمة والمثابرة التي أدار بهما اعمال الجمعية خلال الاثنى عشر شهرا الماضية . اننا ممتنون له ان استطاع أن يستجيب للأمال التي وضعتها فيه افريقيا والمجتمع الدولي .

ان وفد بلادى ينتهز أيضا هذه الفرصة ليؤكد للأمين العام كورت فالدهايم عظيم ارتياحنا للطريقة التي يؤدي بها وظائفه الهامة والدقيقة وعلى الجهود المستمرة التي يبذلها والتي تمكّن المجتمع الدولي من تسوية المشاكل المعاصرة طبقا لمبادئ ومقاصد ميثاقنا .

ويطلب لي أن أكرر هنا تهاني بلادى لزمبابوى على استقلاله بعد كفاح ضار وميرير من أجل الحرية ، لم يكن له مثيل في تاريخ تصفية الاستعمار تحت اشراف حزب الجبهة الوطنية ، ويتأييد من المجتمع الدولي . ان الكامبيرون ليتطلع الى التعاون الذي سيقمه مع هذه الأخت الجديدة في منظمة الوحدة الافريقية وفي نطاق الأسرة الأكبر لبلدان عدم الانحياز وفي الأمم المتحدة نفسها .

وأود في النهاية أن أحيي استقلال سانت فنسنت وجزر غرينادين وانضمامها الى عضوية منظمنا باعتبارها العضو الرابع والخمسين بعد المائة ، وبالرغم من اتساع المسافة فيما بين بلدينا ، فان التراث التاريخي والثقافي لشعبيينا يجعلنا نشعر بالتأكيد بأننا سوف نقيم معا تعاونا وديا مخلصا . ان أعمال الدورة الخامسة والثلاثين لجمعيتنا تجرى في وضع دولي يتسم بالأزمات : أزمات سياسية ناجمة عن تنافس قوى الهيمنة الذي يؤدي الى التوتر ، وعدم الاستقرار والنزاع الذي يهدد بصفة مستمرة بلدان العالم الثالث ، ويؤثر بشكل خطير على الانفراج ، وأزمات اقتصادية مرجعها تدور النظم مختل التوازن الذي وضع في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وترجع ايضا الى تردد

البلدان الغنية في قبول فكرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الأكثر عدالة ومساواة ، كوسيلة للخروج من الصعوبات الحالية ، وأزمات اجتماعية وثقافية - واذنا أردنا - أزمات حضارية أيضا ، نظرا للجوع العام الذي يسوده عدم اليقين والخوف والريبة والفقير الذي يتفاقم نتيجة لهذه الأوضاع .
وبالنسبة لأفريقيا ، التي هي تحلى بالمقام الأول من اهتماماتنا ، القارة الأقل نموا ، وبالرغم من مواردها الطبيعية الكبيرة ، ومواردها البشرية وامكانياتها ، فان الوضع مازال يبعث على القلق ، نظرا لتعنت الفصل العنصرى وعدم الاستقرار الناجم عن مواطن التوتر التي نتجت بدورها من استمرار الاستعمار والجشع والتدخل الأجنبي .

وازاء هذه الخلفية ، فان حصول زمبابوى على استقلالها انما يمثل خرقا لهذه الأوضاع ، وخطوة حاسمة على سبيل التحرير الشامل لقارتنا من كل اشكال القمع الاستعماري والتمييز العنصرى . ان أبعاد هذا الحدث بعيد المنال ، بيد ولسوء الحظ انها غير مدركة من قبل نظام بريثوريي العنصرى ، كما هو الحال في ناميبيا ، والشعوب المقهورة .

وفي ناميبيا بالفعل ، فان الآفاق مازالت غامضة ، وان الآمال التي انبعثت عن اعتماد خطة الامم المتحدة لتمكين هذا الاقليم الدولي من الحصول على استقلاله من خلال انتخابات ديمقراطية وحررة ، تحت اشراف الامم المتحدة ، قد حال دون تحقيقها الموقف الفاضل لحكومة جنوب افريقيا . ان العديد من رسائلها الى الأمين العام وبصفة خاصة خطابها المؤرخ في ١٢ أيار/مايو الماضي الذي أثار صعوبات جديدة تماما ، وذلك لتحويل اهتمام منامتنا ، هذه كلها لها دلالة كبرى في هذا الصدد . ان التشكيل الأخير لما يسمى بمجلس الوزراء في ناميبيا ، يعد في رأينا بداية لوضع تسوية داخلية نهائية نشجيبها وندينها .

ولذلك ، فقد أصبح من الأمور الملحة ان يعارض المجتمع الدولي في تحقيق هذا المخطط الشرير ، وان هؤلاء الذين تحملوا مسؤولية تصور واعتماد هذه الخطة لتسوية سلمية لمسألة ناميبيا عن طريق الامم المتحدة ، يجب ان يستخذوا كل ما في وسعهم وكل ما يمكنهم من الوسائل ، للضغط على جنوب افريقيا لكي تتعاون مع الأمين العام لتنفيذ هذه الخطة . ان استمرار مشكلة ناميبيا بصرف النظر عن ديناميكية الحرب وعدم الاستقرار الذي يترتب عنها ، وبالنظر الى مصالح القوى

العالمي في هذه المنطقة ، فانها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، بالإضافة الى انها تنال من صلاحية ومصداقية منظماتنا ، التي أبدت شيئا من التسامح ازاء سوء نية وعجرفة نالام جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، فان موقف بلادى التي تتحمل مسؤوليات هامة في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لمعروف جيدا . وقد أعيد ذكره مؤخرا من قبل السيد أحمد واهيجيو رئيس جمهورية الكامبيرون المتحدة . ان الكامبيرون يؤيد كفاح شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وحقه في تقرير المصير والاستقلال في إطار ناميبيا متحدة تضم خليج والفييس . اننا نرفض أى حل انفرادى تفكر فيه أو تفرضه جنوب افريقيا ، ونؤيد الترتيبات العملية التي ترمي الى تطبيق خطة التسوية التي وافق عليها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأخيرا فنحن على قناعة بضرورة تطبيق التدابير الالزامية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق لالزام هذا البلد بالتعاون مع الأمم المتحدة .

ان هذه القناعة تحدد أسلوبنا في تناولنا للوضع في جنوب افريقيا حيث السياسة الاجرامية للفصل العنصرى - بالرغم من بعض التعديلات الزائفة - مازالت تخضع الأغلبية العظمى من شعب جنوب افريقيا للعبودية ، يشجعها في ذلك سلبية بعض الدول العظمى وحجم المصالح الأجنبية .

(السيد دونتسوب ، جمهورية
الكامبيرون المتحدة)

ان تزايد التوتر والأحداث العنيفة ، يدفعان بشعب جنوب افريقيا المقهور الى أن يزيد من عزمه واصراره على أن يتخلص من قبضة الفصل العنصرى وأن يسترد كرامته . ويجب على المجتمع الدولي أن يعيد هذا الكفاح المشروع بالمساعدة النشطة لحركات تحرير جنوب افريقيا ولجميع الأعمال التي تهدف الى تحقيق هذه الغاية من قبل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

وفي تصميمها على أن تعمل من أجل التحرير الكامل للقارة الافريقية من السيطرة الاستعمارية والتمييز العنصرى ، ستواصل الكامبيرون - كما كانت في الماضي - تأييد قرارات هاتين المنظمتين ومد يد العون والمساعدة لحركات التحرير الوطنية المعنية .

وبغض النظر عن الموقف المتفجر الذى يسود الجنوب الافريقي ، لاتزال الدول القليلة المستقلة حديثا في كل مكان من قارتنا مهددة بالتدخل الأجنبي والنزاعات بين الأشقاء ، الى جانب انتشار بؤر ومواطن التوتر ، ان وفد بلادى يؤكد مرة أخرى وبشدة وجهة نظره ، وهي انه لمعالجة هذا الموقف بما يحويه من عدم استقرار وضباب للطاقة والموارد ، يجب علينا أن نلتزم بنص وروح الميثاق ، وأن نعترف بالحق الثابت لكل بلد في أن يقرر مصيره بحرية وأن يحترم هذا الحق .

ان الكامبيرون ، التي عملت دائما على تعزيز الصداقة والتعاون بين الشعوب ، ستواصل - في نطاق سياستها للسلم وعدم الانحياز والتعاون مع جميع البلدان التي تحترم هويتها واستقلالها واختياراتها السياسية ، وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية - تقديم تأييدها ودعمها سواء في اطار الأمم المتحدة أو في اللجان المتخصصة لمنظمة الوحدة الافريقية للبحث عن حلول افريقية أصيلة لهذه النزاعات .

وسواء كانت هذه الأوضاع ناجمة عن عطية تصفية الاستعمار أو نتيجة لنزاعات خارجية أو داخلية فان هذه الأوضاع المتأزمة تكون مصحوبة دائما بالدمار ، والفقر ، وزيادة عدد اللاجئين ، والأشخاص المطرودين ، والذين يبلغ عددهم في افريقيا وحدها خمسة ملايين شخص . ويجب على المجتمع الدولي أن يولي بحث هذه المشكلة الاهتمام اللازم في ضوء الجهود التي بذلتها البلدان المضيفة . ولحسن الحظ فان هذا البند قد ضمن في جدول أعمال هذه الدورة .

كما اننا نعرب عن سرورنا أيضا للمشاورات الجارية حاليا بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية من أجل تنظيم مؤتمر دولي للاعلان عن التبرعات لصالح اللاجئين في افريقيا .

ان المبادئ الواردة في ميثاقنا وخاصة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والتسوية السلمية للنزاعات ، يجب أن نسترشد بها في بحثنا عن ايجاد حلول للنزاعات القائمة في مناطق أخرى من العالم . ان هذه المبادئ يجب أن تؤخذ في الاعتبار ، الآن أكثر من أى وقت مضى ، في أى بحث عن تسوية عادلة ودائمة لنزاع الشرق الأوسط الذى لا يزال يزداد تهديده الخطير .

وبطبيعة الحال ، تندرج قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا الاطار ، ولكن حقيقة عدم التزام جميع الأطراف المعنية بتطبيقها تجعل احتمالات السلم العالمي لا تزال غامضة وبعبارة المنال .

ان الكامبيرون - من جانبها - لمقتنعة بأن حل القضية الفلسطينية يمثل مفتاحا لأى حل سلمي عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط ، وهذا يعني أن يتمكن الشعب الفلسطيني تحت قيادة ممثله الحقيقي منظمة التحرير الفلسطينية من ممارسة جميع حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف بحريسة ، بما فيها حقه في اقامة وطن فلسطيني عربي ، وأن يتمكن من الاسهام على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في جميع المستويات ، في كل عملية ترمي الى تسوية هذا النزاع .

ان السلم العادل والدائم في هذا الجزء من العالم ، يستدعي حتما انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، وحق جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا . ومما يؤسف له ، في هذا الصدد ، انه رغم قرارات منظمنا ، والضغوط الذى يمارسه الرأى العام العالمي ، لا تزال اسرائيل تدعم وجودها في الأراضي العربية المحتلة وذلك عن طريق مضاعفة مستوطناتها وقرارها الأخير الذى يقضي بجعل القدس عاصمتها الموحدة والأبدية . ويسعدنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن قد أعلن في قراره الصادر في ٢٠ آب/أغسطس الماضي ، ان قرار نزع القدس لاغ وباطل ، وأكد الوضع العالمي لهذه المدينة المقدسة .

ان حكومة بلادى لم تقلل اطلاقا من الطابع المعقد لهذا النزاع العربي الاسرائيلي ، وضرورة التحلي بالصبر من أجل التوصل الى تسوية دائمة . كما اننا مقتنعون أيضا بأنه يمكن الاسراع بمثل هذه العملية ، اذا ما أظهرت جميع الأطراف الرغبة في التعاون والاستعداد الكامل للحل .

ويبدو لنا انه من الضروري أن نعكس الاتجاه الحالي نحو التسليح المبالغ فيه في هذه المنطقة ، وأن نسمح بايجاد جو جديد من الانفراج والتعاون خال من أى تدخل أجنبي ومنافسات الهيمنة . وبهذه الروح ، فاننا نوجه نداء عاجلا لحماية استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيها .

وبنفس هذه الروح ، فاننا نناشد ايران والعراق أن تضعا حدا لاعتداءاتهما وأن تلقيا بأسلحتهما ، وأن توافقا على حل نزاعهما حول مائدة المفاوضات ، ان أن مصلحة شعبيهما تتطلب ذلك ، كما أن السلم والأمن في المنطقة يجعلان هذا الأمر ضرورة ملحة .

ان تزايد النزاعات ومولد أزمات جديدة في آسيا ، لا يزالان يهددان السلم والأمن ويشكلان مصدر قلق شديد بالنسبة اليينا . وسواء تحلق الأمر بأفغانستان أو كمبودشيا ، فان احترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ حركة عدم الانحياز ، ولا سيما التزام جميع الدول في علاقاتها الدولية بأن تمتنع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، واحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها ، وكذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية ، كل هذه المبادئ لاتزال هي القاعدة الصلبة التي يجب أن يقوم على أساسها أى عمل يرمي الى تطبيع الموقف .

واننا نأمل في أن تمكّن الجهود المبذولة من قبل الأمين العام ومن بعض دول المنطقة ، جميع الأطراف المعنية من أن تشرع - وفي وقت قريب جدا - في اجراء حوار بناء يهدف الى ايجاد حل سياسي يأخذ تماما في الاعتبار المبادئ التي ذكرتها توا .

ونفس الشؤ أيضا ينطبق على مشكلة جزيرة قبرص وهي مشكلة حساسة ، ان أن قبرص دولة من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز ، وقد أصبحت موضع تدخلات خارجية منذ عام ١٩٧٤ ، وهي مهددة الآن بموقف متفجر . وان الكامبيرون لتأسف أن ترى حقيقة أن العديد من القرارات المعتمدة من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة لتمكين السكان القبارصة ككل من أن يمارسوا حقهم في السيادة الكاملة والرقابة الفعالة على أرض قبرص بأكملها ومواردها الطبيعية ، لاتزال حبرا على ورق . ان الاعلان عن استئناف المحادثات بين الطائفتين في ؟ آب / أغسطس الماضي ، يمثل خطوة مشجعة يجب مواصلة تعزيزها عن طريق وساطة الأمين العام ، وبصفة خاصة ، من خلال الرغبة المعلنة لقادة الطائفتين .

ان الكامبيرون ستواصل دعم أية مبادرة تهدف الى ايجاد حوار مشر بين الطرفين المعنيين ، يهدف الى اعادة السلم واستتبابه في الجزيرة ، وضمان سيادة قبرص ووحدتها وأراضيها وعدم انحيازها .

ومنذ سنتين حاولت الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة والمكرسة لنزع السلاح ، تركيز جهود المجتمع الدولي ، وذلك بأن قدمت ثلاثة خطوط ارشادية ضرورية للتوصل الى تحقيق أهداف نزع السلاح العام والكامل وهي :

أولا ، انها قررت أن تؤيد المبادرات التي اتخذتها الدول على المستوى الاقليمي ، وذلك لدعم وتوسيع مفهوم المناطق المجردة من الأسلحة النووية . ثانيا ، تشجيع البحث عن طرق ووسائل للتوصل الى الحظر الفعلي والكامل للأسلحة النووية بجميع أنواعها ، وتجميد وخفض النفقات العسكرية لصالح مساعدة التنمية . وأخيرا ، ان جميع هذه التدابير يجب أن تعطى أقصى درجة من التعميم وأن تعترف للرأي العام العالمي بأجمعه من خلال المؤتمرات الدولية ومن خلال أجهزة التفاوض القائمة حاليا ، وأن تدعم عن طريق ضمانات الأمن للدول غير النووية وابرام اتفاقيات دولية ملائمة وخاصة بتعزيز وتكثيف الأعمال الرامية الى الحد من التوتر الدولي .

ولسوء الحظ ، فإننا نلاحظ أنه لم يتم فقط تحقيق تقدم ضئيل في هذا الاتجاه ، ولكن على العكس من ذلك فإن تدفق الانفراج قد أضعف الإرادة السياسية للدول ، ان لم يكن قد أدى بالفعل بالدول الكبرى الى زيادة تصعيد سباق التسلح .

ان النفقات العسكرية العالمية المتدرة هذه السنة ، تبلغ . ٥٠ بليون من الدولارات وهي تتزايد باستمرار في الوقت الذي نلاحظ فيه أن المساعدة الانمائية العامة تبلغ فقط ٢٠ بليوناً من الدولارات كما أنها تتجه نحو التناقص .

ان التكاثر المتزايد لوسائل التدمير الشاملة ، يمثل حالياً خطراً حقيقياً بالنسبة للبشرية التي تعتمد على السلم والأمن لتحقيق أقصى قدر من التضامن والتعاون فيما بين الشعوب . ولذلك فإن الكاميرون لا تزال مقتنعة بأن اتناقا انسانيا بين مختلف الدول العسكرية من أجل التوصل الى حظر شامل للتجارب النووية وخفض المخزون من جميع الأسلحة النووية والكيميائية وأسلحة التدمير الشامل والقضاء عليها ، يمكن أن يسهم الى حد كبير في إعادة خلق جو من السلم والثقة الملائم للتعاون والتضامن الدولي .

ونحن على استعداد لتقديم اسهامنا ، في إطار التفاوض والمشاورات الملائمة ، في ككل مبادرة ترمي الى تطبيق عملية نزع السلاح العام والكامل .

لقد أعربت عن موثف بلادى فيما يتعلق بجميع الجوانب البارزة للأزمة التي يمر بها عالمنا ، والتي قد تدفع البشرية الى مجابهات لا يمكن لنا أن نتوقع النتائج التي تترتب عليها . ولكن هذا التهديد بالنسبة للسلم والأمن الدولي الذي يتمثل في النزاعات الإقليمية المحدودة يجب أن نضيف اليه مظاهر الألم وعدم المساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية . وقد أشار الى ذلك الأمين العام في تقريره عن عمل المنظمة حيث قال :
" ان السلم هو موضوع المناقشات الاقتصادية أيضا تماما مثل الرخاء وتحقيق مستوى

الحياة اللائق لكل البشرية " . (A/35/1,p.18)

ان هذه الحقيقة الواضحة بالنسبة الى الأزمة الاقتصادية الحالية المترتبة على تدفق النظم الاقتصادية الناجم عن الحرب العالمية الثانية ، قد دفعتنا خلال الدورتين الطارقتين السادسة والسابعة الى تحديد مبادئ وأهداف نالام اقتصادى دولي جديد أكثر عدالة وانصافا لأنه يمنح جميع الشعوب فرصا متكافئة من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم والازدهار .

(السيد ن ونسوب ، جمهورية
الكامبيرون المتحدة)

ومع ذلك ، نيجب علينا أن نلاحظ أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد لم يتجاوز بعد فترة التكوين ، في الوقت الذي يتجه فيه الحوار بين الشمال والجنوب نحو المأزق . ان الوضع الاقتصادي العالمي خلال العقد الماضي ، مازال يشكل مصدر قلق خطير . ان الاقتصاد العالمي كما نكرنا أخيرا في بعض التقارير ، ومن بينها تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، أخذ في التدهور من سيء الى أسوأ . وفي البلدان المتقدمة لا يكاد الانسان يلمس الأدلة على استئناف الزدهار الاقتصادي ، نظرا لضعفها ونظرا الى استمرار الانكماش والتضخم والبطالة وعجز موازين المدفوعات . وبالنسبة للبلدان النامية ، فان شبح البؤس والمرض والجوع لا يزال موجودا ، وباختصار فان بليوننا من الكائنات البشرية يحاني من الفقر المدقع .

وفي قارتنا التي يوجد فيها ٢٠ من الـ ٣١ بلدا الأقل نموا وبصفة خاصة تلك البلدان التي تدخل ضمن الفئات الخاصة التي لم يعد مستوى فقرها يوفر أى معيار للتصنيف ، فان الوضع فيها أكثر مأساوية من غيرها .

ان الدخل السنوي لكل فرد يبلغ ٣٦٥ دولار ، وهو أدنى دخل في العالم . ولم يتجاوز معدل النمو خلال السنوات العشرين الأخيرة بالنسبة لجميع البلدان أكثر من ٤٨ في المائة . أما بشأن معدل الوفيات في أوساط الأطفال فقد بلغ ١٣٧ في كل ١٠٠٠ طفل ، وأما البطالة فانها تصيب نصف السكان العاملين .

وبالنسبة للصحة ، فان النسبة هي طبيب واحد لكل ٦٧٢ في المناطق الحضرية مقابل طبيب واحد لكل ٢٦٠٠٠ في المناطق الريفية .

وأمام هذا الوضع الذي ازداد خطورة من جراء الكوارث الطبيعية والتنافس بين الدولتين العظميين بحثا عن عملاء ومواد أولية ومناطق نفوذ ، فان الدول النامية مجبرة على القيام بعمل جبار في جو دولي غير مناسب لها .

وخلال العقد الذي أوشك على الانتهاء ، لم يتحقق تقدم ملموس في المفاوضات الدولية . ويجدر بنا هنا أن نعرب عن ارتياحنا للنتائج الايجابية التي حققتها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، ان تم التوصل في نهاية الدورة التاسعة الى حل توفيقى بشأن المسائل الأساسية وخاصة منها ادارة سلطة أعماق البحار وكذلك أساليب استغلال المنطقة الدولية .

ونحن نعرب عن أملنا في أن الأبرام المقبل للاتفاقية الخاصة بقانون البحار ، لن يكون مرهونا بالتدابير التشريعية الانفرادية .

ولم يتم التوصل الى هذا الحل الوسط الا بفضل التعبير عن روح تشاور حقيقية و ارادة سياسية متجددة باستمرار من أجل تجاوز مصالحنا العاجلة التي تبدو متناقضة ، ومن أجل أن نسلك بحزم الطريق نحو تشييد عالم يسوده الوثام بعد أن يتخلص من الظلم والاستغلال وتقوم فيه العلاقات بين الشعوب على التضامن والتعاون .

كيف ، ان ، لا يسمحنا أن نأسف لعدم توفر هذه الاستعدادات لدينا خلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة التي انتهت منذ زمن غير بعيد والتي خصصت للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . ولم تنجح في القيام بتلك الخطوة الحاسمة في طريق الاصلاحات الهيكلية التي يتطلبها النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؟ .

لقد مكنتنا بعض النتائج الايجابية من تفادي الفشل العام . واننا نشير بصفة خاصة الى القرارات المتعلقة بمساعدة الدول النامية الأقل نموا ، والاجماع الذي تحقق بشأن الوثيقة الخاصة بالاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثالث .

ان تلك الاستراتيجية ، التي كانت الكاميرون تتمنى أن ترى فيها تعاقدا من أجل التنمية الدولية المتضامنة والمنسجمة ، تتضمن نقاط ضعف وغموض .

فحيث كان من المفروض أن تضمن هذه الاستراتيجية أولا وقبل كل شيء نمو البلدان المتخلفة ، فانها لا تتطرق الى هذا الموضوع الا عرضا .

وحيث أنه كان من المفروض أن تنص بالنسبة الى الحكومات على التزامات أكثر دقة من تلك التي وردت في الاستراتيجية السابقة وأن تتضمن جدولا زمنيا دقيقا بالنسبة الى الأهداف التي يجب تحقيقها فان الاستراتيجية الجديدة تتضمن اجراءات سياسية عامة بحيث يمكن مقارنتها في نهاية الأمر بوعود قصد بها دراسة امكانيات العمل أو النظر فيها .

وبدلا من أن تعمل استراتيجية النظام الاقتصادي الدولي الجديد على تحقيقه السريع ،

فانها ترمي الى تسوية مشكلة التنمية داخل الاطار المؤسسي القائم حاليا . كما أن التحفظات والبيانات

التفسيرية التي أدخلت على النص المتفق عليه ، تبرهن عن عزم الدول الغنية على الابقاء بأى ثمن على النظام الحالي المختل التوازن والمجحف وغير الملائم .
ان نقاط الضعف والغموض هذه ، تفسر قلقنا ازاء نتائج الدورة الاستثنائية الحادية عشرة .
ومما يزيد من خيبة أملنا ، أننا لم نتمكن من الاتفاق على اجراءات تنظيمية ولا على جدول أعمال للمفاوضات الشاملة .

وانها لمناسبة أن نذكر بعض الوفود التي لم تنضم لسبب أو لآخر الى الاتفاق العام الذي تحقق في هذا الشأن بأن جوهر الموضوع يكمن في التأكيد والاعتراف بالدور الرئيسي للجمعية العامة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي . اننا نوجه اليها نداء ملحا لكي تتخذ موقفا أكثر ايجابية حتى تسمح للمجتمع الدولي أن يفتتح الفرصة الوحيدة المتاحة أمامنا لتحديد وتوجيه المنهج الشامل والمتكامل للأعمال الملموسة التي تشمل جميع قطاعات الاقتصاد الكبيرة وكذلك أهم جوانب الأزمسة الاقتصادية الدولية .

ان المفاوضات الشاملة اذ تعالج نقاط الضعف التي تتضمنها الاستراتيجية ، يمكنها أن تسهم في عملية التفاوض المنصوص عليها في نطاق الاستراتيجية الجديدة ، وذلك بغية اصلاح العلاقات والهياكل القائمة في مجال المبادلات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة . ان مختلف البيانات التي استمعنا اليها ، خلال المناقشة العامة ، تدفعنا الى أن نأمل أن تسمح المشاورات التي ستجرى خلال هذه الدورة بتبديد سوء التفاهم وتسوية الخلافات والتوصل الى اجماع في الرأي يجعل من الممكن الشروع في المفاوضات الشاملة في الموعد الذي حدد لها أساسا .

ويقينا منّا بأن المفاوضات الشاملة ضرورية وأنها يمكن أن تفتح للتعاون الاقتصادي الدولي آفاقا جديدة على مستوى متطلبات الساعة ، فان الكامبيرون ، على غرار الدول النامية الاخرى ، يؤكد من جديد استعدادة السياسي لمتابعة مثل هذه المشاورات .

ان الأمر هنا ، بالنسبة اليها ، يعد تحديا من تحديات التاريخ . واسمحوا لي أن أذكر بما قاله صاحب الفخامة الرئيس أحمد وأهيدجو أمام هذه الجمعية قبل عقد كامل ، وهي كلمات تنطبق على أيامنا هذه أكثر من أي وقت مضى :

" ما من شك أن البشرية تجد نفسها اليوم في منعطف حاسم من تاريخها ، ويترتب علينا من جرّاء ذلك مسؤولية جسيمة ازاء الأجيال القادمة . ان نجاحنا في المجال العلمي قد لا يكون له مدلول كبير في نظرها ، اذا لم نتمكن من التحكم في المشاكل البشرية التي تطرح على مجتمعنا ، واذا لم نتمكن من أن نترك لهذه الأجيال عالما يحترم كرامة الانسان ، واع لوحده ومشيّد لمصيره بفضل الحوار الأخوي وفي ظل السلم والعدل ، وأن نخلف لها أرضا تستطيع امتلاكها في جو من الأمن السلمي والازدهار" .

(A/ FV.1780, para 29) .

السيد تشيسانو (موزامبيق) (الكلمة بالانكليزية) : أولا وقبل كل شيء أود أن

أعرب ، نيابة عن حزب فريليمو وحكومة وشعب جمهورية موزامبيق ، عن تعازينا الخالصة للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، ولحكومة وشعب الاتحاد السوفياتي وبصفة خاصة للجنة المركزية للحزب الشيوعي لبيلوروسيا ، وذلك لوفاة الرفيق بيوتر ماشيروف .

ان الرفيق بيوتر ماشيروف ، الذى كان عند وفاته زعيما بارزا و متمرسا لجمهورية بيبيلوروسيا الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، كان مثالا صادقا للطبقة العاملة في بلاده ، وكان يتسم ، بصفة خاصة ، بروح دولية وكان صديقا ممتازا للمناضلين ضد القهر في سبيل التحرر الوطني . وكما ناضل أيضا ببطولة ضد الفاشية ، وذلك خلال عمله في الحرب الوطنية العظمى ، فقد ساهم خلال الأعوام التالية من أجل الحفاظ على السلم في العالم .

ان وفاته تعد خسارة فادحة لبلاده ولشعبه وكذلك للمجتمع الدولي بأسره .

نيابة عن وفد بلادي أحييكم - سيادة الرئيس - لانتخابكم بالايجام لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . لقد تحملتم المسؤولية الضخمة لرئاسة مداوات أكبر منظمة عالمية للمجتمع الدولي ، وذلك في وقت يتسم بتوترات متزايدة . ومع ذلك فنحن مقتنعون أنه عن طريق الاسترشاد بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومن خلال خبرتكم في الدبلوماسية ، فسوف تتمكنون من أن تكونوا على مستوى المسؤولية والانصاف اللذين تقتضيهما رئاسة هذه الجمعية .

ان وفد موزامبيق يود أن يؤكد لكم ، منذ البداية ، تعاونه الكامل حتى تتمكنون من تنويع عملكم بالنجاح .

اسمحوا لي أن أحيي - أيضا - سلفكم السيد السفير سليم أحمد سليم ، وهو ليس فقط صديقا لنا لكنه أيضا مترجم أمين لاصرار الشعوب على النضال من أجل التحرر الوطني . ان الطريقة الممتازة ، التي قاد بها أعمال الدورة الرابعة والثلاثين العادية للجمعية العامة والدورتين الطارئتين الاستثنائيتين والدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة ، تعد مصدر فخر لأفريقيا بصفة عامة ولجمهورية تنزانيا الاتحادية بصفة خاصة ، وهي احدى دول المجابهة ، حيث أكدت - مرة اخرى - عن عظمة منزلتها الدبلوماسية وشعورها بالمسؤولية ، وذلك من خلال السفير سليم احمد سليم الذى ترأس الجمعية العامة حتى بداية الدورة الحالية باقتدار كبير وبروح من التفهم والانصاف .

ان ازدياد أسرة الامم المتحدة يعد ، مصدر سعادة لنا ، وهو تحقيق لمبادئ غلبة اصرار الشعوب في نضالها من أجل التحرير الوطني . وبالإضافة الى تحرير أنفسها من الاستعمار ، فانها تحرر المستعمر أيضا ، وذلك يسمح باقامة علاقات دولية جديدة .

ان التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي للشعوب يقربنا من أهداف منظماتنا وهي :
العدل ، والسلام ، والتقدم الاجتماعي .
اننا نحبي بشعور عميق شعب سانت فنسنت وجزر غرينادين لتحقيقه الاستقلال ولا نضمامه
للأمم المتحدة كالعضو ال ١٥٤ .
خلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة ، أتاحت لنا الفرصة لكي نحبي
استقلال زمبابوي التي أعطت دفعة جديدة لنضال شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا .
ان شعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وهي
ممثلها الشرعي الوحيد ، قد خاض حربا ونضالا مريرا لسنوات طويلة من أجل الحصول على التحرر
الوطني والاستقلال . ان هذا النضال ، الذي سبب خسائر فادحة لنظام الأقلية العنصرية في
جنوب افريقيا ، هو نتيجة مباشرة لاصرار بريتوريا على الاستمرار في سياساتها الخاصة بالسيطرة
الاستعمارية والعنصرية والفصل العنصرى . وبالنسبة لشعب ناميبيا والمجتمع الدولي ، فان النضال
المسلح أصبح الوسيلة الوحيدة لاجبار جنوب أفريقيا على الالتزام بقرارات الامم المتحدة وبالتطلعات
المشروعة لشعب ناميبيا .
ومع ذلك ، فان سوابو كانت دائما على استعداد للتعاون مع أى مبادرة من شأنها أن
تؤدي الى حل سلمي لهذه المشكلة . ولقد قامت سوابو ، في مناسبات عديدة ، بالاعراب عن روح
التفهم والشعور الطيب وذلك بتقديمها تنازلات من أجل التوصل الى صيغة تفاوضية مقبولة . ان
عملية التفاوض من قبل مجلس الأمن ، التي أدت الى اعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لدليل واضح
على روح التفهم والنضج السياسي والشعور الطيب الذي تتسم به سوابو .

ومع اعتماد هذا القرار ، الذى يوافق على خطة الأمم المتحدة لتخليص ناميبيا من الاستعمار فقد كنا مقتنعين بأننا وجدنا الطرق والوسائل السلمية التي قد تؤدي بنا الى استقلال الاقليم والسى اعادة السلم الى المنطقة . لقد انقضت سنتان تقريبا منذ وافق بالاجماع المجتمع الدولي على ذلك القرار ، ومع ذلك فان جنوب افريقيا لم تتخذ خطوة ايجابية واحدة منذ ذلك الوقت ، فلكل عمل قامت به الأمم المتحدة بحسن نية ولكل خطاب أرسله الأمين العام ، كان نظام بريتوريا يعطي دائما اجابات غير مقنعة ، وبالإضافة الى ذلك فقد اتسم موقفه بطلبات غير معقولة وبالتبجح مما أهدد أى احتمال لتحقيق السلم في المنطقة .

وفيما يتحمل بالاسهامات الايجابية التي قام بها شعب جمهورية أنغولا وشعب جمهورية زامبيا ، وبصفة عامة دول المواجهة ، فان بريتوريا قد اجابت باعتداءات مسلحة أو بتهديدات عسكرية كما قامت أيضا بتشجيع مجموعات عميلة من أجل احداث قلاقل في هذه الدول .

ومن الأمور التي أدهشتنا ، انه لا تزال هناك بعض البلدان الغربية تقول بأن اجابات جنوب افريقيا تنطوى على بعض العناصر الايجابية . وفي واقع الأمر ، فان ما نجده في هذه الاجابات ان هو الا روح من عدم المسؤولية والطابع العدواني لنظام بريتوريا .

ونظرا الى التسامح الذى ظهر تجاه جنوب افريقيا ، فهي تشعر بأنها مشجعة على أن تترك وسيلة الانتهاكات وأن تلعب دور القاضي الذى يطلب الى الأمم المتحدة والسى المجتمع الدولي بأسره أن يسحبا اعترافهما وأى نوع آخر من أنواع التأييد بسواهو . ان جنوب افريقيا تفعل ذلك تحت اسم ما يسمى بالانصاف .

ما هو هذا النوع من الانصاف ؟ هل هو الانصاف الذى يسمح لجنوب افريقيا بأن تستمر في سيطرتها الاستعمارية على اقليم ناميبيا ؟ هل هو الانصاف الذى يسهل لها الاستمرار في استغلال الموارد الطبيعية لنايبيا والقهر الديموى لشعبها ويسمح لها بالعدوان المستمر ضد هذا الشعب ، ويسمح لها بالاعتداء المستمر ضد شعب جمهورية أنغولا وشعب جمهورية زامبيا ؟

ان جنوب افريقيا تطلب منا أن نتحلى بنوع من الانصاف الذى يجعلنا نتقبل المجرم على أساس انه هو ضحية الجريمة . لقد تحدثنا عن الجرائم التي مارسها نظام جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا ، ولكن المشكلة الشائكة هي ممارسات الفصل العنصرى التي لا تزال سائدة في جنوب افريقيا نفسها .

ومن الأمور المؤسفة والتي هو موضع ادانة ، أن الدول الغربية لا تواجه هذه المشكلة بجدية كافية .
انها تقول لنا ان الفصل العنصرى سوف يموت موتا طبيعيا ؛ وان شعب جنوب افريقيا ينبغي عليه أن
يتحلى بالصبر وانه ليس من الضروري أن يلجأ الى العنف ضد الفصل العنصرى .

الى متى تستمر تلك الدول في اعطاء شعب جنوب افريقيا هذا النوع من المواساة أو العزاء ؟
ولكن في واقع الأمر ، ليس العزاء هو الذى يحتاجه الشعب في جنوب افريقيا ، ولكن ما يحتاجه
الشعب هو تحرير نفسه من الفصل العنصرى ، ذلك النوع من النازية الذى يتم تطبيقه في جنوب افريقيا
وهي نازية ينبغي أن يثور عليها العالم بأسره شأنها كشأن النازية الهتلرية التي ثرنا عليها في
الماضي . ان الفصل العنصرى والنازية ، يقومان على نفس المبدأ السياسى والعقائدى وهو سيطرة
جنس واحد على الأجناس الأخرى . انهما يستخدمان نفس الأجهزة لقهر وقتل الشعوب .

كيف يمكن لشعب من الشعوب الغربية أن يفرق بين الفصل العنصرى وبين النازية ؟ نحن
في جمهورية موزامبيق ليست لدينا أية ميول عنصرية أو تمييزية ولكننا نعتقد ان ذلك الفارق يكمن في
طبيعة الضحايا . ان الضحايا المباشرين للنازية في أوروبا كانوا من البيض بينما أولئك الذين هم
ضحايا الفصل العنصرى من السود . اننا في كثير من الأحيان نفعل عن أن شعب افريقيا كالفرد
النازية ضد الفاشية . ان الأفارقة في الشمال وفي الجنوب فقدوا حياتهم من أجل تحرير أوروبا والتي
كانت تهددها الديكتاتورية المتفشية . والآن فان نفس الأفارقة يقال لهم ان نازية جنوب افريقيا
لا ينبغي مكافحتها وأن الوقت كليل بحل المشكلة .

وكما لو كان هذا غير كاف ، فانهم يخلقون ظروفًا لتعزيز الفصل العنصرى اقتصاديا وعسكريا .
ان السلطة في جنوب افريقيا واكتفاءها الذاتى العسكرى كبير اليوم ، بجعل البلدان الغربية
لا تشعر بالفخر بأنفسها بما أدته من واجب تجاه تطبيق حظر الأسلحة ضد تلك الجمهورية العنصرية .
ان الدول الغربية بينما تدين نظام بريتوريا لفظيا ، فانها في نفس الوقت تعد العدة لهذا النظام
لكي يحمي نفسه ضد تطبيق العقوبات الاقتصادية الالزامية التي تنمى مع الفصل السابع من ميثاق
منظمتنا .

وفي بلد الفصل العنصرى ، يتم قتل الطلبة يوميا في مدن ونواحي جنوب افريقيا . ان النساء
والرجال والأطفال يواجهون المجاعة في أغنى واحدة من دول العالم ومن أكبر الدول المصدرة للمواد
الغذائية ، وهذه هي طبيعة الفصل العنصرى ، وهذا ما تحاول الصحافة الغربية أن تخفيه .

وفيما يسمى بالعالم الحر ، فان القليلين يعرفون طبيعة الفصل العنصرى وكذلك أولئك الذين يتمسكون به . ومع ذلك ، فان وسائل الاعلام تلهي الرأى العام بما يسمى بقضايا كموتشييا وأفغانستان . ولكن بالنسبة اليهم فان الاعتداءات في لبنان لا تعد وأن تكون أمورا طبيعية . وهم يشيرون الى هذا العدوان عندما يزعمون ذلك لابراز سيطرتهم العسكرية . وعلى أية حال ، فانهم يتجنبون ادانة اسرائيل المسؤولة عن تلك الاعتداءات .

ان الدول الغربية لا تجرؤ على ادانة الفصل العنصرى والصهيونية ، وبالنسبة الى الامبريالية والفصل العنصرى والصهيونية فانها تعتبر جزءا رئيسيا لا يتجزأ من استراتيجيتها التي تقوم على السيطرة واستغلال الشعوب والتي بالنسبة اليها فان بعض أتباعها والمدافعين عنها لا يزيدون عن مجرد آلات في أيديها .

ورغم القهر الوحشي ، فان شعب جنوب افريقيا تحت قيادة المؤتمر الوطنى الافريقي لا يزال مستمرا بطريقة بطولية في معارضة الفصل العنصرى . ومن ثم ، فان اغرابات الطبقات العاملة والطلبة قد أظهرت في كثير من الأحيان عنفا متزايدا وعملا على تعبئة عدد من شعب جنوب افريقيا للكفاح ضد التمييز العنصرى والفصل العنصرى . ان المؤتمر الوطنى الافريقي عندما يصيب أهدافا هامة اقتصادية واستراتيجية ، يبرهن على انه ليست هناك أية عقبات يمكن أن تعترض سبيل تصميم الشعوب على تحرير أنفسها وممارسة حقوقها .

واذ يهتز نظام الأقلية بفعل النضال الذي يشنه ضده المؤتمر الافريقي الوطني ، فانه يحاول أن يقدم اصلاحات سطحية ، لا تمس في الواقع جوهر نظام التمييز العنصرى . وفي هذا الاطار على سبيل المثال ، فان هذا النظام فُكّر في البانتوستانات ومحاولات خلق مجلس تمثيلي للملونين والهنود في برلمان بريتوريا . . . الخ . ولهذا السبب ، نجد أن بعض الدوائر الغربية تحاول مع نظام بريتوريا أن تجعلنا نعتقد بأن نظام الفصل العنصرى يصلح من شأنه . ان الفصل العنصرى مثل النازية ، لا يمكن اصلاحه . وينبغي القضاء عليه . ومن واجب المجتمع الدولي أن يشارك بجميع الوسائل في هذا النضال حتى لا تتكرر مآسي شاريفيل وسويتو وكوفوليتو ولا نغا .

وفي منطقة المغرب ، فان الشعب الصحراوى الذى يخوض نضالا من أجل تحرره الكامل بقيادة جبهة البوليزاريو يقوم بعمليات عسكرية هامة للغاية . ان الحرب التي يخوضها هذا الشعب قد فرضت عليه من جانب النظام الاستعمارى للرباط . ان هذا النضال هو نضال من أجل الدفاع عن المبادئ المقدسة لمنظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة . وهو نضال من أجل تأكيد سيادة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وكرامة شعبها .

ومن بورت لويس الى فريتاون ، فان جبهة البوليزاريو قد حققت انتصارات متتابة في الجبهات العسكرية والسياسية والدبلوماسية . ان توقيع معاهدة سلام مع موريتانيا هو دليل على عدالة نضال شعب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية . ان هذه المعاهدة ، بدلا من أن تضع موريتانيا في موقف المهزوم ، فانها قد أعادت اليها الكرامة والمركز الأدبي اللذين كانت تحظى بهما لدى المجتمع الدولي قبل التورط في المغامرة المغربية .

وفي اجتماع القمة في فريتاون ، فان أغلبية الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية قد حذت انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الى عضوية المنظمة . وعلى أية حال ، فان فرصة اخرى قد اتاحت للمغرب لاعادة النظر في موقفه بغية وقف اراقة الدماء من خلال حل سلمي ، ومن ثم يمكن للمغرب أن يستعيد شرفه وكرامته . ولكن ، لسوء الحظ ، فان مملكة المغرب بروح من الغطرسة والتوسع لم تستجب لهذا المسعى الحميد من جانب منظمة الوحدة الافريقية .

- ويجب على الأمم المتحدة أن تدين حكومة الرباط وأن تطالبها بسحب قوات احتلالها
ليتمكن شعب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من إعادة بناء بلده في سلام .
ومن جانبنا ، فاننا لفخورون باقامة علاقات دبلوماسية بين جمهورية موزامبيق والجمهورية
العربية الصحراوية الديمقراطية . ومرة اخرى ، فاننا نكرر تضامنا مع شعب وحكومة الجمهورية
العربية الصحراوية الديمقراطية ، ومع جبهة البوليزاريو .
- لقد أشار المتحدثون الذين سبقوني الى الوضع الدولي المعقد الذي يتسم بالعودة الى
الحرب الباردة بعد ظهور بؤر جديدة للصراع وبعد أن عادت الحياة الى لغة العدوان التي
سادت فترة ما بعد الحرب .
- ولم يكن ظهور هذا الموقف مجرد صدفة ، وانما خلقته الامبريالية والدكتاتوريات العسكرية .
ان الشركات عبر الوطنية المهددة بالافلاس بعد هزيمة الامبريالية الامريكية في الهند الصينية هي
وحدها المستفيدة من هذا الموقف . ان مصانع الأسلحة تستمر في العمل عن طريق الحرب .
وهذا هو السبب في أن الامبريالية تخلق الحرب هيثما لا تكون موجودة . وحينما لا يكون ممكنا
خلق الحرب ، فان الامبريالية تخلق من الظروف ما يناسب قيام الحرب . وحجتها في ذلك دائما
واحدة : الحاجة الى الدفاع عن المصالح الحيوية المزعومة في العالم الحر ، والحاجة الى توازن
القوى ، والحاجة الى ضمان طرق البترول ، والحاجة الى وقف التهديد الشيوعي الذي ينتهك
الحقوق الانسانية . وهكذا دواليك (*) .
- ولكن الحقيقة هي أن الامبريالية تخشى انتصارات شعوب افريقيا وامريكا اللاتينية وآسيا .
ولذلك ، فهي تحاول أن تعوق تقدمها . كما أنها تنشر مرة اخرى الخوف من الشيوعية لأن
الامبريالية تعلم أن الاشتراكية هي نظام يحرر الانسان ، ويحقق تقدمه السريع ، وسعادة الشعوب .
وهذا هو السبب في أن أولئك الذين يتكلمون بحماس عما يطلقون عليه "الموقف في كمبوتشي"
وأفغانستان هم أنفسهم الذين أيدوا بغير شرط الامبريالية الامريكية في حربها الاجرامية في

(*) تولى الرئاسة (نائب الرئيس) السيد كاسيمسرى (تايلند) .

الهند الصينية . وهم أنفسهم الذين التزموا الصمت عندما قامت طائرات (B.52) بالقاء أطنان من القنابل على فييت نام ولا و ما كانت تسمى حينئذ " كمبوديا " مسببة الألم والجوع والموت . وفيما يتعلق بهم ، فلم يكن هناك أي لاجئين آنئذ . كما أن الفيتناميين وأبناء لا و كمبوديا لم يكونوا آد ميين عندئذ . وفي ضوء هذا المنطق ، فان السلم والأمن الدوليين لم يكونا في خطر . واليوم ، وبعد أن قامت الامبريالية بتكثيف اقامة قواعد لها وأساطيلها العسكرية في الكاريبي والمحيط الهندي الأمر الذي يهدد أمن بلداننا ، فانها تريد أن تجعلنا نعتقد بأنها تفعل ذلك من أجل حمايتنا . ممن يريدون حمايتنا ؟ هل يريدون حمايتنا من أنفسنا ؟ ان الحماية الوحيدة التي نحن في حاجة اليها هي حمايتنا ضد الامبريالية . فهي التي تعوق سيديرتنا على مواردنا الطبيعية . وهي التي تعوق تقدم بلادنا وتحول دون سعادتنا . ان زيادة الوجود الامبريالي النووي وتوسيع نطاقه في المحيط الهندي يعد خرقا صارخا للقرار ٢٨٣٢ (د - ٢٦) الذي يعلن المحيط الهندي منطقة لا نووية ومنطقة سلم ، كما يعد تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين ، الأمر الذي يتعين علينا جميعا أن ندينه .

وخلال الدورتين الأخيرتين للجنة المخصصة للمحيط الهندي ، بدا التواطؤ واضحا بين الامبريالية وبعض البلدان الساحلية عندما حاولت تأجيل عقد المؤتمر الدولي بشأن المحيط الهندي المزمع عقده في ١٩٨١ في سرى لانكا ، وقد زعموا بأن الوقت ليس مناسباً لعقده بسبب التوتر السائد في المنطقة .

والواقع اننا ما دعونا الى هذا المؤتمر الا بسبب التوتر والحروب في المنطقة . ونحن نريد أن نستخلص من هذه الدورات معاهدة متعددة الأطراف تكون قادرة على تحقيق نزع السلاح النووي من المنطقة بأسرها بينما تضمن اعترافا دوليا بحرية الملاحة .

وفي هذا الاطار ، فان شعب جمهورية موزامبيق يؤيد عقد مؤتمر على مستوى رؤساء الدول والحكومات لمنطقة المحيط الهندي ، والدول الكبرى وغيرها وذلك تمشيا مع الاقتراح الذي تقدم به صاحب الفخامة السيد ديديه راتسيراكا رئيس جمهورية مدغشقر .

ان نزع السلاح النووي من المحيط الهندي وافريقيا والشرق الأوسط يعد خطوة هامة نحو تحقيق نزع السلاح العام والكامل .

ان جمهورية موزامبيق الشعبية تدين سياسات الامبريالية التي تستغل الصواب التي تجابهها بعض الدول الساحلية في المحيط الهندي بقصد الحصول على تنازلات تمكنها من زيادة تواجد هذا العسكري في المنطقة واقامة قواعد عسكرية ، وبذلك تهدد السلم وسيادة تلك الدول وسيادة جاراتها أيضا .

ان انسحاب القوات الامريكية من غوانتانامو وهي أرض كوبية ، أمر ضروري للحفاظ على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب ومن أجل تحقيق كرامة منظمنا .
وفي السلفادور ، يخوض الشعب نضالا بطوليا ضد الديكتاتورية العسكرية . ونيابة عن شعب وحكومة الجمهورية الشعبية في موزامبيق ، فاني أعرب عن تأييدنا وتضامننا مع الجبهة الديمقراطية الثورية للسلفادور والتي ، رغم التدخل الامريكي المباشر ، تقود شعب السلفادور الى النصر .

ان شعب شيلي مازال يقاوم ضد نظام بينوشيه الفاشي ويقوم بتحسين تنظيماته واستراتيجيته للكفاح والقضاء على هذا النظام الشرير .
وفي نيكاراغوا ، فان جبهة ساندينستا ، الطليعة الثورية لشعب نيكاراغوا ، تقوم بتعزيز العملية الثورية في هذا البلد . ويجب على المجتمع الدولي ان يعمل على ضمان احترام سيادة شعب نيكاراغوا وان يمنح تضامنه لنضال شعبي السلفادور وشيلي ضد النظامين الديكتاتوريين هناك .

وفي آسيا ، فان شعب تيمور الشرقية مازال ممنوعا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال بحرية ، ويرجع ذلك الى ضم واحتلال أراضيها من قبل اندونيسيا التي ترفض باستمرار بالقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . ان تدخل اندونيسيا العسكري في تيمور الشرقية ، بعد انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأولية للعلاقات الدولية . ان الاحتلال العسكري لاندونيسيا لتيمور الشرقية ، لا يمكن اعتباره " أمرا واقعا " . وفي الواقع فان شعب موبير رغم الظروف الصعبة السائدة فلا زال يطلب احترام سيادته ووحدة أراضيها وذلك عن طريق نضال بطولي مسلح من أجل التحرير الوطني . وبالنسبة اليها ، فان أهمية أي شعب لا تعتمد على حجم أرضه أو عدد سكانه أو مقدار موارده الطبيعية . ان الشعب هو الشعب بغض النظر عن أية بيانات احصائية . ونحن نعرب عن اعجابنا بتصميم أي شعب على التحرر .

ان حكومة البرتغال قد اتخذت قرارا هاما عندما أعلنت أنها لا تعترف بالضم الذي قامت به اندونيسيا . ونأمل في ان تقوم البرتغال بالاضطلاع بمسؤولياتها التاريخية وذلك بالادانة الشديدة لاندونيسيا وأن تطالب بانسحابها غير المشروط من هذه الأراضي حتى يتيسر لشعب موير ان يطور بلاده دون أى ضغط أو تهديد من الخارج . وتؤكد بلادى تأييدها غير المشروط وتضامنها مع شعب تيمور الشرقية ومع طليعة جبهة فريتلين .

ان اعادة توحيد كوريا ، وهي مطلب شعب كوريا والمجتمع الدولي ، تعد شرطا من أجل الابقاء على السلم في تلك المنطقة من آسيا . ان الجمهورية الشعبية لموزامبيق ، تطالب بانسحاب القوات الاجنبية من كوريا من أجل تسهيل اعادة الوحدة السلمية لهذا البلد .

وهناك مشكلة قديمة وشائكة مازالت سائدة في الشرق الأوسط ، وهي أن اسرائيل بتأييد من القوى الغربية مستمرة في احتلال فلسطين والاراضي العربية ، وهي ترفض الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب العربي في فلسطين وحقه في تقرير المصير وتكوين دولة ذات سيادة . وهذا هو جوهر المشكلة بأكملها في الشرق الأوسط والتي يجب أن يكون حلها النهائي الشامل مطابقا لأحكام الميثاق . والقرارات ذات العلاقة الصادرة من الأمم المتحدة .

ان اتفاقيات كامب ديفيد لم تكن متمشية مع هذه الوثائق . ولذلك فاننا ندين هذه الاتفاقيات وسنستمر في ادانة أية جهود مستقبلية تعيد احياها . اننا ندين هذه الاتفاقيات لأن التطبيق أثبت أنها لم تأخذ في الاعتبار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال واقامة دولة ذات سيادة في فلسطين . اننا ندين اتفاقيات كامب ديفيد ، لأنها في مداولاتها لم تأخذ منظمة التحرير الفلسطينية في الاعتبار ، كما كان واجبا باعتبارها الممثل الوحيد لشعب فلسطين ، ولم تمثل على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى كما هو الحال في أى مؤتمر دولي تناقش فيه مشكلة فلسطين . ولقد أدنا اتفاقيات كامب ديفيد لأن الداعين اليها لم يفكروا في الانسحاب الكامل لاسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة .

ان تكثيف اسرائيل للقهر ضد الشعب الفلسطيني ، وسجن الزعماء الفلسطينيين ، واقامة مستعمرات جديدة في الاراضي العربية المحتلة ، والهجمات المستمرة ضد القسم الجنوبي من لبنان وسوريا ، وكذلك الاعلان الأخير بجعل القدس عاصمة أبدية لاسرائيل ، كل ذلك يدل بوضوح

على الطبيعة الشريرة لاتفاقيات كامب ديفيد ويفسر الرفض العنيد لاسرائيل للبحث عن حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط . ان الجمهورية الشعبية لموزامبيق ، تؤكد تأييدها لنضال الشعب الفلسطيني والامة العربية من اجل حقوقهم المشروعة .

ان شعب تيمور الشرقية ، مثل شعب فلسطين ، يخوض كفاحا بطوليا ضد الاحتلال الاجنبي والسيطرة الاستعمارية ، وان اندونيسيا واسرائيل يجدان نفسيهما في نفس الموقف . ان السيطرة الأجنبية والاستعمار وضم الأراضي ، هي نفس الجوهر في المواقف السائدة في الشرق الاوسط وفي تيمور الشرقية . ففي الشرق الاوسط ، كما هو الحال في تيمور الشرقية ، فان الشعب يتعرض للقهر والقتل ولكنه يقاوم .

وعندما تحدثنا في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمكرسة لوضع استراتيجية جديدة للعقد الثالث للتنمية ، فاننا قلنا ان النضال من أجل التحرر الاقتصادي جزء لا يتجزأ من عملية تحرير الشعوب التي بدأت بالكفاح من أجل الاستقلال السياسي . ان خصومنا مازالوا هم نفس الاشخاص الذين حاولوا اقناعنا بأننا لسنا على استعداد لادارة بلادنا . انهم نفس الاشخاص الذين ذكروا لنا أن أزمة الطاقة هي السبب في وجود الفجوة المتزايدة بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

ان الدول الامبريالية بينما تقوم بتبديد أموال طائلة في الانفاق على التسلح ترى أن الجهل والمرضى وسوء التخذية والجوع والبؤس هي المصير الطبيعي لشعوب البلدان النامية .
ولهذا السبب فان هذه البلدان في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة استمرت في رفض
جميع التدابير المقترحة من أجل احداث تحول جذري في الهياكل الاقتصادية الدولية القائمة . وهذا
يدل على أن تلك البلدان تناهض العدالة والمساواة وتقدم الشعوب .
ان استراتيجية التنمية الجديدة للعقد القادم اذا لم تتمش مع مطالب البلدان النامية فانها
ستكون دون مغزى وذلك اذا لم يتوفر للبلدان المتقدمة ، الارادة السياسية والواقعية اللذان يتطلبهما
الموقف الحالي . ان الموقف يتطلب عقد مفاوضات شاملة تمشياً مع المقترحات التي تقدمت بها مجموعة
ال ٧٧ .

اننا نشعر بالقلق والاحباط بسبب الموقف المناوئ الذي اتخذته الولايات المتحدة الامريكية
وجمهورية المانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة . ونحن نناشد البلدان المتقدمة والبلدان السالفة
الذكر بصفة خاصة أن تتخذ موقفاً أكثر ايجابية يسمح باعتماد الاجراءات اللازمة التي تضمن عقد
المفاوضات الشاملة .

وتؤيد جمهورية موزامبيق الشعبية اعلان وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ الصادر في ٣٠ من ايلول /
سبتمبر من هذا العام .

وفيما يتعلق بالتعاون بين البلدان النامية والذي يشير اليه هذا الاعلان فقد اتاحت لسي
الفرصة خلال الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة أن أشير الى الدور الذي تلعبه بلادى
بالنسبة الى التعاون الاقليمي بصفة خاصة . وليس في نيتي أن أكرر هذا . وبهذه المناسبة لقد أحطت
المجتمع الدولي علماً بالصعوبات التي نواجهها نتيجة لتأبيدنا وتضامننا مع نضال شعب موزامبيق . وكما
أشرنا خلال تلك الدورة أيضاً فان تقرير الأمين العام بشأن تقديم العون الى موزامبيق سوف يناقش
في سياق الدورة العادية الحالية . والآن فان واجبي هو أن أكرر النداء الذي تقدمنا به مؤخراً
نتيجة للموقف الحرج الناجم عن الجفاف والذي زاد من المصاعب الاقتصادية التي ذكرتها .
ان الجفاف يعد مأساة بالنسبة الى البلدان التي ليس لديها أمن غذائي كبلدنا وذلك

لأنها لا تنتج ما يكفي استهلاكها المحلي . في هذه اللحظة فان ثلثي بلدنا الذي يتكون من عشرين محافظات قد تأثر بشدة نتيجة للجفاف الطويل الذي أثر على مليون ونصف مليون نسمة . والى جانب نقص الأمطار هناك عوامل اضافية تجعل الموقف أكثر خطورة ، وعلى وجه التحديد قلة طلبات المياه وقطع غيارها وندرة الآبار ، والعربات الناقلة للمياه التي تزود السكان بالمياه ، والتوزيع غير المتكافئ للسكان بسبب السياسة الاستعمارية التي تقوم على احتلال أفضل الأراضي والدفع بباقي الشعب الى أكثر المناطق فقرا .

لن أخوض في التفصيل حيث أن هناك وثيقة مفصلة بشأن الموقف سوف تقوم الأمم المتحدة بتوزيعها قريبا . ومع ذلك ونيابة عن حكومة وشعب بلادي أود أن أعبر عن عرفاننا العميق للبلدان والمنظمات التي استجابت بسخاء الى ندائنا .

ان المؤتمر الثاني بشأن عقد المرأة قد انعقد في كوينهاغن في هذا العام . وبصفة عامة فاننا نعتبر أن النتائج كانت ايجابية . لقد اجتمع مندوبو جميع دول العالم لمناقشة وتحديد برامج محددة لتحقيق تكامل أكبر للنساء في العملية الشاملة للتنمية ، ومع ذلك فاننا نلاحظ أن النساء في دول معينة ما زلن يعيشن على هامش الحياة وكفأتهن ما زالت محلا للتساؤل . وفي بلدنا ومنذ فترة النضال المسلح للتحرر الوطني فان المرأة لعبت دورا فعالا في اعادة تعمير موزامبيق وهذا يعني أن لها حق وواجب المشاركة في كل مجال من مجالات النشاط الوطني . ان هذا لا يعني أنه مجرد عبارة واردة في الدستور ؛ ان النساء الموزامبيقيات يشاركن الرجال على قدم المساواة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

اننا نأمل أن البرنامج الذي اعتمده مؤتمر كوينهاغن لن يكون مجرد وثيقة اخرى دون مضمون أو أثر في بلادنا . اننا نأخذ في الحسبان أن جميع أهدافنا السياسية والاقتصادية ينبغي أن تتحقق عن طريق التكامل الحقيقي والمشاركة الحقيقية للنساء في العملية العامة لتحرر البشرية .

ان المجتمع الدولي ستتاح له ، خلال العقد الذي سيبدأ قريبا ، فرصة الاحتفال بالعام الدولي للشباب في عام ١٩٨٥ . ان هذا الحدث له أهمية بالغة ذلك لأن الشباب يعد ضمانا لمستقبل أي دولة . ان الشباب يعد قوة أساسية في تاريخ أي بلد نظرا لقدرته على تحمل مسؤولية قيم جديدة سياسية ، واقتصادية ، وثقافية ، واجتماعية تتماشى مع تطلعات الشعوب نحو الحرية والسلام

والتنمية . وفي جمهورية موزامبيق الشعبية يلعب الشباب دورا رائدا في التنمية الوطنية
وفي تممير المجتمع الاشتراكي .
ان جمهورية موزامبيق الشعبية مستعدة للاحتفال بالعام الدولي للشباب في عام ١٩٨٥ ،
ونأمل ألا يألو المجتمع الدولي أى جهد حتى تنجح احتفالات عام ١٩٨٥ ، وحتى تحدث تغييرات
تقدمية في مجال الشباب كما حدث في حالة السنة الدولية للمرأة والسنة الدولية للطفل .
لقد قلت في بداية حديثي أن سعادة السفير فون فيشمار قد تحمّل مسؤولية ضخمة بتوليئه
رئاسة هذه المنظمة في ظروف تتسم بتوتر متزايد في مختلف أنحاء العالم . واننا نراقب بقلق تصاعد
الحرب في الشرق الأوسط في منطقة تسود فيها الحرب منذ عدة عقود . كما أن النزاع المسلح بين
ايران والعراق يمكن أن يتسع مداه ويزيد من تهديد الأمن والسلم الدوليين ، ذلك أن المنطقة تعد
منطقة حساسة للغاية . لذلك فاننا نود أن نناشد الطرفين احترام المبادئ المرشدة لحركة عدم
الانحياز والتي ينتمي اليها كل من ايران والعراق . ونأمل أن تلتزم ايران والعراق بمبادئ التسوية
السلمية للمنازعات ، وعدم اللجوء الى العنف ، واحترام السيادة وسلامة الأراضي ، وعدم التدخل في
الشؤون الداخلية للدول الاخرى . هذه هي المعايير السياسية والأخلاقية والدبلوماسية التي نسي
اطارها تعتقد أنه من الممكن ايجاد حل مناسب لهذه المشكلة .

اننا نود أن نعرب عن امتناننا لكوبا ، التي ترأس حركة عدم الانحياز ، وكذلك للأمين العام للأمم المتحدة من أجل استعدادهما للعمل واتخاذ المبادرات الهامة لوضع حد لذلك النزاع المسلح بين هاتين الدولتين الشقيقتين ، ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة تستطيع أن تلعب دورا هاما في ايجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجه منطقتيها والدول النامية الأخرى .
وانه لمن واجب المجتمع الدولي أن يتوخى الحذر حتى لا ينتهز الاستعمار موقف الحرب القائمة بين هاتين الدولتين ليتدخل في شؤونهما الداخلية ويعزز مناطق نفوذه .

السيد أحمد بن سيف آل ثاني (قطر) : بسم الله الرحمن الرحيم ، يسعدني في

الهداية أن أعرب للسيد الرئيس ، باسم حكومة دولة قطر وباسمى شخصيا عن أصدق التهاني لانتخابه لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . ان القدرات التي يتمتع بها ، وخبراته الطويلة بأعمال الأمم المتحدة والمكانة المرموقة التي تتمتع بها بلاده في الساحة الدولية تدفنا الى الأمل والثقة في أنه سيوجه أعمال هذه الدورة بالحكمة والكفاءة التي تتطلبها المشاكل السياسية والاقتصادية المعقدة التي تواجهها الأمم المتحدة في هذه المرحلة التاريخية الهامة .
ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أتقدم بالشناء والتقدير لسلفه رئيس الدورة السابقة ، سعادة السفير سليم أحمد سليم ، الذي نال اعجاب الجميع للحكمة السديدة ، والكفاءة العالية ، التي قاد بها أعمال الدورة الماضية ، بالإضافة الى ثلاث دورات استثنائية خلال هذا العام . ان الصفات الحميدة التي تحلى بها خلال عمله الشاق والمتقن لتعد فخرا ، ليس فقط لبلاده الصديقة وللقارة الافريقية الناهضة ، بل أيضا لنا جميعا .

كما أود بهذه المناسبة أيضا أن أؤكد على الثقة والتقدير لسعادة السكرتير العام للأمم المتحدة على جهوده الكبيرة التي يبذلها بلا انقطاع ، وبحكمة وبدراسة في مواجهة القضايا المعقدة التي يواجهها عالمنا المعاصر وفي سبيل خدمة السلام العالمي وقضايا الشعوب العادلة .
وأغتنم هذه الفرصة لنقل تهاني حكومة وشعب دولة قطر الى حكومة وشعب سان فنسننت وغرينادين بمناسبة انضمام بلادهم الى الأسرة الدولية متمنين لهذا البلد كل تقدم وازدهار .
لا بد لنا ونحن نستهل أعمال هذه الدورة من أن نجري مراجعة سريعة لما حققناه كمنظمة دولية وأن نتبين كمجتمع دولي أين حققنا النجاح ، وأين منينا بالفشل في مواجهة مشاكلنا العالمية ، فلا بد من اجراء حساب النجاح والفشل لكي نتحسس الاتجاه الصحيح ونتبين معالم السبيل الى المستقبل .

ولعل أهم ما يبعث على الإغباط والتفاؤل في هذه الدورة أن بند روديسيا الجنوبية الذي ناقشته الجمعية العامة لسنوات طويلة أزيل من جدول أعمال هذه الدورة للمرة الأولى . وفي مقابل ذلك تغمرنا السعادة عندما نرى بيننا في هذه الدورة وفد جمهورية زبابوى المستقلة . ان استقلال زبابوى هو تتويج للنضال البطولي الذي خاضه شعبها الباسل . وفي نفس الوقت تستطيع الأمم المتحدة أن تهنيئ نفسها على هذا الانتصار لأن استقلال زبابوى كان هدفا سعت اليه الأمم المتحدة ولعبت دورا في انجازه . ان هذا الحدث التاريخي الهام بحد ذاته ، يكتسب أبعادا هامة أخرى ، من حيث انه أحيانا من جديد جذوة الأمل في نفوس الشعوب المضطهدة التي لاتزال تخوض النضال من أجل التحرر والاستقلال ، مما يشكل دافعا جديدا لمسيرة الشعوب نحو حقها في الحرية والاستقلال .

اننا لا يمكن أن نتنكر ، ونحن بصدده المراجعة ، الى الانجازات الكبيرة التي حققتها الأمم المتحدة سواء في مجال القضاء على الاستعمار وتحقيق الاستقلال للشعوب أو في مجالات أنشطة الأمم المتحدة المختلفة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والانسانية .

كما اننا لا بد أن نؤكد على الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة بنجاح محدود أحيانا ، في احتواء المنازعات الاقليمية وحصرها والحيلولة دون تحولها الى مواجهة عالمية مدمرة في مرحلة يتحكم فيها توازن الرعب النووي .

ولا يسعنا الا أن نعبر عن الشعور بالرغبا والتفاؤل ازاء التقدم الملموس الذي أحرزه هذا العام مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ، خاصة وان هذا الانجاز جاء بعد سنوات من العمل الشاق تعرض فيها المؤتمر الى الكلام عن خيبة الأمل حينما ، والى النقد والسخرية المرة أحيانا . كان بودنا أن نقصر الحديث على الانجازات والمكاسب لكننا وللأسف ، عندما ننظر الى أرض الواقع ، نجد أن الانجازات تقل عددا وحجما عن الانتكاسات ، بل ونجد أن بعض قضايا عالمنا المعاصر بدلا من أن يتقدم بها العالم نحو الحل ، زادت تعقيدا وتفاقما .

ان أول وأهم المهمات التي وضعها الميثاق على عاتق الأمم المتحدة هي اقامة نظام متين للأمن والسلم الدوليين ، والعالم اليوم يفتقر الى مثل هذا النظام . بل ان قضايا سياسية واقتصادية عديدة ماتزال تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وقد يتمخض بعضها عن كوارث رهيبية تصيب العالم أجمع .

وان حكومة دولة قطر ، وهي تتابع تطورات الصراع الدامي بين الجارتين الاسلاميتين العراق وايران بكثير من الاهتمام والأسى العميق لنأمل أن تسود الحكمة ، فصوت العقل يوحي دائما بأن يسوى الأخوة سلميا ما بينهما من خلافات تجنبنا لسفك الدماء وحفاظا على الطاقات التي يجب أن تستخدم في تدعيم كفاح أمتنا الاسلامية في مواجهة اعتداءات العدو المشترك التي يشنها ضد حقوقنا العربية ومقدساتنا الاسلامية ، وحتى نمنع تجسيم كل فرصة لأى تدخل أجنبي الأمر الذى يجب علينا جميعا أن نحول دون وقوعه .

ولذلك فاننا نأمل أن تستجيب الحكومة الايرانية كما فعلت الحكومة العراقية للجهود التي تبذلها منظمنا ، المؤتمر الاسلامي والأم المتحدة ، لوقف اطلاق النار تمهيدا لانتهاء أسباب الخلاف بين هذين البلدين المسلمين واعادة السلام الى ربوعهما بالطرق السلمية ، تحقيقا لخيرهما وخير المنطقة بل وخير العالم أجمع .

لعل الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط هي أولى القضايا التي اذا ما استمرت فانها ولا بد أن تقود العالم الى أشد الأخطار . ان المجتمع الدولي كله مطالب ببذل الجهود الجادة والصادقة لايجاد حل لأزمة الشرق الأوسط والشرط الأساسي المسبق لهذا الحل هو النظرية الصحيحة الى طبيعة هذه القضية . فمنذ تعرضت فلسطين العربية الى الغزو الصهيوني والشعب العربي الفلسطيني يعاني من أبشع أنواع الظلم والتشريد والاضطهاد ، وحرمانه من حقوقه السياسية بل ومن أبسط حقوق الانسان ، ولكن هذا الشعب الباسل رفض مؤامرة الطمس والزوال ، ووقف بكل صبر وعناد مكافحا عن وجوده أولا ، وعن حقه في تقرير مصيره واستقلاله على أرض وطنه ثانيا . ولقد استخدمت هذه الدولة المعتدية كل الأساليب الارهابية الوحشية للمضي في مخططاتها العنصرية . فشردت المزيد من أبناء الشعب الفلسطيني وسيطرت بالقوة العسكرية والارهاب ، على سائر الوطن الفلسطيني ، بل وعلى أراضي عربية مجاورة لفلسطين ، وراحت تستعمر هذه الأراضي وتتوسع فيها على حساب سكانها الأصليين ، مخالفة بذلك كل الأعراف والمواثيق الدولية . ان الهجمة الشرسة التي توجهها السلطات الصهيونية اليوم ضد الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها ، لتؤكد الطبيعة الارهابية العنصرية التي تميزت بها الصهيونية منذ قيامها .

ولعله غني عن القول ان سلطات الاحتلال الصهيونية هي الآن في سباق مع الزمن للاسراع في تنفيذ سياستها التوسعية داخل الارض المحتلة ، بعد أن تكشفت أمام العالم اجمع ، مخططاتها التوسعية المنصرية . ان العالم بأسره على علم اليوم بالتنظيمات الارهابية المتطرفة ، التي تعمل تحت سمع وبصر السلطات الاسرائيلية ، وبتشجيع منها ، لفرض الامر الواقع الذي لا رجعة فيه . ان سياسة الامر الواقع هذه تحمل في طياتها مخاطر شديدة يجب على المجتمع الدولي أن يعي جسامتها . ان الاعتداءات الصهيونية المستمرة على أرض لبنان تشكل خرقا صارخا للميثاق ، وأن دولة قطر تطالب مجلس الأمن أن يتخذ كل الاجراءات الكفيلة بوقف هذه الاعتداءات والمحافظة على استقلال لبنان وسيادته وسلامه اراضيه .

لقد أدرك العالم أجمع ان القضية الفلسطينية هي جوهر وقلب الصراع في الشرق الاوسط . وان السلام لا يمكن ان يستتب في هذه المنطقة الحساسة من العالم ، بدون حل عادل لهـذه القضية . هذا الحل القائم على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره واستقلاله وسيادته بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

لقد أكد الامين العام في تقريره الى هذه الدورة عن أعمال المنظمة ، ان الحالة في الشرق الاوسط ، مازالت مهيمنة على شؤون المجتمع الدولي وما زالت ذات أهمية رئيسية للاستقرار السياسي والاقتصادي في العالم . كما أكد على المبادئ التي يجب أن يقوم عليها الحل ، تلك المبادئ التي تضمنتها قرارات الجمعية العامة العديدة وخاصة القرار رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) .

ان السبب الرئيسي في عدم التوصل الى حل لأزمة الشرق الأوسط ناجم من عدم اكتراث اسرائيل بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . وهذا الموقف الاسرائيلي المتعنت يبقـي المصدر الرئيسي للخطر الذي يهدد المنطقة ، وهو بالاضافة الى ذلك يشكل مصدر تهديد مستمر لوجود منظمة الأمم المتحدة نفسها ، وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة الى هذه الناحية بوضوح في تقريره عن أعمال المنظمة (الوثيقة رقم A/35/1) عندما قال :

"انه بحق ، من الأمور الباعثة على الانزعاج بصورة عامة ، أن مقررات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ، لا يكثر بها في أكثر الاحيان بحيث أن المشاكل التي كان ينبغي أن تتم السيطرة عليها تستمر وتنتشر ، وتشكل مخاطر مستمرة على السلم الدولي ، ولهذا الفشل أيضا أثر مضعف للأمم المتحدة . . ."

لقد صرح أكثر من زعيم صهيوني أن قرارات الأمم المتحدة لا تساوي في قيمتها الحبر الذي كتبت به . وبالممارسات العموية ثبت ان اسرائيل وجنوب افريقيا لا تكثران بهذه المنظمة وقراراتها . ان اقدام اسرائيل على ضم القدس وسن قانون جديد يجعلها عاصمة ابدية لها ، بعد أن ضمت اليها مساحة شاسعة من الضفة الغربية المحتلة ، هو تحد صارخ لمشاعر ٧٠٠ مليون مسلم في العالم ، عدا عن كونه اعتداء اثيما على حقوق الشعب الفلسطيني والأمة العربية جمعاء . كما أن الممارسات الصهيونية في المدينة المقدسة تشكل عدوانا مجرما على كل ما يمثله القدس الشريف من قيم تاريخية وحضارية عزيزة بالنسبة للعالم الاسلامي والمجتمع الانساني . ان دولة قطر تؤكد اصرارها على التمسك بالقرارات التي اتخذها المؤتمر الوزاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي بشأن القدس في اسلام آباد وعمان وفاس . اننا ان نشكر الدول التي طبقت قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٦ (١٩٨٠) بشأن القدس وسحبت سفاراتها من القدس المحتلة ، نطالب مجلس الأمن ان يتخذ اجراءات أشد بموجب الميثاق ، في حال استمرار تعنت اسرائيل ورفضها الانصياع لقرارات مجلس الأمن بشأن المدينة المقدسة .

ان الوضع في افغانستان يشكل بؤرة أخرى من بؤر التوتر التي تهدد السلم والأمن الدوليين فالقوات الأجنبية مازالت ترابط في الأرض الافغانية ، والشعب الأفغاني مازال يواجه الاحتلال الأجنبي . ولم تطبق حتى الآن قرارات الجمعية العامة وقرارات المؤتمر الاسلامي في اسلام آباد بهذا الشأن . وأؤكد هنا من جديد على موقف حكومة دولة قطر من هذه القضية ، والذي أعلنه في الجمعية العامة وفي المؤتمر الاسلامي . كما نعلن عن تمسكنا بموقف اللجنة الدائمة للمؤتمر الاسلامي حول افغانستان وهو أن أي حل سياسي لقضية افغانستان يجب أن يكون مبنيا على تطلعات الشعب الأفغاني ، وعلى احترام الاستقلال الوطني والسيادة القومية وسلامة اراضي افغانستان بقيادة حكومة مقبولة من الشعب الأفغاني ومتعهدة باتباع سياسة عدم الانحياز والصدقة مع جميع جيرانها .

ان شعب جنوب افريقيا مازال يتعرض لسياسة التمييز والفصل العنصري بكل ما تمثله هذه السياسة من انتهاكات لحقوق الانسان والكرامة الانسانية . بل ان نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا بدلا من أن ينصاع الى مطالبية المجتمع الدولي بالغاء هذه السياسة الاجرامية ، عمد

خلال هذا العام الى ارتكاب جرائم جديدة معلنا بذلك تمسكه بهذا النظام المرفوض ووليا ، وازاء ذلك نطالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي باتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بالقضاء على نظام التمييز والفصل العنصرى .

اننا ان نحبي شعب ناميبيا وجميع شعوب الجنوب الافريقي المكافحة لنثق معها بحتمية انتصارها في معركتها العادلة . واننا لنؤمن ان استقلال ناميبيا ما هو الا حتمية تاريخية ، ومحاولة تأخيرها ستؤدى فقط الى المزيد من اراقة الدماء . كما أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا مهما بذل من محاولات الفطرسة والعناد ، فلن يستطيع ايقاف مسيرة التاريخ في افريقيا . بالرغم من الجهود الشاقة والجادة ، التي ما برحت تبذلها الأمم المتحدة في سبيل نزع السلاح العام والشامل والتي كان من أهم نتائجها استراتيجية نزع السلاح التي اعتمدها الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، فلا يزال العالم يشهد تصعيدا محموما في سباق التسلح . ان استمرار هذا السباق يزيد من أخطار وقوع العالم في كارثة نووية رهيبه ، هذا بالاضافة الى الاستنزاف المستمر في اقتصاديات العالم . وبينما يعاني ملايين البشر من المجاعة القاتلة فان الاحصائيات المتاحة تفيد ان العالم سينفق في العام الحالي ما يربو على ٥٠٠ بليون دولار على التسلح .

ان حكومة دولة قطر تضم صوتها الى أصوات الدول الأخرى في المطالبة باستخدام الموارد المخصصة لسباق التسلح في التنمية الاقتصادية ، كما تناشد القوتين العظميين بصفة خاصة ، الحد من الانفاق العسكرى الباهظ واللجوء ثانية الى مائدة المفاوضات للتوصل الى اتفاق حاد من التسلح وبالتالي ايقافه وعكس اتجاهه .

ان هذه الدورة لا تتحمل فقط أعباء المشاكل الدولية التي ورثتها عن الدورات العاديين الماضية . فقد اضيف الى جملة ما تتحمله اعباء جديدة خلفتها وراءها الدورة الاستثنائية الحادية عشرة الخاصة بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي . ان فشل تلك الدورة في التوصل الى اتفاق بشأن المفاوضات العالمية يعود الى كون بعض الدول الصناعية المتقدمة النمو ، تنظر الى اقامة النظام الاقتصادى الجديد ، على انه عملية ربح لطرف وعملية خسارة بالنسبة لطرف آخر .

ان تدهور الوضع الاقتصادى في دول العالم الثالث الذى يتمثل في تفاقم عجوزات المدفوعات

والتضخم الاقتصادى ، وارتفاع أسعار السلع المصنعة وتحكم الشركات عبر الوطنية في أسعار المواد الخام التي تنتجها البلدان النامية . والزيادة المضطربة في الهوة بين الفقراء والأغنياء ، وعدم نجاح الدول الصناعية في اتباع سياسة فعالة لحفظ الطاقة ، وإيجاد بدائل مناسبة ، حتى تستطيع البشرية أن تستفيد من النفط باعتباره أرخص وقود متاح حتى اليوم ، لأطول مدة ممكنة . ان هذا الوضع المتدهور يمثل تهديدا دائما للأمن والسلم الدوليين ، ولا مناع من أن يواجهه المجتمع الدولي الممثل في هذا المحفل الموقر بالتصميم والتعاون المخلص .

وختاما ، لابد من التأكيد على أن هذه الدورة سيشكل نجاحها أو فشلها منعطفا هاما في تاريخ الأمم المتحدة ودورها في حل المشاكل العالمية . وسيكون لنجاحها أو فشلها أبعاد جديدة على مستقبل العلاقات الدولية . ان التعاون المخلص والتصميم على النجاح كفيلا بانجاح هذه الدورة ، التي توليها شعوب العالم أهمية أكبر ، نتيجة لعدم الاستقرار المتزايد الذي يعاني منه العالم .

السيد علي السنّي المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية) : يلعب لي في البداية ،

باسم وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، أن أعرب للسيد الرئيس عن سرورنا وتهانينا لانتخابه رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . كما أود أن أثنى على الجهود الصادقة التي بذلها سلفه السيد " سليم احمد سليم " الذي شهدت الجمعية العامة في فترة رئاسته عملا مكثفا تمثل في ثلاث دورات الى جانب الدورة العادية . ولا يفوتني التعبير له عن شكر وتقدير وفد الجماهيرية العربية الليبية عن جهوده ، وان وفدي يود ان يتقدم بالتهنئة لكل من زمبابوى وسانت فنسنت وجزر غرينادين لنيلهما الاستقلال ، ويرحب بانضمامهما لعضوية الامم المتحدة . كما أود أيضا - سيادة الرئيس - ان أشيد بالجهود التي بذلها سعادة الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام للامم المتحدة ، وتفانيه في سبيل تعزيز فرص السلام والاستقرار في العالم ، وان بلادى لتكرر تأييدها لجهوده الرامية الى دعم دور المنظمة وتعزيز كلمتها حتى تنعم البشرية بالسلام والرخاء .

لقد مضى اكثر من ٣٤ عاما على انشاء هذه المنظمة ، وعلى اعلان ميثاقها ، ولا يشك أحد في انها قد قامت بالكثير ، من أجل تحقيق أهدافها وفقا لميثاقها الذي أقرته دولنا وشعوبنا ، ولكن رغم كل الانجازات التي تحققت سواء في مجال السلام الدولي ، أو في مجال تصفية الاستعمار ، أو في المجال الاقتصادي ، فان نظرة عابرة على الوضع الدولي الراهن ، تؤكد لنا جميعا ان البشرية التي تفاءلت خيرا بانشاء هذه المنظمة قد أخذ يتسرب اليها اليأس ، وأخذ التشاؤم يحل محل التفاؤل امام الأحداث الخلقيرة التي تعربها الأسرة الدولية . واذ كان لنا أن نتساءل عن سبب هذا التشاؤم ، فان الاجابة ستكون في أن شعوبا لازالت محرومة من حقها في تقرير مصيرها ، وان شعوبا أخرى لازالت تخضع للأنظمة العنصرية والاستعمار ، ولا زالت شعوب كثيرة ضحية للفقر المدقع نتيجة تشبث الدول الاستعمارية بامتيازاتها واحتكاراتها العالمية ، الى جانب استمرارها في استغلال الشعوب والسيطرة على مقدراتها ، ومنعها من ممارسة حقوقها الوطنية . ان الاستعمار الذي أخذ - نتيجة لنضال الشعوب وقيام حركات التحرر الوطني ، ونتيجة للنضال السياسي من خلال الأمم المتحدة - يشهد نهايته لازل يحاول يائسا أن يتشبث بهيمنته ، واحتكاراته ، واستغلاله لمناطق مختلفة من العالم .

ان الوضع المتدهور في القارة الافريقية والناجم عن التدخل الاستعماري المستمر في شؤون بعض الدول الافريقية ، ومحاربة النظم التحررية والتقدمية ، وخلق كيانات ضعيفة تابعة ، وكذلك وجود النظم العنصرية في الجنوب الافريقي ، واعتداءاته المتكررة على شعوب القارة ، واستمراره في انتهاك مبادئ وميثاق المنظمة ، واستهتاره بحقوق الانسان ، واستمراره في انتهاج السياسة العنصرية ، لا يمكن أن يخفى على أحد . ان قيام النظم العنصرية في جنوب افريقيا بممارساته العنصرية ضد الأغلبية السوداء يمثل تحدياً للضمير الانساني ، وللأمم المتحدة ، وعلى هذه المنظمة تقع مسؤولية تاريخية في القضاء على هذا المرض المتمثل في العنصرية .

وان شعوبنا لا يمكن أن تنسى ان الاستعمار هو الذي خلق نظام بريتوريا العنصري وان الاستعمار هو الذي ساعد في بقائها ، وبمدها بالأسلحة الفتاكة والمساعدات المختلفة ، ان الاستعمار لا يمكن أن يكون وسيطاً ، بل هو عدو مباشر للشعوب الافريقية . ان حل مشكلة ناميبيا لا يمكن إلا بتمكين شعب ناميبيا تحت قيادة حركة (سوابو) من الاستقلال الكامل والسريع ، وهذا ما أوضحناه لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا خلال زيارته للجماهيرية العربية الليبية مؤخراً بأن عدم احراز أى تقدم في المفاوضات تنفيذاً لقرارى مجلس الأمن رقم ٣٨٥ لسنة (١٩٧٦) و ٤٣٥ لسنة (١٩٧٨) ، انما هو بسبب مناورات النظم غير الشرعي لجنوب افريقيا والتي تهدف الى احيال المحوحات الشرعية لشعب ناميبيا ، وان الجماهيرية العربية الليبية ، تؤكد ان الوصول الى تسوية دائمة وعادلة لمسألة ناميبيا لا يمكن أن يتم الا بالمشاركة المباشرة والكاملة لمنظمة سوابو باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي لشعب ناميبيا . وان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لتؤكد على عزمها للاستمرار في تقديم كافة انواع الدعم الممكن لشعب ناميبيا وغيره من شعوب المواجهة في الجنوب الافريقي . ان الأنظمة العنصرية في العالم لا تختلف فكراً ولا أسلوباً ، وهي وان اختلفت في المكان فهي واحدة فما يقع في الجنوب الافريقي - سيادة الرئيس - هو نفس الذي يقع في منطقتنا العربية .

فالوضع في القارة الافريقية لا يمكن النظر اليه بمعزل عما يجري في المنطقة العربية . ان الاستعمار الذي خلق ويساعد الأنظمة العنصرية في افريقيا ، هو نفس الاستعمار الذي خلق النظم العنصرية الصهيوني في فلسطين ، وان الامبريالية الامريكية التي خلفت الاستعمار البريطاني والتي تدعم النظم الصهيوني العنصري في فلسطين وتمده بالمال والسلاح ليس فقط من أجل تركيز

احتلاله لفلسطين فقط ولكن لاستمرار عدوان هذا النظام على الأمة العربية واستمرار توسعه على حسابها . لقد مضى على احتلال فلسطين وتشريد شعبها اكثر من ثلاثين عاما ، وهي فترة تقسّرتب من عمر الأمم المتحدة ، دون ان تقوم الأسرة الدولية بأى اجراء عملي من شأنه ان يعيد الحق الى نصابه ، وأن تنتهي الظلم وتمكّن الشعب الفلسطيني من العودة الى أرضه . حقيقة ان العديد من القرارات قد صدرت من هذه المنظمة ، تدين النظام العنصرى الصهيوني في فلسطين وتطالبه بتطبيق قرارات الأمم المتحدة والامتثال للشرعية الدولية ، ولكن ماذا كان مصير هذه القرارات ولماذا لم تنفذ ؟ ولماذا يتجاهلها النظام العنصرى الصهيوني ؟ كلنا يعرف ان انحياز حكومة الولايات المتحدة الامريكية المطلق لجانب الكيان الصهيوني لم يعد في حاجة الى دليل ، فالولايات المتحدة تقدم الدعم الكامل والمساعدات الهائلة الى الكيان الصهيوني في جميع المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ، حتى ان هذه المساعدات اصبحت مادة دعائية لمرشحي الرئاسة وغيرهم في الولايات المتحدة الأمريكية ، فالجميع يؤكد ويفتخر ان حزبه قدم وسيقدم اكثر من غيره للكيان الصهيوني ، يضاف اليه وقوفها صراحة ضد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، ورفضها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، يعتبر تخليا عن مسؤوليتها كدولة كبرى وعضو دائم في مجلس الأمن ، ويؤكد صراحة على انها ليست جادة في ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية كما تدّعي على أسنة مسؤوليتها . ان الولايات المتحدة التي تدل كل تحركاتها بأنها معادية لحق الشعوب وحق الشعب الفلسطيني بالذات ، لا يمكن أن تكون حكما في ايجاد حل لهذه القضية . انها المسؤولة الأولى عما يعانيه الشعب الفلسطيني ، وتحمل المسؤولية الكاملة عن تعنت الصهيونية العنصرية في فلسطين ، وموقفها الرافض لكل القرارات الصادرة من الأمم المتحدة ، وهي تتحمل المسؤولية التاريخية عن كل ما ألم بالمنطقة من حروب ومسؤولية اعاقه مجلس الأمن عن اتخاذ أى قرار عملي .

(السيد المنتصر ، الجماهيرية
العربية الليبية)

ان القضية الفلسطينية هي قضية شعب شرد من وطنه وأعطيت أرضه الى مهاجرين غرباء وتجري محاولات لابطادته ، وأن ما يجري في المنطقة العربية ابتداءً من الخطوات الاستسلامية التي تمت الى اتفاقية كامب ديفيد تحت رعاية الولايات المتحدة ، ليس سوى محاولات لصبغ الشرعية على المفتصب وتمكينه من التوسع واحتلاله المزيد من الأراضي العربية . ان ما يسمى بعمليات السلام وما يجري في المنطقة العربية الآن بين العدو والصهيوني والنظام المصري من جهة وبين الولايات المتحدة الامريكية من جهة أخرى ما هو في الواقع الاعمال تصفوية للشعب الفلسطيني ، يراى بها انها وجوده والقضاء على أمانيه الوطنية وتفكيك لوحدية الامة العربية .

ان ما وقع في كامب ديفيد لا يمكن اعتباره أساساً لآى سلام في المنطقة ، ولا يمكن أن يكون الاعلام من شأنه زيادة حدة التوتر في المنطقة وتهديد السلام والأمن الدوليين . ان نظرية بسيطة على تلك الاتفاقيات توضح انها جاءت ضد الشرعية الدولية ، حيث اهملت الاتفاقيات المذكورة كلياً قضية الشعب الفلسطيني التي اعترف بها العالم بأنها جوهر وأصل مشكلة الشرق الاوسط ، اضافة الى انكارها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وكل ما أشارت اليه تلك الاتفاقيات هو ما يمكن أن يطلق عليه بمهزلة الحكم الذاتي المزيف ، كما تنكر أطراف كامب ديفيد لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بحق عودة اللاجئين الى ديارهم . لقد اعتدت اتفاقيات كامب ديفيد كذلك على سيادة دول اخرى حيث نصت تلك الاتفاقيات على أن نصوصها تنطبق " على معاهدات السلام بين ما يسمى بإسرائيل وكل من جاراتها مصر والأردن وسوريا ولبنان " وبهذا يتضح خرق أطراف كامب ديفيد للمبدأ الأول من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والذي يؤكد على "مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها" ، اضافة الى هذا ، فان اتفاقيات كامب ديفيد قد وقع عليها اطراف لا يمتلكون الشرعية ولا أحد خولهم ان يتحدوا باسم الشعب الفلسطيني ، فالأمم المتحدة قد اعتبرت أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

لقد اصبح واضحاً للجميع وخاصة منذ توقيع صفقات كامب ديفيد ومعاهدة الاستسلام ، ان حدة التوتر في المنطقة قد زادت وان خطر الحرب اصبح قائماً ، ولعل الاعترافات الصهيونية المتكررة على لبنان الشقيق وقيام النظام المصري بحشد قواته على حدود الجماهيرية بالتنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة ، واعلانه حالة الطوارئ على طول حدوده مع الجماهيرية خير دليل على هذا .

(السيد المنتصر، الجماهيرية
العربية الليبية)

ان موقف بلادى المتصدى والرافض لاتفاقيات كامب ديفيد واضح ومعروف ، وقد أدانت هذه الاتفاقيات قرارات ومؤتمرات القمة " العربية والاسلامية والافريقية وعدم الانحياز " بل ادانتها الامم المتحدة نفسها في دورتها الماضية ، كما أدانها ورفضها الشعب الفلسطيني بكافة طوائفه . ان هذه الادانة العالمية لاتفاقيات كامب ديفيد لهي خير دليل على أنها لا تمثل الا صفقة أريد بها تكريس الاحتلال وفرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني والأمة العربية .

وان الحل العادل للقضية الفلسطينية لا يمكن تحقيقه الا بايقاف هجرات الفزة الى فلسطين ، وعودة المعمرين الى اقطارهم ، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره وذلك باقامة دولة فلسطينية ديمقراطية أساسها الفلسطينيون عرب ويهود ، وتتأخر فيها الأديان السماوية الثلاث .

لقد حان الوقت لهذه الجمعية أن تتحمل مسؤوليتها وتفرض العقوبات على الكيان الصهيوني الذي لم يكتف برفض قرارات هذه المنظمة بل استمر في تحدى هذه القرارات وهو امر من شأنه النيل من هيبة الأمم المتحدة .

ان ازدياداً ورفض الكيان الصهيوني لقرارات الأمم المتحدة يتطلب ان تتخذ هذه الجمعية قرارات حاسمة وجديّة بمعاقة الكيان الصهيوني وطرده من منظمة الأمم المتحدة ، اذا ما اريد ضمان احترام ميثاق هذه المنظمة وقراراتها وتمكينها من القيام بدورها .

ان الجماهيرية العربية الليبية انطلاقاً من ايمانها المطلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها حسب مبادئ ميثاق الامم المتحدة وقراراتها فانها تؤيد كفاح الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية في سبيل تدعيم استقلالها وسيادتها خاصة بعد ان اعترف بها اكثر من (٤٢) دولة .

لقد بذلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مجهودات لتحقيق الغايات النبيلة التي وردت في ميثاق المنظمة والتي يمكننا ان نذكر منها ما يأتي :- ابراز عدد من المعاهدات التي تحظر التجارب وتحرم انتشار الاسلحة النووية ، وانعقاد الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة الخاصة بنزع السلام عام ١٩٧٨ ، وقد كان انعقاد هذه الدورة التي جاءت بمبادرة من دول عدم الانحياز خطوة هامة على طريق العمل من أجل نزع السلاح . وهناك اللجنة المعنية بنزع السلاح وهيئة نزع السلاح اللتان تعملان من أجل تجنيب العالم ويلات الحروب وتسخير الامكانيات الى خير وصالح المجتمع البشرى . ولكن هذه المحاولات والمجهودات لن تعطي مردوداً ايجابياً مادامت العلاقات

الدولية ليست قائمة على العدل والديمقراطية ، بل قائمة على الظلم والاضطهاد وانعدام التكافؤ و بروز ظواهر الانانية والاستغلال والاحتكار ، فالدول النووية الاستعمارية لا زالت تزيد من تقوية ترساناتها الحربية ، واختراع انواع جديدة من اسلحة الدمار وعموما فهي في سباق مستمر ، التي جانب انها لم تعمل على المساعدة في اقتسام التقنية النووية من اجل الاغراض السلمية مع البلدان النامية . وان الدول النووية تعمل على الاستفادة من المميزات الواردة في بعض اتفاقيات نزع السلاح مثل اتفاقية عام ١٩٦٨ لحظر انتشار الاسلحة النووية ، ولكنها لا تنفذ الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقيات ، وبذلك فهي تزاوّل الاحتكار ولا ترغب في نقل التقنية النووية الى بلدان العالم الثالث للاستفادة منها في الاغراض السلمية . ومما يعرقل هذه الجهود أيضا القواعد العسكرية الاجنبية والتي كانت قد تقلصت في الماضي بفعل حركة التحرر ولكنها بدأت تظهر على السطح من جديد ، فها هي الولايات المتحدة الامريكية تنشر صواريخها وقواعدها في ارجاء كثيرة من العالم ومنها منطقتنا العربية والافريقية ، ان هذه القواعد تعتبر مصدرا زعاج وتهديد لأمن المنطقة واستقلالها ونوع من السيطرة والهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وتحكم في مقدرات الشعوب التي سمحت بحكوماتها بتواجد مثل هذه القواعد .

وعليه فاننا نطالب بازالة هذه القواعد خاصة من مناطق : البحر الابيض المتوسط ، وافريقيا والعالم العربي ، ومن جنوب شرقي آسيا من كوريا الجنوبية ومن امريكا اللاتينية حتى يبعد شبح الحرب ويستتب السلام العالمي .

ان كل هذه الامور تضع عراقيل وصعوبات امام مجهودات ومساعي الامم المتحدة في مجال نزع السلاح ، وتفرض على الشعوب المستعمرة ودول العالم الثالث أن تتكبد خسائر جسيمة وتخصس نسبة كبيرة من ميزانياتها لتتنزع حريتها ولتحافظ على امنها واستقلالها .

وفي هذا المجال نود ان نذكر ان بلادى انطلاقا من روح الرغبة في تحقيق السلام وتجنب مخاطر الاسلحة النووية ، فلقد وقعت على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية كما انها وقعت اتفاقا مع وكالة الطاقة الذرية بشأن تطبيق ضمانات السلامة في ليبيا المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة الذرية .

وان الجماهيرية تؤيد ان يكون المحيط الهندي منطقة سلام وتؤيد اقتراح مدغشقر لعقد اجتماع

قمة لمعالجة هذا الموضوع .

ان الجماهيرية العربية الليبية ، بصفتها احدى دول عدم الانحياز ، تؤمن بعظمة الدور الذي يمكن ان تلعبه حركة عدم الانحياز في حفظ التوازن الدولي ، وتحقيق السلام والأمن العالمي ، واعداء البناء الاقتصادي العالمي على اسس عادلة تخدم مصالح المجتمع الدولي بأسره ، لقد اثبتت المعطيات المعاصرة ان مجموعة عدم الانحياز قد لعبت ، وتستطيع ان تلعب دورا رئيسيا في الاحداث السياسية والاقتصادية التي تواجه العالم ، بسبب فعاليتها دورها من اجل تحقيق السلام والامن والرخاء وبعيها للمسؤولية الدولية المطلقة على عاتقها . ان شعوب العالم تتطلع الى حركة عدم الانحياز على اساس انها حركة محايدة وغالية من روح الاستغلال والاحتكار والتسلط ، وبالتالي فهي قادرة على المساهمة في تحقيق العدل الاقتصادي والسياسي ، سعيا نحو السلام العالمي والرفاهية والخير للبشرية جمعاء .

(السيد المنتصر ، الجماهيرية
العربية الليبية)

ان الجماهيرية العربية الليبية ، وهي تؤكد التزامها ووفائها للمبادئ التي قامت عليها حركة عدم الانحياز سوف لن تدخر جهدا في سبيل تدعيم هذه الحركة لتحقيق أهدافها لرخاء وسلامة شعوب العالم بأسره .

ان قبرص ، هذا البلد الصديق الذي تربطنا به علاقات وطيدة ، والذي ينتمي الى حوض البحر الابيض المتوسط ودول عدم الانحياز يهمننا أن تتوج الجهود المبذولة الآن بالتوصل الى اتفاق يصون حقوق الطائفتين اليونانية والتركية ، بما يحقق وحدة وسيادة واستقلال وعدم انحياز قبرص .

ان الوضع في منطقة امريكا الوسطى يزداد خطورة وتفجرا وخاصة في السلفادور حيث تقوم الولايات المتحدة الامريكية بتدخل سافر مكشوف في الشؤون الداخلية لهذا البلد الصغير ، ليس فقط لارهاب شعب السلفادور ، وانما يستهدف في النهاية شعوب المنطقة بأكملها .

اننا في ليبيا ندين بقوة التدخلات الامبريالية الامريكية في المنطقة ونعلن تضامننا مع شعب السلفادور وفبره من شعوب المنطقة التي تكافح من أجل حريتها واستقلالها وكرامتها .

ان النظام الاقتصادي الدولي مازال يعاني من الازمة التي حلت به منذ أواخر الستينات ، والتي بالرغم من كل المحاولات لم يخف أثرها الشديد على هذا النظام ، فالتضخم مازال هو السمة الرئيسية لاقتصاد اليوم والبطالة مازالت تهدد الملايين ، ان كل المحاولات التي استهدف بها اصلاح النظام الاقتصادي الدولي قد فشلت وذلك لأنها كانت اجراءات شكلية ، ومسكنات قصد بها تخفيف الازمة وليس اصلاح النظام . ان هذا النظام لا يمكن اصلاحه الا عن طريق اعادة هيكلته ، بحيث يتمشى ومعطيات الظروف الاقتصادية والسياسية الدولية الحالية ، والتي تختلف جذريا عن تلك الظروف التي أسس في ظلها . ان النظام الاقتصادي الحالي أصبح عقبة في وجه الدول النامية التي لم تشارك في تحديد معالمه نظرا لأن بعضها كان يعاني في ذلك الوقت من الهيمنة الاستعمارية بشكليها الاقتصادي والسياسي ، ان هذه الدول أصبحت اليوم وبعد أن تحررت سياسيا ودخلت مرحلة التحرر الاقتصادي تواجه عقبة تتمثل في أن النظام الاقتصادي الدولي لا يستجيب لمطالبها العادلة المتمثلة في المساواة واتاحة الفرص لجميع الدول في المساهمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية . ان العالم قد اعترف بضرورة تغيير النظام الاقتصادي وعبر عن ذلك خلال الدورتين الاستثنائيتين

السادسة والسابعة حيث أعتمد القرار الخاص بإنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وبرنامج العمل الخاص بتنفيذ هذا القرار بدون تصويت ، الا أنه اتضح وللأسف ان الاعتراف شي ، وتوفر الارادة من أجل تغيير الواقع شي آخر . فبالرغم من مرور ست سنوات على اعتماد هذا القرار مازال موقف الدول المتقدمة يقف عقبة امام مجهودات الدول النامية والمجتمع الدولي لتغيير النظام الاقتصادي الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان الدول النامية تؤمن بأن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن تحقيقها في ظل هذا النظام وبالتالي فهي عازمة على العمل من أجل تغييره . ان جهود الدول النامية في هذا المجال ، بدأت منذ آواخر الستينات بإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مروراً بالمدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة ، واعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقدى الأمم المتحدة الاول والثاني ، واخيراً بالاقترح الخاص بعقد جولة المفاوضات العالمية الشاملة التي ستتناول دراسة المشاكل الاقتصادية دراسة تعتمد على الشمول والترابط من أجل التوصل الى اتفاقات شاملة . ان هذه المفاوضات ستتناول دراسة المواد الخام ، والطاقة ، والتنمية ، والتجارة ، والنقد ، والتمويل ، على أن تتم مناقشة هذه المواضيع في وقت واحد لضمان اتباع نهج متماسك ومتكامل حيال المسائل المتفاوض عليها .

ان سنة ١٩٨٠ هي آخر سنة في عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، وبالرغم من انتهاء هذا العقد الا أن الأهداف التي وضعت لهذه الاستراتيجية لم تتحقق . ان سبب فشل هذه الاستراتيجية يرجع مرة ثانية الى عدم قيام الدول المتقدمة بالتزاماتها تجاه الدول النامية ، حتى أن نسبة ٧ في المائة من اجمالي الدخل القومي للدول المتقدمة كمساعدة رسمية للتنمية لم يتحقق . ان هذه الدول من جهة تتذرع بأن الاوضاع الاقتصادية لا تسمح بزيادة نسبة المساعدة زيادة حقيقية ، ومن جهة أخرى تحول دون تغيير هذه الاوضاع وذلك بعدم تنفيذ القرارات الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان الانفاقات على ميزان التسليح قد وصلت الى "٥٠٠" بليون دولار سنوياً في حين لا تتعدى المساعدة الانمائية للدول النامية ٥ في المائة من هذا المبلغ ، وهذا دليل واضح على مدى عدم رغبة الدول المتقدمة في مساعدة الدول النامية في جهودها الانمائية .

ان موضوع الاستراتيجية الانمائية يتعدى مجال الموافقة على نسب تنمية معينة بل يتعداه الى الاعتراف العالمي بضرورة النهوض باقتصاديات العالم الثالث ، والقضاء على بؤابر التخلف ، والمجاعة ، وبدون هذا الاعتراف وتوفر الارادة السياسية اللازمة لا يمكن تحقيق أى تنمية وتنفيذ أى هدف .

ان النظام النقدي الدولي أصبح عاجزا عن تحقيق رغبات الدول النامية ، ان هذا النظام الذى أسس طبقا لاتفاقية بريتون وودز " Breton Woods " عندما كان عدد أعضاء الأمم المتحدة لا يزيد عن " ٥٥ " دولة ، أصبح لا يتماشى وطموحات العصر الحالي ، انه منذ فترة قيام هذا النظام حدثت تغيرات في موازين القوى السياسية والاقتصادية . وبالتالي أصبح لا مفر من تغيير هذا النظام بحيث يتمشى والمعطيات الاقتصادية والسياسية الجديدة . ان هذا النظام الذى انهار فعلا منذ آب/ افسطس ١٩٧١ حين اوقفت الولايات المتحدة تحويل الدولار الى ذهب أصبح عاملا مضادا بدلا من أن يكون عاملا مساعدا للتعاون الاقتصادي الدولي بصورة عامة وللخطط والبرامج الانمائية فـي الدول النامية بصفة خاصة . ان هذا النظام الذى يعتمد على سيطرة عملة واحدة اصبح لا يتماشى مع هذا العصر ، عصر المساواة والاحترام المتبادل . ان هذا النظام اصبح غير مقبول ليس سياسيا فقط بل اقتصاديا أيضا . ان كل محاولات اصلاح هذا النظام قد فشلت لسبب بسيط وهو أن اجراء هذا الاصلاح قد تم تحت مؤسسة لازالت تهيمن عليها مجموعة من الدول المتقدمة ، ولا ينتظر أن تتم أى محاولات جديدة ضمن مؤسسة من هذا النوع . ان هذه الاصلاحات لازالت تناقش في غياب الدول النامية التى لازالت تقف متفرجة ، دون أن يكون لها دور يذكر في هذا الميدان ، ان اصلاح هذا النظام يجب أن يبحث ضمن جولة المفاوضات العالمية الشاملة وفي محفل تتوفر فيه عالمية التمثيل بحيث تسمع جميع الاصوات ويؤخذ في الاعتبار كل وجهات النظر .

ان موضوع زيادة أسعار النفط لازال من أهم المواضيع التى تشغل بال وسائل الاعلام في الدول المتقدمة وكأن العالم ليس أمامه الا هذه المشكلة ، ان هذه المؤسسات لازالت تصور الدول النامية المصدر للنفط وكأنها المسؤولة لما حدث للاقتصاد العالمي من مشاكل . انها قد أثرت حتى على بعض المسؤولين في الدول النامية حيث نسمع من حين الى آخر بتصريحات تتمشى

مع النخمة التي تنشدها المؤسسات الاعلامية في الدول المتقدمة . ان المسؤولين في الدول المتقدمة اصبحوا يتباكون على الحالة التي وصلت اليها الدول النامية من جراء ارتفاع اسعار النفط ، في حين انهم قد نسوا التزاماتهم تجاه هذه الدول ، ان هذا التناقض نفسه يفند مزاعم هذه الدول ، ما بالك بالارقام التي توضح بما لا يدع مجالاً للشك ان الازمة الاقتصادية الدولية جاءت نتيجة للنظام الاقتصادي العالمي من جهة ، والتبذير في استخدام الموارد الطبيعية من جهة أخرى . ان المرء يندهش فعلاً حين يعلم أن ما يستهلكه الفرد في الولايات المتحدة من الطاقة في سنة واحدة ، يستهلكه المواطن في افريقيا في (٩٥) سنة والمواطن في مجموعة الاوبك في (٢٦) سنة ، ان هذه الارقام تدل على التبذير الذي هو سلوك الدول المتقدمة في استعمالها للموارد الطبيعية المحدودة .

ان الادعاءات التي نسمعها من الحين الى الآخر بأن هذه الدول قد قامت باجراءات من شأنها أن تقلل الاستهلاك ، هي ادعاءات لا تستند الى واقع ان الانخفاض في استهلاك الطاقة قد جاء نتيجة للظروف الاقتصادية الدولية والانكماش الذي ترتب على ذلك ، ولم يأت نتيجة لسياسة اقتصادية مرسومة . ان الأزمة الاقتصادية سببها الزيادة اللامحدودة في الانفاقات الحكومية في الدول المتقدمة ، وسياسات الأجور التي تتبع شعارات سياسية ، ولا تستند على وقائع اقتصادية ، مما نتج عنها ارتفاع في نسبة التضخم العالمي .

ان العالم لم يشهد من قبل قيام مجموعة صغيرة من الدول بعمل مثل الذي قامت وتقوم به الأوبك تجاه العالم ، حيث تقوم بتزويد الدول المتقدمة باحتياجاتها اللامحدودة من النفط في ظروف اقتصادية لا تسمح الا بانتاج حد معين يتمشى وأهدافها الاقتصادية المحدودة ، ان هذه الدول اعترافا منها بأهمية الحفاظ على الاقتصاد العالمي قامت بانتاج كميات من الطاقة ، بما يزيد عن احتياجاتها التمويلية الحاضرة من موردها الوحيد الذي منه تقوم بتنفيذ برامجها الانمائية المختلفة ، والذي يعتبر حقا للأجيال القادمة . أما بالنسبة للدول النامية فقد قامت بتقديم مختلف أنواع المساعدات المالية لهذه الدول وينسب زادت عن . (في المائة من اجمالي ناتجها القومي بالنسبة لبعض الدول ، وينسب ٦٠ في المائة بالنسبة للمنظمة ككل .

ان التعاون بين الدول النامية يمثل الاتجاه الصحيح من أجل تحقيق التضامن السياسي والاقتصادي ، كما أنه يمثل وسيلة أخرى من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول ، وقد ازدادت أهمية هذا التعاون خاصة بعد تعثر الحوار مع الدول المتقدمة ، وبعد أن أثبتت هذه الدول أنها لا تريد من هذا الحوار الا ما يحقق مصالحها الذاتية دون النظر الى الاحتياجات الملحة للدول النامية . ان التعاون بين الدول النامية قد قطع مرحلة من التقدم لا يستهان بها ، وقد تدعم أكثر بعد الاجتماع الوزاري الذي عقد خلال شهر آذار/مارس ١٩٨٠ . وفي هذا المجال أود أن أعبر عن تأييد الجماهيرية العربية الليبية لهذا الحوار ، من أجل أن يحقق الأهداف المرجوة في دعم التعاون وتضامن مجموعة الدول النامية ، والمساهمة في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

ان الجماهيرية العربية الليبية التي تؤكد دائما دعمها لمنظمة الأمم المتحدة والتزامها بقراراتها ، ترى أن الوقت قد حان لكي تقوم هذه الهيئة بدور أكثر ايجابية من أجل تحقيق اهدافها

في تحقيق السلام والأمن وتحقيق حرية الانسان ، وانهاء الظلم والاستعمار ، وترى الجماهيرية ان الوقت قد حان لنعيد تقييم دور هذه المنظمة ، وأن نعمل على ازالة ما من شأنه عرقلة فعاليتها ومشاركتها في ايجاد الحلول الملائمة للمشاكل السياسية والاقتصادية الدولية . وفي هذا الاطار يرى وفد الجماهيرية ان تعديل ميثاق الأمم المتحدة أصبح ضرورة ، ان هذا الميثاق الذي أعد في فترة لا يتجاوز فيها عدد أعضاء الأمم المتحدة ثلث عدد الأعضاء الحاضرين ، وفي ظروف دولية كلنا يعرف ملامساتها ، لم يعد مناسباً ولا متماشياً مع الظروف الدولية الراهنة . ان بقاء ما نطلق عليه حق النقض (الفيتو) في يد عدد قليل من الدول ، هو عامل رئيسي في عرقلة فعالية المنظمة وقيامها بدورها المطلوب ، ولقد حان الوقت لتعديل الميثاق بما يضمن تحقيق المساواة بين الدول بنقض النظر عن قوتها البشرية والمادية ، لكي تتمكن جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة من المشاركة الفعالة في تحقيق السلام والرخاء في العالم .

ففي الدورة الماضية فشلت الجمعية العامة بفعل الضغوط التي مارستها الدول الكبرى ، في أن تتخذ موقفاً حول مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة (١) من تقريرها الذي تدور فقراته العاملة ، على أن تستعرض اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزز دور المنظمة ، القاعدة التي تتطلب اجماع الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن ، واتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالمسائل غير الاجرائية ، وان تأخذ اللجنة في الحسبان عدد استعراض هذه القواعد اعتبارات من بينها :

(أ) مبدأ المساواة بين الدول .
(ب) ان حفظ السلم والأمن الدوليين مسؤولية خطيرة تتطلب اشتراك جميع بلدان وشعوب العالم فيها اشتراكاً فعالاً .

(ج) دعم دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين .
كما تضمن القرار المذكور نصاً بشأن وضع دراسة من قبل الأمين العام ، عن موضوع حق النقض ، توضح بصفة خاصة ما يلي :

(١) الآراء التي أبديت في اطار هيئات الأمم المتحدة المعنية بشأن الصعاب التي يثيرها استخدام حق النقض ، فيما يتعلق بتحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة .

(٢) المحاولات التي بذلت في الماضي من أجل التخفيف من آثار استعمال هذا الحق ومدى جدوى تلك المحاولات .

(٣) الاقتراحات التي قدمت في إطار هيئات الأمم المتحدة المعنية للتخفيف من آثار استعمال هذا الحق والصيغ البديلة لهذا الحق .

ان فشل الجمعية العامة ، في الدورة الماضية ، في اعتماد توصية اللجنة السادسة في هذا الشأن ، وما تبع ذلك من ممارسات بشأن استعمالات حق النقض خلال الفترة الماضية ، قد اثبتت ان ما يسمى بحق النقض يمثل نقطة ضعف في بنيان هذه المنظمة الدولية ، ويحد من دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين ، ويتعارض مع مبدأ المساواة بين الدول .

وبالتالي فان موضوع النقض ، يتطلب بموضوعية ، وشعور بالمسؤولية الدولية ، اعادة نظر ودراسة شاملة تحدد أفضل السبل للنهوض بالمنظمة وجعلها أقدر على ممارسة مسؤولياتها في حفظ الأمن والسلم الدوليين ، من خلال زيادة قدرتها على اصدار قرارات فعالة وتنفيذها .

لقد كانت أراضي الجماهيرية العربية الليبية ، مسرحا رئيسيا للقوات المتحاربة خلال الحرب العالمية الثانية ، بل لقد تحولت الأراضي الليبية بأكملها الى ميدان معركة ، حيث تعرضت جميع مدنها وأراضيها للتخريب والدمار ، ان الخسارة التي تعرضت لها الأراضي الليبية كانت فادحة سواء في الأرواح أو الممتلكات ، والاسوأ من ذلك ان ليبيا ، رغم انتهاء الحرب العالمية الثانية منذ أكثر من ٣٥ عاما ، فانها ما زالت تعاني ويلات تلك الحروب ، وذلك بفعل حقول الالغام التي زرعتها القوات المتحاربة في ذلك الوقت . ان آلاف الضحايا من الشعب الليبي ، قد قتلوا أو شوهوا نتيجة لتلك الالغام التي زرعت الموت والدمار على الأراضي الليبية .

وبفعل انانية وتقاوس تلك الدول المتحاربة والمسؤولية مسؤولية مباشرة عن كل ما حدث ويحدث بفعل هذه الالغام ، فان عدد الضحايا والقتلى ما زال يتصاعد بسبب رفض تلك الدول والتعاون في كشف تلك الحقول وتقديم الخرائط التي تحدد مواقعها .

لقد وعى المجتمع الدولي هذه الحقيقة ذات العناصر الثلاث :

(١) ان بلدان وشعوب العالم الثالث قد تعرضت لأضرار في الأرواح والممتلكات نتيجة للحروب الاستعمارية التي وقعت على أراضيها .

- (٢) ان برامج التنمية الاقتصادية في هذه البلدان قد اعاقتها مخلفات تلك الحروب كالألغام وغيرها .
- (٣) ان الدول المتحاربة والدول الاستعمارية والمعتدية ما زالت تتقاعس وتتهرب حيال مسؤولية ازالة آثار عملياتها الحربية والارشاد الى الالغام المزروعة والتعويض عما سببته من خسائر في الارواح والممتلكات .
- ولقد أكد المجتمع الدولي وعيه لهذه الحقائق ورغبته الأكيدة في وضع حلول لها ، من خلال العديد من القرارات الدولية الصادرة بشأن ازالة آثار الحروب بما في ذلك الالغام المزروعة ، وخاصة تلك القرارات التي اصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ودول عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي ومجلس المحافظين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وقد كان آخر هذه القرارات الدولية ، هو ما صدر عن المؤتمر الاسلامي المنعقد في اسلام آباد بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٠ حيث أكد على ضرورة تحمل الدول الاستعمارية للخسائر المادية والمعنوية ، التي تتكبدها ولا زالت تتكبدها الدول النامية بسبب زرع الالغام في أراضيها . كما أكد على ضرورة عدم السماح للبلدان الاستعمارية بالتهرب من مسؤولياتها تجاه ما تسببت فيه من أضرار جسيمة ، ناجمة عن هذه الالغام ، حيث ان المسؤولية الكاملة تقع على عاتقها ، وعليها المبادرة بتعويض تلك الدول المتضررة عن تلك الخسائر .

وفي المار اهتمامات منلومة الام المتحدة بقضايا حقوق الانسان قامت الجمعية العامة في عام ١٩٧٦ باعلان عام ١٩٨١ سنة دولية للمعوقين ، شعارها " المشاركة الكاملة والمساواة" وذلك بناء على اقتراح من الجماهيرية العربية الليبية . وفي هذا المضمار ، نود أن ننتهز هذه المناسبة لكسي نوجه نداء انساني صادقا الى المجتمع الدولي ، للعمل من أجل انجاح هذه السنة وتحقيق أهدافها الانسانية . ان الاحصائيات الأولية تدل على ان هناك أكثر من " ٤٥٠ مليون معسوق في هذا العالم ، معظمهم يعيشون في الدول النامية ، ومن حقهم التمتع بحياة حرة كريمة ، مثلهم مثل بقية الأفراد . اننا نود انتهاز هذه المناسبة لكي نتوجه بالشكر والامتنان لمنظمة الام المتحدة ، وكافة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ، التي ساهمت مساهمة ايجابية في الاعداد للسنة الدولية للمعوقين ، والعمل على انجاحها . ونظرا لأهمية هذا الموضوع ، فان وفد بلادى يقترح ادراج بند السنة الدولية للمعوقين ضمن البنود التي ستناقشها الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلساتها العامة ، وذلك خلال دورتها السادسة والثلاثين ، التي تتوافق ومناسبة الاحتفال بالسنة الدولية للمعوقين .

تتابع الجماهيرية العربية الليبية الأحداث الدائرة بين الأشقاء في العراق وايران بقلق وأسف عميق ، وكان بودها ألا تقع مثل هذه الحوادث ، وأن لا تراق هذه الدماء ، وأن تدخس هذه الامكانيات لمواجهة الأعداء الحقيقيين ، وعلى رأسهم الاستعمار والصهيونية . وبهذه المناسبة فان الجماهيرية تناشد الأشقاء أن يضعوا حدا لاراقة هذه الدماء الزكية ، وأن يعملوا على التوصل لايجاد حلول سلمية لايقاف الحرب ، وحقن الدماء والتفاهم وديا على حل الخلافات .

ويسرني قبل أن أنهي كلمتي ، ان أشير الى انه انطلاقا من الأهداف الأساسية التي آمنت بها جماهير الأمة العربية ، على امتداد الوطن العربي ، وأمانيتها في تحقيق الوحدة العربية ، وبناء الاشتراكية ، وتحرير الأجزاء المهتلة من الوطن العربي ، ومن الايمان بأن الوحدة العربية هي قدر الأمة ومصيرها ، فيها مستقبلها وخلصها من كل ما تعانيه ، فقد تم الاعلان عن قيام وحدة بسين القطرين الشقيقين الليبي والسورى ، والتي نأمل لها كل النجاح والتوفيق ، وأن تكون نواة أساسية لوحدمة الأمة العربية جمعاء .

السيد مروان القاسم (الأردن) : بسم الله الرحمن الرحيم ، أود أولاً ، أن أتقدم للسيد الرئيس بالتهنئة على انتخابه بالاجماع لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . ان الثقة التي منحتة اياها هذه الجمعية الموقرة ، لهذا المنصب الرفيع ، لهي تقدير من المجتمع الدولي لشخصه كسياسي ودبلوماسي لامع ، وهي أيضا اعتراف بالدور الهام الذي تبذله جمهورية المانيا الاتحادية ، التي تربطها مع بلدى الأردن ، عرى الصداقة والاحترام المتبادل والتعاون في المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، سواء من خلال علاقاتها الثنائية المتنامية مع الدول الأخرى ، أو من خلال دورها النشط كعضو في المجموعة الأوروبية . وانني لعلى ثقة من أن خبراته الواسعة سوف تساهم في خلق الاتجاهات الصحيحة والحوار البناء لحل القضايا الملروحة على جدول أعمالنا . كما أتقدم بالشكر لسلفه سعادة السيد سليم احمد سليم ، الذي تحمل مسؤولية رئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة وما تلاها من نشاطات ودورات خاصة . لقد كانت قدراته العالية والتميزة وقيادته المتفانية في معالجة القضايا الدولية مثارا للاعجاب والاحترام ، بنفس القدر من الاحترام الذي تحمله بلادى والمجموعة الدولية لبلده العظيم تنزانيا ، وللقارة الافريقية بأسرها . كما لا يفوتني أيضا أن اسجل بالشكر والتقدير الجهود التي يبذلها سعادة الدكتور كورت فالد هايم الأمين العام للأمم المتحدة ، في اقرار السلم والعدالة في جميع أنحاء العالم ، وتلوير العلاقات الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية القائمة على التعاون المتكافئ بين جميع الدول . لقد علمنا ، بمزيد الحزن ، بالحادث المفجع ، الذي ذهب ضحيته السيد بايوترا ماشيروفا ، أحد كبار قادة الاتحاد السوفياتي ، والسكرتير الأول للحزب الشيوعي في بيلوروسيا . وانني أتقدم ، باسم حكومة الأردن وشعبها ، بأحر التعازى الى شعوب الاتحاد السوفياتي على خسارتها الكبيرة في فقدان هذا الرجل العظيم ، كما أرجو من زملائنا في وفد بيلوروسيا نقل تعازينا الى عائلة الفقيد .

لقد أيدت بلادى دوما نضال الشعوب من أجل الحرية ، ولذا فانني أحمل التهنئة من الأردن ، ملكا وحكومة وشعبا ، لجمهورية وشعب زمبابوى ، وأرحب بانضمامها الى الأسرة الدولية ، واثقين من أنها ستأخذ مكانها الصحيح في دعم قضايا الحرية ، والتقدم والسلام . كما أرحب ايضا بانضمام دولة سانت فنسنت وجزر غرينادين الى الأسرة الدولية وأحيي وفدها .

ان التقرير الذي تقدم به سيادة الأمين العام عن اعمال المنظمة ، والانجازات التي قامت بها والاحباط التي مازالت تعيق تحركها في المجالات الاقتصادية والسياسية ، والمتضمن في الوثيقة رقم (A/35/1) ، لهو موضع التقدير .

ان التقدم المرموق والتفاهم ، الذي أحرزه مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار في دورته التاسعة من أجل هدف اعداد قانون البحار واستخراج ثرواتها الطبيعية ، يعدّ في نظرنا من أهم الانجازات في العلاقات الدولية .

اننا ، بالمقابل ، نشاء لأمين العام قلقه بالنسبة لبعض المشكلات ، التي باتت تحكم نشاطات هذه المنظمة وردود الفعل ، حيث ورد في تقريره :

" ان من الأمور الباعثة على القلق بصورة عامة ، ان قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لا يكثر بها في أكثر الأحيان ، والمشاكل التي ينبغي السيطرة عليها تستمر وتنتشر وتشكل مخاطر مستمرة على السلم الدولي " .

كما نتفق ، للأسف ، مع صحة الملاحظة الواردة في التقرير من أن :
" ارادة الأغلبية في الأمم المتحدة يستخف بها في أغلب الأحيان . وان المطالب المعقولة الواردة في قراراتها لا يكثر بها " .

ان هذا التباين الخطير في النظرة للقضايا الدولية المطروحة تمثل تناقضا بين موقفين :
التصبير الحر لأغلبية الدول الأعضاء في هذه المنظمة وموقعها من قضايا السلم وتقرير المصير للشعوب ، وبين " سياسات القوة " وسياسات الأمر الواقع ، التي مازالت بعض الدول تمارسها على أساس انها أقصر الطرق لحل المشكلات . وعلى الرغم من خطورة هذا التباين ، فان ايماننا برأى هذه الأغلبية .
والدور الأخلاقي الذي تعكسه على نشاطات أجهزة الأمم المتحدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، يجب أن يتماظم يوما بعد يوم في سبيل خدمة السلام والأمن في عالمنا " .

ان سباق التسليح ، والدخول في حروب مدمرة ، كان وما يزال الحقيقة المروعة ، التي تتحكم بمستقبل الشعوب ومصيرها ، رغم كل التجارب المريرة التي عشناها ، ورغم كل القرارات والتوصيات التي اتخذتها الأمم المتحدة والمجتمعات الدولية التي تدعو الى نبذ استعمال القوة وحل المشكلات بالطرق السلمية .

ان سياسة تقسيم العالم الى مناطق نفوذ قد خلقت توترا دوليا ، اضطرت معه دول العالم الثالث السعي جاهدة لحماية مصالحها الوطنية وتسليح نفسها بصورة كمية وكيفية فاقت امكانياتها وقد راتها ، على حساب تقدمها ونموها الاقتصادي والاجتماعي .

ونتبين هول المأساة من خلال معرفتنا أن نزعة التسليح قد فرضت على العالم أن ينفق هذا العام ما يزيد على (٥٠٠) مليار دولار في عملية انتاج السلاح ، ذهب جزء كبير منها لدول العالم الثالث . وبدلا من أن يهيأ لدول هذا العالم الفقيرة المناخ الانساني لتبدأ حركة التنمية الداخلية ، فقد زج بها في خضم الصراعات التي هددت حياتها ووجودها ، بحيث أصبحت مشدودة لهدف واحد هو هدف البقاء .

ان نزع السلاح أمر جوهري لسلام العالم وأمنه ، وان اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، واتفاقية هلسنكي ، هي خطوات نأمل أن تنقل علاقات الدول من " سياسات القوة " الى مستوى أوسع من الوفاق الدولي الذي ينعكس على التعاون في المجالات العلمية والثقافية والاقتصادية والانسانية . اننا نأمل في أن يهيئ مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي المقبل في مدريد فرصة جديدة للوصول الى أرضية مشتركة ، ترسخ التعايش والتعاون في مناطق أخرى من العالم ، خاصة وأن أوروبا مدعوة الآن ، في ظل الظروف الحالية ، لأن تلعب دورها الطبيعي في بناء الأمن والسلام الدوليين ، وتصحيح المعادلة التي تحكم العلاقات بين الدولتين الكبريين .

ان الاردن ، انطلاقا من ايمانه الراسخ بدور الأمم المتحدة في حل المشكلات الدولية ، وخاصة محاولاتها للحد من مخاطر انتشار الأسلحة النووية ، ليرجو أن تكفل جهود هذه المنظمة بالنجاح ، في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة آمنة من الأسلحة النووية . ان هذه الجهود تبدو ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى ، بعد أن أصبح الخطر النووي خطرا حقيقيا ينبع من اسرائيل ،

التي مازالت تعتقد بأن الهيمنة والتوسع والعدوان هي المجال الحيوي لسياستها سواء في الأراضي العربية المحتلة أو في لبنان ، لبنان الذي أصبحت مأساة شعبه ، وسيادته الوطنية ، ودور الأمم المتحدة فيه محل اختبار لمدى تمسكنا بمبادئ الحق والعدل وميثاق الأمم المتحدة .

ان من أكثر الأمور الهامة والملحة التي تقع على عاتق الأسرة الدولية الآن ، هو إقامة نظام اقتصادي جديد ، يكون أكثر عدالة ليخلف العلاقات الاقتصادية الموروثة المتخلفة ، التي نشأت في ظروف غير ظروف عالمنا المعاصر . لقد وصلت العلاقات الاقتصادية الدولية الى مرحلة من الخطورة ، يمكن معها وصف تطلعاتنا لايجاد حلول لهذه الأزمة بأنها صراع في سبيل بقاء الجنس البشري . لقد أطبق الفقر والجهل والمرض على مجتمعات بأسرها ، كما يهدد الجفاف حياة سكان دول كثيرة في آسيا وأفريقيا .

وبالرغم من خطورة هذه المشكلة ، فانها غشلت في تحريك الارادات السياسية لدى الدول المتقدمة بشكل يتناسب مع حجم التحديات ، كما فشلت في وضع الأسس لأخلاقيات جديدة تقوم على روح العدالة والانصاف والتضامن بين الشعوب .

ان وفد بلادى يرى أن للأمم المتحدة دورا مركزيا في ايجاد ثورة هيكلية في النظام الاقتصادي الحالي ، ووضع الأسس والسياسات لنظام اقتصادي جديد . كما يرى بأن للأمم المتحدة أيضا دورا رئيسيا في توضيح وتعميق الأخلاقيات الجديدة ، التي يجب أن تربط العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة والتي تفرضها تعقيدات وشمولية هذه العلاقات . وهو يرى أيضا بأن نظام التجارة الدولي مازال ضعيفا بسبب الأسس غير العادلة التي تستند اليها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة .

اننا نؤمن بأن النظام الاقتصادي الجديد ، من خلال استقلاله للتكنولوجيا الحديثة ، يجب أن يوجه الى تأمين نظام غذائي متكامل ، والتغلب على المشكلات التي تعيق ذلك مثل التصحر ، واستصلاح الأراضي ، وتطوير مصادر المياه .

ان الاردن ينظر بكثير من الجدية والاهتمام الى التعاون الاقليمي بين الدول النامية ، ويساهم في تطبيقه على المستوى العربي ، انطلاقا من توصيات الدورة الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التي عقدت في عمان في ٦ تموز/يوليه من هذا العام ، مؤكدا على ضرورة تعميم هذا الأسلوب على المناطق الجغرافية المختلفة ، استكمالا للتعاون الدولي وليس بدلا عنه .

لقد تابعنا باهتمام مناقشات الدورة الاقتصادية الحادية عشرة الاستثنائية التي اختتمت أعمالها قبل أيام في هذه القاعة . كما تابعنا باهتمام بالغ التوصيات التي صدرت عنها . اننا نسود أن نسبل ارتياحنا بأن المساعدات التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة للدول الأقل نمواً قد أثرت بالاجماع . كما سررنا توافق آراء الدول الأعضاء حول ضرورة المضي بثبات في تبني الاستراتيجية الجديدة للعتد الثالث للتنمية للأمم المتحدة . الا أننا نأسف لفشل الدورة الخاصة في التوصل الى اتفاق في الجانب المتعلق بالمفاوضات الاقتصادية العالمية ، أملين أن تثمر الجهود ، خلال الدورة الحالية ، من أجل تضيق الخلاف بين الدول النامية والدول المتقدمة .

ان الاردن ، انطلاقاً من تراثه العربي والاسلامي ، يرى أن مبدأ حقوق الانسان فكرة سامية وشاملة يجب أن ترسخ دعائمها دون تمييز . كما يجب ابعادها عن ميدان الصراعات العنقائدية . الا أنه من المؤسف حقاً أن نرى هذه الفكرة تمارس لدى بعض الدول بشكل انتقائي . ولذا فإن حرمان شعب كامل ، هو الشعب الفلسطيني ، من أبسط حقوقه الانسانية ، وهو حق تقرير المصير ، لهو أمر يبعث على القلق والحيرة ، خاصة وأن هذا الحرمان قد جاء من دولة أوهمت العالم بأنها واحة للديمقراطية . وضللت لفترة من الوقت ، الرأي العام في الغرب بأنها مركز للحرية والعدالة في منطقة الشرق الأوسط .

لقد عاش العالم الغربي لفترة من الزمن في ظل فكرة أن اسرائيل يجب أن تنشأ وتتمدد - زرع تحت وهم عذاب الضمير ، وعقدة الذنب ، وذلك للتكفير عما ارتكبته النازية من أعمال ضد اليهود . ان الأمر الذي لا يصدق ، هو أن اسرائيل نفسها التي ما فتئت تذكر العالم في كل مناسبة ، أن اليهود كانوا أحد ضحايا النازية ، تمارس الآن أبشع الأساليب الفاشية والعنصرية ، ضد الشعب الفلسطيني . ولعل ما تحويه التقارير الكثيرة التي أعدتها وقدمتها لجان تقصي الحقائق ، المشككة من قبل مجلس الأمن ، وهذه الجمعية الموقرة ، يكفيها عناء البحث لمعرفة العقلية التي تحكم اسرائيل ، والتي لا تقل في مستواها الأخلاقي ، وممارساتها عن الأساليب البشعة التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا .

ولا بد هنا من التحذير بأن التعاون القائم بين النظامين العنصريين ، في كل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، في المجالات السياسية ، والثقافية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، قد أصبح بادرة في غاية الخطورة . ان تطور هذا التعاون بين الكيانين العنصريين ، الى التعاون في المجال النووي ، الذي كان آخر مظاهره التفجير النووي المشترك في المحيط الهندي ، لهو ظاهرة تهدد السلم والأمن الدوليين .

اننا نشاطر الأمين العام رأييه في أن الحالة في الشرق الأوسط ، ما زالت من أهم القضايا التي تستقطب اهتمام المجتمع الدولي ، وما تزال ذات أهمية رئيسية للاستقرار السياسي والاقتصادي في العالم . ولذا ، فقد ساءم الجهد العربي في ايجاد سلام عادل وشامل في المنطقة ، ضمن المعطيات المقبولة دولياً ، بينما قابل هذا الجهد ممارسات اسرائيلية تحكمها عقلية تقوم على المدوان والهيمنة والتوسع . وهذه العقلية أكدها تصريح وزير خارجية اسرائيل السابق موشي ديان ، الذي أعتبر أن الحدود الآمنة لاسرائيل ، تقف حيث يقف الجدي الاسرائيلي . كما انعكست في قرار الكنيست الأخير ، باعلان مدينة القدس عاصمة موحدة لاسرائيل . وفي اتفاق ما قيمته ثلاثة مليارات من الدولارات أي حوالي ١٥ في المائة من ميزانيتها لبناء المستوطنات ، عدا عدا التكاليف الاضافية الاخرى .

لقد خلقت السياسة التوسعية التي تمارسها اسرائيل معززة بالدعم المادي والعسكري والمعنوي ، الذي قدمته لها بعض الدول وخاصة الولايات المتحدة الامريكية عدم توازن أمني في المنطقة ، ونتيجة لهذا الشعور بالتفوق ، وهذا الدعم الخارجي ، فقد مضت اسرائيل في تمرداتها على الارادة الدولية ، ورفضها تنفيذ القرارات التي اتخذتها جمعيتكم الموقرة ومجلس الأمن ، كما استمرت في تنفيذ

سياستها التوسعية والمتعصبة ، التي تعتبر الوجود الفلسطيني الشرعي بينها ، والمحيط العربي حولها ، حاجزا بشريا وماديا يجب كسره وتخطيه ، للنفذ الى تحقيق غاياتها المرسومة في تكريس سيطرتها على الأرض التي احتلتها ، واستيعابها ، وممارسة مختلف أنواع الارهاب العسكري والسياسي . ان الاردن وهو ينع صخرة هذا الوضع أمام هذه الجمعية المؤثرة ، لينبه بأنه سوف يجلب الكثير من المخاطر على السلم والأمن الدوليين . وان اعلان اسرائيل مدينة القدس الشريف عاصمة موحدة لها ، رافضة قرار مجلس الأمن الأخير رقم (٤٧٨) بتاريخ ٢٠ آب / اغسطس ١٩٨٠ لهـو تصعيد خطير للسياسة الاسرائيلية العابثة ، وغير الشرعية .

ان هذا القرار قد جعل عملية الوصول الى سلام عادل وشامل ، تبتدو مستحيلة ، زيادة على ذلك ، نية اسرائيل . نيم مرتفعات الجولان المحتلة .

لقد عاش الاردن بحكم التزامه القومي والتاريخي ، بالقضية الفلسطينية وطموحات شعبها ، مأساة فلسطين بأقصى درجات المسؤولية والالتزام القومي . ومثلما عاش الشعب الفلسطيني حتى يومنا هذا ، ضحية التشرد والحرمان من وطنه وأهله ، تمثل الاردن نتائج هذه المأساة الانسانية بمختلف أبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية .

وما قرار الوحدة بين الضفة الغربية والاردن ، الذي اتخذه البرلمان الاردني في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٥٠ ، الا ترجمة لهذا الالتزام القومي . لقد سجل قرار الوحدة بشكل قاطع ، تمسك الاردن بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ، وبالحفاظ عليها في أية تسوية نهائية ، تتفق مع الآمال القومية ، والعدالة الدولية ، وضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

وانطلاقا من انتمائه العربي ، والتزامه القومي ، فقد تقاسم الانسان الاردني مع أخوته الذين شردهم العدوان ، العيش الكريم مثلما تقاسم معهم الهيت والمدرسة والخندق . كما تحمّل الاردن وما يزال ، تبعات مشكلة انسانية وسياسية ، خلقتها ممارسات دولية ظالمة . بل ان هذا الالتزام هو رد الاردن على القرارات غير العادلة التي أعطت شرعية الوجود للكيان الصهيوني ، على حساب شعب فلسطين في ظروف لا تخفى على جمعيتكم المؤثرة .

لقد أيد الاردن بوضوح ، كل الجهود الدولية الخاصة بقضية فلسطين والشرق الاوسط . كما تعاون الاردن ضمن مبادئ المعلنة ، مع هذه الجهود بمختلف أشكالها ، ومضامينها ، لحل القضية

هـ - لاعادلا وشاملا ، ضمن أية صيغة مقبولة تنطلق منها الى المجتمع الدولي ، ليتحمل مسؤوليته نحو هذه القضية .

ومثلما ننظر بايجابية ووضوح الى أى جهد مخلص يساهم في ايجاد حل عادل وشامل لقضية فلسطين والشرق الأوسط ، فقد رأينا وينفس القدر من الالتزام ، صيغة اتفاقيات كامب ديفيد ، طرحا مفايرا لمصالح الأطراف المعنية باستثناء اسرائيل ، وتجاهلا كاملا لجوهر القضية ، وتنكرا لأبسط الحقوق الثابتة والواضحة للشعب الفلسطيني . كما رأينا فيها تجاوزا للعناصر الأساسية المقبولة دوليا ، لأية تسوية شاملة وعادلة ، التي ألزم القادة العرب أنفسهم بها في اجتماعهم في بغداد عام ١٩٧٨ ، حيث وضعوا الحد الأدنى لهذه العناصر وهي :

(١) انسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ .

(٢) عودة القدس العربية الى السيادة العربية .

(٣) اعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره على أرضه وترايه الوطني ، بقيادة منظمة

التحرير الفلسطينية .

ولقد أدرك أطراف كامب ديفيد تخبطهم في عملية البحث عن السلام ، الذي وصل بهم الآن وباعتراف بعضهم الى طريق مسدود ، وقد ساعدت تلك الاتفاقيات اسرائيل ، في الاستمرار في تجاهل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الذي يفترض أن تكون قراراته ملزمة لكل الدول . وان اتفاقية كامب ديفيد قد قربت المنطقة من مخاطر الحرب أكثر مما أعلن عنها اتجاه للسلام ، ان أعطت اسرائيل الفرصة أن توجه قواتها الى الجبهات العربية الاخرى ، لفرغ سيطرتها العسكرية عليها ، اضافة الى أنها مكنتها من تكريس احتلالها وفرغ سياسة الأمر الواقع .

ان القرارات الايجابية والشحاعة التي اتخذتها مجموعة الدول الاسلامية ، ومجموعة دول عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والدول الأخرى المحبة للسلام الأعضاء في هذه الجمعية ، سواء من خلال مؤتمراتها التليمية الخاصة أو من خلال مواقفها في هذه الجمعية الموقرة ، هي سند أساسي لشرعية حقوقنا وعدالتنا .

ان الاردن يرى في بيان البندقية الذي أصدرته مجموعة الدول الأوروبية ، تحولا ايجابيا ومسؤولا ، نلرجو أن يتطور ليصل الى ما تأمله الأمة العربية ، وكل الدول المحبة للسلام . ان تحرك أوروبا على الطريق الصحيح ، مبدية استعدادها للمشاركة بقدر أكبر من الفعالية لحل قضية فلسطين والشرق الأوسط ، يمثل دلالة ملحوظة على احساس دول المجموعة الأوروبية بمسؤوليتها الدولية من أجل السلام وانقاذ المنطقة من حروب لن تقف عند حدود معينة بل ستهدد العالم أجمع .

ان حكومة بلادنا واسهاما منها في تصحيح الأخطاء التي مازالت ترتكب في حق فلسطين وشعبها ، والتزاما منها بالشرعية الدولية ، وبعد التشاور مع أشقائها ، رأيت أن تطلب من جمعيتكم الموقرة قرارا بالتوصية بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول الممارسات الاسرائيلية والوضع القانوني للأراضي العربية المحتلة التي تحاول اسرائيل طمس معالمها ، وتشويه تاريخها وتكريس احتلالها بالقتل والضم والتهويد واقامة المستوطنات .

ان الأردن كدولة عربية ومسلمة ، يشعر بالأسى للأحداث التي تجرى حاليا في منطقة تتنا بين دولتين اسلاميتين جارتين . وأن موقف الأردن الداعي لبناء الذات الاسلامية ، كهدف أساسي في سياسته يرى أن التضامن الاسلامي يساعد على تدعيم المفاهيم والمبادئ الاسلامية ويساهم أيضا مساهمة فعالة في الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين .

ان الأردن انطلاقا من تمسكه بميثاق الأمم المتحدة ، والقوانين والأعراف الدولية ، وانطلاقا من التزامه القومي الواضح ، يقف مع العراق الشقيق في الدفاع عن ترابه الوطني والحقوق العربية المشروعة ، آملين أن تتجاوب جمهورية ايران الاسلامية للمبادرة العراقية الايجابية بوقف اطلاق النار مما سيتيح فرصة طيبة لايجاد تسوية عادلة مبنية على سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

اننا ننتهز هذه المناسبة لتتقدم الى فخامة الرئيس محمد ضياء الحق رئيس جمهورية باكستان الاسلامية ، بالشكر والتقدير على جهوده الخيرة التي قام بها ممثلا لمنظمة المؤتمر الاسلامي آمليين أن تثمر هذه الجهود في الوصول الى حل عادل ومشرف . كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الى معالي السيد آغا شاهي وزير خارجية باكستان ، وسيادة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي السيد الحبيب الشطي على جهودهما للوصول الى حل لهذه المشكلة .

ان ما يهمنا الآن هو حقن الدماء ، ووقف الدمار ، واعطاء كل ذي حق حقه على أساس الشرعية الدولية ، التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة .

السيد كاستيللو فالديس (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : نيابة عن وفد غواتيمالا ،

أتقدم للسفير روديفر فون فيشمار أحر تهاني الودية بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

ان الثقة التي أولتها اياه الجمعية بانتخابه لهذا المنصب السامي لها ما يبررها تماما فسي الدور البارز الذي أسهم به في أنشطة الأمم المتحدة ، وبصفاته البارزة كدبلوماسي وكمفاوض دولي محنك .

كما أود كذلك أن أتقدم بالتهنئة الى سلفه السفير سليم أحمد سليم من جمهورية تنزانيا المتحدة ، للطريقة المرموقة للخاية التي ترأس بها بنجاح أعمال الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة .

ان وفد بلادى يضم صوته الى التحية التي وجهت في هذا المحفل للسيد كورت فالد هايم الأمين العام للأمم المتحدة الذي لم يدخر جهدا للسعي من أجل ايجاد حل للمشكلات العديدة والخطيرة التي يواجهها المجتمع الدولي .

لقد قرأنا باهتمام شديد التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة ، ونعبر عن تقديرنا لتلك الوثيقة الهامة ، التي تعكس الأفكار القائمة على أساس سنوات تجريته وهي السنوات التي عمل فيها دون هوادة وبصبر ودبلوماسية . ومن ثم حظي بتقديرنا واعجابنا الكامل .

كما أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة كي أعرب عن ترحيب بلادى الحار بالبلدان التي انضمت مؤخرا الى المنظمة . ونحن نؤيد انضمامها الى هذه المنظمة متشيا مع مبدأ العالمية ، الذي نتطلع اليه ، ويدعمه الالتزام بمبادئ الميثاق ، الذي يهدف الى الحفاظ على السلم العالمي .

ان وفد بلادى يود أن يعرب عن مواساته لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية—
 بمناسبة وفاة السيد بيوتر ما شروف العضو المناوب للمكتب السياسي للحزب الشيوعي المركزى لهـذا
 البلد ، والتي حدثت في الرابع من هذا الشهر .
 ان حكومة جمهورية غواتيمالا ، برئاسة الجنرال فرناندو رميو لوكاس غارسيا ، يحرص على أن
 تعرض على هذه الجمعية العالمية الانجازات التي يقوم بها شعب غواتيمالا على جميع المستويات
 للتعبيل بالعملية المتكاملة والمتسقة للتنمية لجميع قطاعات البلد .
 لقد شرعت غواتيمالا في تنفيذ مشروعات واسعة النطاق تعود بالفائدة المباشرة على الشعب .
 فعلى سبيل المثال ، شرعنا في تنفيذ الخطة الشاملة لبناء الطرق لتمد غواتيمالا بشبكة طرق جديدة
 وممتازة ، كما يجرى العمل لتزويد البلاد بمؤسسات لتوليد الكهرباء من المياه . كما أن عمليات
 البناء قد بدأت لتمد غواتيمالا بميناء حديث على المحيط الهادى . كما يجرى العمل بسرعة فسي
 بناء المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس والمؤسسات الترفيهية . ولا زلنا مستمرين في اقامة مشروعات
 الاسكان وبصفة خاصة لقطاع ذوى الدخل المنخفض .

اننا أيضا ننتهج سياسة اصلاح القطاع الزراعي ، ليس فقط من أجل تمكين المزارعين من امتلاك الأراضي ، ولكن أيضا من أجل أن نضع تحت تصرفهم الامكانيات الائتمانية والتدريب والامكانيات التقنية اللازمة للاستغلال الأمثل للأراضي ، وهذا العمل يسمح بصورة قديرة بدعم نشاط القطاع الزراعي وتشجيع انطلاقة الزراعة والصناعة في بلادنا وارساء العناصر الأساسية للبنية الاقتصادية الأساسية في بلادنا .

وأود أن أشير بصفة خاصة الى تقدم الأعمال التي تم القيام بها على حدود غواتيمالا الشمالية في منطقة تبلغ مساحتها ١٤٠ كيلومتر مربع . ان هذه المساحة تندمج تدريجيا في عملية الانتاج في البلد وتشارك في عملية التحول الاجتماعي ، حيث ان الأراضي موجهة بصفة أساسية للاستغلال بصورة جماعية . وان هذا سوف يمكّن من استقرار الكثير من الأسر في هذه المنطقة الهامة للتنمية الزراعية وتربية الماشية . وعلاوة على ذلك ، فان جهد اعادة التشجير قد كثف هو الآخر بفضل مجموعة من البرامج لحماية البيئة .

اننا مازلنا ندعم بقوة الحركة التعاونية الوطنية ، التي تهدف أساسا الى تحسين ظروف الحياة للمنتجين الصغار ، الذين يوجد معظمهم في المناطق الريفية . وعلى هذا النحو ، فقد اتخذنا تدابير تشريعية لتعزيز الحركة التعاونية كما أقيمت المؤسسات اللازمة لتطبيق سياسة شاملة لصالح العمال . ان الحد الأدنى للأجر الزراعي قد ارتفع الى حد كبير في الآونة الأخيرة حتى نمكّن العمال الزراعيين من مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة التي تتأثر منها غواتيمالا مثل كسل البلدان الأخرى .

ولأول مرة في تاريخ أمتنا ، فان الرياضة التي أصبحت منظمة في غواتيمالا وفقا لنهج مستقل ، تستفيد بالامكانيات المالية الكافية للاسهام بالكامل في انطلاقة البلاد . وان التشريع المعتمد في هذا الصدد يسمح للدولة بدعم وحفز ممارسة الرياضة على كل المستويات وتشجيع تنمية الروح الرياضية لدى الأطفال والشباب حتى يتشبعوا بمعنى الصداقة والسيطرة على الذات والايمان بالتضامن . وان هذه السياسة قد بدأت تؤتي ثمارها بالنسبة للشباب . وان ممارسة الرياضة ليست ترفيها فحسب ، وانما هي أيضا حافز للشباب على المشاركة بصورة نشطة في جهد البناء الوطني .

وفي مجال الطاقة ، فان الحكومة قد كثفت الى حد كبير من عمليات التنقيب والانتاج البترولي . ولقد أصبحنا أخيرا مصدرين للبترول الخام ان نصرف في السوق الدولية كمية يبلغ اجمالها ٥٢٠٠٠٠ برميل من بترول غواتيمالا وهي كمية متواضعة .

ان تنفيذ خططنا التعليمية يحظى بأولوية كبرى ، ان انها تهدف الى تكييف التعليم مع الاحتياجات والتطلعات لمجتمع غواتيمالا ، وتحسين نوعية التعليم ، وتغيير نظام التعليم حتى يمكن لكل السكان أن يستفيدوا منه .

ان العمل الذي يتم القيام به على المستوى الثقافي قد أعطى نتائج مشجعة وانحة . وان السلطات العامة قد عكفت على العمل على مشاركة كل قطاعات المجتمع في غواتيمالا في الأنشطة الثقافية وحماية الفنون والتقاليد الشعبية التي يزدهر بها شعبنا بحق .

ان غواتيمالا ، على طريق التقدم تصطدم بصعوبات عدة مثلها في ذلك مثل كل البلدان الأخرى النامية . وعلى هذا النحو فاننا نعاني من نتائج الزيادة المستمرة في أسعار النفط والمنتجات النفطية وآثار التضخم العالمي ، التي تهمس بصفة خاصة البلدان النامية الأكثر تأثرا من البلدان الأخرى بالاختلالات الخارجية .

وتضاف الى كل هذا الظروف الجائرة التي تحكم التجارة الدولية . وتمكيننا لغواتيمالا من متابعة تنفيذ برامج التنمية ، مثل كل البلدان النامية ، لا بد أن تتخذ بصورة عاجلة تدابير من أجل تحسين معدل التبادل التجاري ، وشروط القروض ، وتسهيل الوصول الى الأسواق ودعم أسعار المواد الأولية للمنتجات المصنعة التي تبيعها البلدان المتخلفة الى البلدان المتقدمة ، بغية تأمين تقسيم أكثر عدالة للأرباح .

ان قوة البلدان النامية ينبغي أن تكمن في اصرارها ووحدتها . ان هذه القوة لا يجب أن تنبع فقط من عددها ولكن لا بد أيضا للبلدان النامية أن تدرك انها تشكل غالبية الأمم وانها تضم أكبر عدد من السكان . وينبغي أن تتشبع بالفكرة القائلة بأن تطلعاتها تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لمستقبل الانسانية .

ان غواتيمالا تعتبر أن تطبيق القرارات الرامية الى اقامة نظام دولي جديد هو عمل جماعي يتطلب من جانبنا ايمانا ثابتا وروحا للتعاون وادراكا لمعنى الحلول التوفيقية السياسية . ان عوامل التأخير والتسويق لا يمكن الا أن تزيد من التوتر ومن ثم تضر بمصالح كل الشعوب .

ان الفرصة متاحة لنا الآن لكي نحدد اطارا جديدا للعلاقات الدولية ، اطار يمكن فيه لكل البلدان أن تقيم علاقات تقوم على الوثام في ظل احترام مبدأ العدالة والانصاف . وأيا كانت

صعوبة هذه المهمة الا انه ينبغي علينا جميعا ، البلدان المتقدمة والبلدان النامية أن نجتمع طاقتنا وأن نتعاون حقا من أجل قبول هذا التحدي الموجه لنا .

ان غواتيمالا ، تحترم وترعى الحقوق المعترف بها عالميا للانسان والواردة فضلا عن ذلك ، بين المبادئ الأساسية المكرسة في دستور غواتيمالا بتاريخ ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ .

ولقد أوردت من قبل الانجازات التي يقوم بها شعب غواتيمالا بفضل عمل دؤوب من أجل الاستجابة للتطلعات النبيلة التي تتعلق بالحقوق الأساسية للانسان ، وأعني بذلك الحق في الحياة والحق في التعليم ، والحق في عمل حر ، والحق في مكافأة منصفة ، والحق في مسكن مناسب والعيش في صحة ، والارتقاء الى كل مستويات التعليم وبصفة عامة ، حق العيش في حياة كريمة .

وفيما يتعلق بحقوق الانسان التي يمكن اعتبارها ضمانات فردية ، أود أن أذكر بأنه في غواتيمالا يتمتع جميع السكان أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق . وليس هناك أي تمييز بسبب المنصر ، أو الجنس ، أو الدين ، أو المولد ، أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي ، أو الآراء السياسية . ان كل فرد يستطيع أن يقوم بكل ما لا يحظره القانون . لا يمكن محاكمة أو مضايقة أي شخص بسبب معتقداته السياسية أو قيامه بأعمال لا تتعارض مع القانون . وتتم المعاقبة على كل عمل يهدف الى أن يمنع أو يحد من ممارسة الحقوق المدنية للآخرين . ولا يمكن أن يتم اعتقال شخص أو يقبض عليه اذا لم يشتهر في ارتكابه جنحة أو جريمة . ولا يمكن القبض على أي شخص أو اعتقاله الا طبقا لأمر قبض أو طبقا لتشريع السلطات القضائية المختصة . ولا يمكن اجبار أحد في القانون الجنائي على أن يشهد ضد نفسه أو ضد أعضاء أسرته ، ولا يمكن أن يسجن بسبب ديون أو يحكم عليه الا أمام محكمة مؤهلة لاصدار قرار في هذا الشأن وتثبت جرمه بعد محاكمة عادلة . وان القانون يضمن حرمة المسكن والمراسلات . وان حرية الحركة في غواتيمالا مطلقة للجميع وكذلك حرية تقديم التماسات فردية وجماعية للسلطات وحرية عقد اجتماعات سلمية ، وحرية المشاركة وحرية العقيدة والتعبير . وان الرقابة ليست موجودة كما أن الشكاوى والنقد أو اللوم الذي يوجه الى أي موظف أثناء أداء عمله وممارسة وظيفته لا يعتبر جنحة كما لا يجوز أن يشهر بهذا الموظف . هناك حرية تامة للأديان . وهناك حرية في الصناعة ، والتجارة والعمل . وهناك حرية في التقاضي ورفع الدعاوى طبقا للقانون . وان الوثائق الادارية عامة .

ان الانتخابات ممة ومباشرة وسرية . وليست هناك أية رقابة على ممارسة الموظفين لأعمالهم ولا على أعضاء البرلمان . كذلك فان مشول المتهم أمام القاضي أمر يطبق بحذافيره . كما تطبق معايير السلوك واحترام الحصانة البرلمانية ، وتتمتع الصحافة بالحرية الكاملة وبحماية خاصة . وفيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية ، فان تشريع غواتيمالا يحمي الحرية النقابية من أجل الدفاع عن المصالح الاقتصادية ومن أجل تحسين الوضع الاجتماعي للعمال ، وينص على نظام الأمن الاجتماعي ، ويعترف بحق الاضراب . ان تشريع العمل القائم على أساس مبادئ العدالة الاجتماعية يهدف الى حماية العمال ، كما يحمي أيضا ممارسة جميع المهن ، وينص على لطريق خاص من أجل تسوية النزاعات الخاصة بتشريع العمل .

وبالنسبة للتشريع المدني الذي يتعلق بحقوق الانسان ، فانه في غواتيمالا يتضمن أحكاما حديثة للغاية . فهو ينص ، مثلا ، على عدم أى تمييز بين الأطفال على أساس الميلاد ، وكذلك البحث عن الأبوة وحرية الامتلاك ، والزواج بالرضا في الزواج المدني ، وضمان وحدة الأسرة وحقوق الأطفال . كما يسمح أيضا بالطلاق بناء على رغبة الطرفين ، ويسمح بالطلاق لأسباب محددة . كما يحمي ، بصفة خاصة ، حقوق القصر ويضع نظاما قضائيا خاصا لتسوية النزاعات الأسرية .

ان التشريع الجنائي يضمن ، قبل كل شيء ، ادماج الأحداث في المجتمع ، كما ينص أيضا على خفض مدة العقوبة لصالح المسجونين الذين قاموا بعمل ما ، ويشجع على تنظيم برامج تأهيلية للمعتقلين حتى يمكنهم ، بعد حصولهم على حريتهم ، أن يصبحوا مفيدين للمجتمع . ان الأحكام الجديدة في التشريع الجنائي تطبق لصالح المتهم ، وقد تطبق بأثر رجعي . أما السجن مدى الحياة فهو غير موجود في غواتيمالا ، وكذلك السجن الانفرادي ، أو الحرمان من الجنسية ، أو النفي . وفيما يتعلق بالحريات العامة ، أود أن أذكر أن غواتيمالا دولة حرة ذات سيادة ومستقلة ، وهي جمهورية ديمقراطية برلمانية . ان الشعب يخول ممارسة حقوقه السيادية لأجهزة السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية وكلها أجهزة مستقلة عن بعضها .

ان رئيس الجمهورية في غواتيمالا لا يمكن ، بأى حال من الأحوال ، أن يعاد انتخابه لفترة اخرى . أما فيما يتعلق بالنواب أو المستشارين في البلديات ، فلا يمكن أن يتقدموا بترشيح أنفسهم بعد انتهاء فترتهم النيابية .

ان الحرية السياسية المطلقة تسود غواتيمالا ، وليس بها سوى ثمانية أحزاب سياسية رسمية ، وهي تمثل أيديولوجيات واتجاهات مختلفة ، وبعضها يعارض الحكومة الحاكمة .

ان سكان غواتيمالا ، الذين شهدوا أنواعا عديدة من النظم السياسية ومن الحكومات ، سواء استعمارية أو اتحادية أو حكومات أحرار ومحافظين وشوريين ويساريين ودكتاتوريين وحكومات الأمم المتحدة الواقعة ونظم رئاسية و انقلابات وحكومات ائتلافية ، قد وجدوا في نظام الاقتراع العام الطريق الى تحقيق الاستقرار الدستوري ، حيث أنه حتى وقتنا الحاضر ، فقد كانت هناك أربع حكومات ديمقراطية ، وهذا ليس له مثيل في تاريخ غواتيمالا .

ان الحرية الديمقراطية في غواتيمالا ، هي حقيقة واقعة . وان الجامعات ، والبنك المركزي ، وأجهزة الأمن الاجتماعي ، والبلديات تتمتع جميعها بالادارة الذاتية ، كما أن الهيئات الاخرى تتمتع باللامركزية التي تسمح لها بأن تقوم بمهامها .

وهناك أربعة رؤساء سابقين للجمهورية يعيشون حاليا في غواتيمالا ، كما هو الحال بالنسبة لجميع هؤلاء الذين كانوا يحتلون مناصب رفيعة في الحكومات السابقة .

وليس هناك معتقل سياسي واحد في غواتيمالا ، كما أنه لا يوجد أي غواتيمالي في المنفى . ان حق اللجوء حق معترف به طبقا للمعرف الدبلوماسي ، وقد أعطيت تصريحات للاجئين تسمح لهم بمفادرة البلاد طبقا للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية التي تعتبر غواتيمالا طرفا بها .

ان ما يريده سكان غواتيمالا من نظامهم السياسي هو أن يحققوا ذاتهم وهويتهم ، وأن يعيشوا في سلام وكرامة وحرية . وعم يتطلعون الى وجود يقوم على أساس العمل ، يسمح لهم بأن يعطوا أفضل ما عندهم ، وأن يحققوا التقدم التام طبقا لمشروعاتهم المادية والمعنوية والروحية .

ولذلك ، فان جميع حقوق الانسان بشتى صورها ، معترف بها ومحترمة في غواتيمالا ، وتضمن الدولة ممارسة هذه الحقوق .

ان حكومة بلادي لا تود أن تقف مكتوفة الأيدي أمام الدعاية التي تقوم بها بعض الهيئات والأفراد ضد غواتيمالا في الخارج من أجل القضاء على هيبتها الدولية . ولكن ذلك لم ينجح بسبب يقظة شعب غواتيمالا الذي لا يسمح بأي تدخل في شؤونه الداخلية ، وقد عارض شعب غواتيمالا ذلك بوحدة لا تنقسم ومن أجل احباط هذه الحملة الموجهة ضد شعب غواتيمالا عن طريق منظمات أجنبية ،

فقد وجهت بلادى دعوة الى لجنة حقوق الانسان التابعة لمنظمة الدول الامريكية ، لزيارة غواتيمالا لكي تشهد بنفسها أن حقوق الانسان محترمة تماما فيها . وانطلاقا من نفس الروح ، فاني أدعو مواطني جميع شعوب العالم ، باسم شعب وحكومة غواتيمالا ، أن يأتوا الى بلادنا لكي يشهدوا وطننا على طبيعته الحقيقية .

ورغم أن جميع الحريات محترمة في غواتيمالا ، فان بعض المجموعات التي تنتمي لنظريات سياسية واقتصادية غريبة على شعب غواتيمالا ، بدلا من أن تعرب عن تطلعاتها بنزاهة للاشتراك في أنشطة الأحزاب السياسية ، فانها فضلت اللجوء الى استخدام العنف من أجل الاستيلاء على السلطة وفرض العبودية على شعبنا . وقد أدت الانتفاضات التي تدل على الجبن ، والتي تم تمويلها وتأييدها من الخارج ، الى تشكيل منظمات سرية متنافسة تقوم بأعمال الارهاب والقتل وازاحة الدماء في غواتيمالا ، وبت الحزن والأسى في الأسر . ولقد نسبت هذه المنظمات لنفسها أعمالا عدوانية قامت بها ، ونشرتها في وسائل الاعلام .

وان شعب غواتيمالا يندد بأعمال هذه المجموعات ، وقد أبدى استياءه ازاء تصاعد العنف في امريكا الوسطى .

ان الفلاحين والعمال وبعض المنظمات السياسية والجامعات والمنظمات المهنية والنقابات وممثلي جميع طبقات شعب غواتيمالا ، قد وجهوا نداءات عامة الى هذه المجموعات لكي تطلع عن أعمالها ، حتى تتم تسوية النزاعات عن طريق الحوار وليس عن طريق العنف ، وهذا هو موقف حكومة جمهورية غواتيمالا .

وقد تميز هذا العام بتنصيب السيد بدرو دى سان جوزيه دى بيتانكور أول قديس في غواتيمالا ، وقد قام الشعب باحياء هذا الحدث التاريخي وطالب بأن يصبح يوم ٢٢ حزيران / يونيه الذى يوافق تنصيبه قديسا - يوم السلام في غواتيمالا . كما انه تم انشاء ميدان السلام بناء على مبادرة من الشعب وهذا دليل على احدى التطلعات العميقة لشعب غواتيمالا . كما تشرفت غواتيمالا هذا العام بزيارة القديسة تريزا الحائزة على جائزة نوبل للسلام التي قررت - انطلاقا من دورها كمبشرة - أن تكرر حياتها من أجل تحسين مصير الفقراء .

وقد أعرب شعب غواتيمالا عن طريق مظاهرات تلقائية وفي اطار مؤسساته الجماهيرية ، عن رغبته القوية في العيش في سلام . وفي ٧ أيلول / سبتمبر الماضي شهدت العاصمة تجمعا عظيما من أجل السلام في غواتيمالا وقد اشترك فيه ، للاعراب عن قناعتهم ، أكثر من ٥٠٠ ألف شخص جاءوا من جميع انحاء البلاد يمثلون جميع الطبقات الاجتماعية : الفلاحين ، والعمال ، والطلبة ، وأرباب المهن الحرة ، والموظفين العاملين في القطاع الخاص ، والتجار ، ورجال الصناعة ، والمزارعين الى غير ذلك . وقد أراد كل هؤلاء ان يظهروا أنهم يدعون هؤلاء المتطرفين الذين يبدون الرعب والخراب والموت بين سكان غواتيمالا ، وأعربوا عن رغبتهم العميقة في السلام الذى يكمن في قلوبهم . ونحن نأمل في أنه بعد وقت قليل ، سوف يسود السلام في بلادنا مرة اخرى حتى يصبح هذا الحلم حقيقة واقعة . ونحن مقتنعون بأنه بعون الله وجميع المؤمنين من هذا الشعب سوف يسود السلام ربوع غواتيمالا .

ان المجموعات الاجنبية التي تتمسك بالعمل على خلق جو من الرعب في غواتيمالا ، تجهل تماما الواقع الاجتماعي والتقاليد وأصالة هذا الشعب وتضامنه ولا تعرف أى شيء عن التاريخ السياسي لبلادنا او عن القيم المتعمقة في تقاليدنا الوطنية ، ولهذا فانها تتهم شعب غواتيمالا اتهامات خاطئة .

وعلى الصعيد الدولي ، فان غواتيمالا تتبع سياسة تتفق اتفاقا تاما مع سياستها الداخلية وهكذا فاننا نشترك في القرارات التي يتخذها المجتمع الدولي من أجل صيانة القيم الاساسية وهي السلام ، والحرية ، والعدالة ، والتقدم الاجتماعي ، والديمقراطية ، واحترام حقوق الانسان واحترام كرامة الأمم .

وتستند السياسة الخارجية لغواتيمالا على مبادئ ومعايير للسلوك يكرسها القانون الدولي ، وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للبلدان الاخرى ، واحترام وحدة اراضي الدول ، واحترام تعدد العقائد ، واحترام السيادة الوطنية ، والاحترام الخالص للاتفاقات الدولية ، وتعزيز التعاون والتضامن الدولي .

وتقوم بين غواتيمالا وبين قادة وشعوب بلدان امريكا الوسطى الاخرى علاقات اخوية لتشجيع التكامل بينها في جميع المجالات حتى يظهر في المستقبل القريب الوطن الواحد لامريكا الوسطى . واستجابة الى هذا الهدف النبيل ، لشعوب المنطقة ، فان وزراء خارجية دول امريكا الوسطى قد اجتمعوا في سان خوسيه بكوستاريكا في شهر آذار / مارس الماضي لاجاد الوسائيل الفعالة لتحقيق ذلك المشروع الهائل . وقد اعتمد في ختام هذا الاجتماع بيان سان خوسيه وهو يعتبر وثيقة ذات اهمية تاريخية تضع اسسا لمجموعة من المبادرات والاجراءات الرامية الى توثيق العلاقات الاخوية الوثيقة التي تربط بين بلدان المنطقة على اساس الاحترام المتبادل ، والنهوض بالتكامل بين بلدان امريكا الوسطى . ومن المزمع عقد اجتماعات اخرى لوزراء خارجية دول امريكا الوسطى بصفة دورية وذلك لتقييم التقدم الذي تم احرازه واتخاذ الاجراءات اللازمة للنهوض بالهدف المنشود .

ان لغواتيمالا علاقات دبلوماسية قلبية مع جميع بلدان امريكا اللاتينية ، وهي تتعاون معها تعاوناً ودياً . واننا لنؤيد مادياً ومعنوياً القضايا العادلة ولن ندخر اى جهد لتمكين منطقتنا من تعزيز هويتها والاشراك في جميع القرارات التي تمس المشاكل الخطيرة التي تواجه العالم والتي لها اهميتها بالنسبة الى قارة امريكا اللاتينية والتي يمكن ان يعترف بها في اطار المجتمع الدولي . وعلى الصعيد العالمي فان روح التفاهم والارادة للسعي الى ايجاد حلول للمشكلات التي ترزح البشرية تحت نيرها ، هما اللذان يسودان سياستنا .

ان غواتيمالا وهي عضو مؤسس في منظمة الأمم المتحدة ، مصممة على الاسهام في تحقيق أهداف ومبادئ ميثاقها على الصعيدين السياسي والقانوني .

اننا مقتنعون بأن منظمة الامم المتحدة ، تمثل الأداة الرئيسية المتوفرة لأسرة الامم لصيانة السلام والامن في العالم ، والنهوض بالحرية والعدالة والكرامة للجميع . اننا نؤيد النداء الذي

سبقت المناذاة به من اجل تعزيز الامم المتحدة حتى تتمكن من الاضطلاع ، بشكل اكثر فعالية بدورها في حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي نواجهها .
ولكي اوجز ، اقول ان السياسة الخارجية لغواتيمالا تقوم على مبادئ السيادة والديمقراطية والواقعية وهي سياسة متماسكة ومسؤولة وكريمة وأمينة . اننا ننشد الصداقة والتعاون مع جميع الامم ، وسياستنا قائمة على الثقة في المنظمات الدولية واحترام جميع البلدان . ان سياستنا الخارجية تـهـدـف الى المساعدة على اقامة مجتمع دولي يتم الاعتراف فيه بحقوق الشعوب في ان تقرر مصيرها بحرية وبحيث لا يكون السلام والامن الدولي مجرد تطلعات ولكن يكونان واقعا يقوم على حقائق فعالة .

ان وفد بلادي يود الآن ان يشير الى النزاع القائم بين غواتيمالا وبين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية منذ آمد بعيد بالنسبة الى اقليم بليز . ان غواتيمالا تؤكد من جديد في هذا المحفل الدولي أن بليز هي جزء لا يتجزأ من اقليمنا الوطني . وتود غواتيمالا أن تعيد التأكيد بأنها تملك على اقليم بليز حقوقا لا جدال فيها تقوم على أسس تاريخية وجغرافية وقانونية وسياسية ومعنوية متينة يدرکہا تماما المجتمع الدولي .

وانني أود أن أعلن رسميا مرة أخرى أن غواتيمالا لن تقبل ولن تعترف أو تسمح ، وستعتبر باطلا وكأن لم يكن أى اجراء من طرف واحد من جانب السلطة الاستعمارية المقتضية للاقليم ، بمنح الاستقلال لبليز ، وأن مثل هذا العمل سوف يتسم بخطورة بالغة لانه يمثل مساسا بوحدة التراب الوطني الذي تعهدنا بالدفاع عنه بأى ثمن كان .

وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر بالفقرة السادسة من قرار الجمعية العامة ١٥١٤

(د - ١٥) التي تنص على ما يلي :

" ان أية محاولة تهدف الى الفصم الجزئي أو الكامل للوحدة الوطنية والسلامة

الاقليمية لأى بلد انما تتناقض مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة " . (القرار ١٥١٤

(د - ١٥) الفقرة ٦)

ان نزاع بليز هو موضع مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية وهم : غواتيمالا والمملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وممثلو بليز .

وبعبارة أخرى ، فهناك مسمى لايجاد حل للنزاع بطريقة من طرق التسوية السلمية الهنيئة عليها ميثاق الأمم المتحدة . ولذلك ليس هنالك اي مبرر لتدخل او قرار من قبل منظمة الامم المتحدة ، لأن مثل هذه المبادرة ، بدلا من ان تسهم في حل المشكلة سوف يكون من شأنها أن تعرقل المفاوضات الثنائية لأنها ترمي الى ايجاد حل سياسي لنزاع اقليمي تدخل فيه اعتبارات بعيدة تماما عن السياسة .

وتعترض غواتيمالا على تدخل الأمم المتحدة في هذه المسألة . وأود ان اذكر بأننا نعتبر وسوف نعتبر باطلا وكان لم يكن أية قرارات يعتمدها هذا المحفل بالنسبة لمسألة بليز . كما أن غواتيمالا تشجب تدخل الحكومات التي ليس لها أية علاقة بهذا النزاع ، والتي تدعي لنفسها الحق في ان تقر مصير اراضي امة اخرى . ان هذا على عكس مبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الاخرى والاحترام المتبادل الذي ينبغي ان يسود العلاقات بين الدول ، كما هو وارد في ميثاق منظمنا .

لقد بدأت بريطانيا العظمى وغواتيمالا منذ اكثر من عامين جولة جديدة من المفاوضات المباشرة تجرى بتصميم كامل على التوصل الى حل مشرف وعادل لجميع الاطراف المعنية . وقد اتاح ذلك تحقيق تقدم حقيقي .

وعندما بدأت غواتيمالا هذه المفاوضات ، فانها قد التزمت بصدق بقبول صيغ توفيقية تسمح بحل النزاع بشكل منصف مع مراعاة الحقوق التي تملكها قانونيا على اقليم بليز ، ومع مراعاة المصالح الاساسية لسكان ذلك الاقليم .

وفي اطار هذه الجولة من المفاوضات ، فان وزيرى خارجية كل من غواتيمالا وبريطانيا قد اجتمعا في برمودا في ١٩ ، ٢٠ أيار / مايو من هذا العام لمحادثات اشترك فيها رسميون من بليز . وقد ذهبت بنفسى الى لندن في نهاية شهر حزيران / يونيه ، كما كان وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية في غواتيمالا في بداية شهر آب / اغسطس .

وفي ٧ و ٨ تموز / يوليه ايضا عقد اجتماع هنا في نيويورك لرسميين فنيين من غواتيمالا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

وتناولت جميع هذه الاجتماعات جوانب مختلفة من النزاع . وكان ذلك بهدف ايجاد حل له . ونحن نعتزم ان نواصل بنفس الروح الاجتماعات التي سوف تعقد هنا في نيويورك قريبا .

ان المشكلة معقدة وصعبة بكل تأكيد ولكننا على اقتناع بأنه اذا ما تحلت كل الاطراف المعنية بالنية الطيبة ، فانها سوف تجد حلا عادلا يضع حدا لهذا النزاع الاقليمي .
 انني اتمنى بكل صدق ، أنه تحت قيادتك المستنيرة سوف تحقق الجمعية العامة نجاحا في اعمالها ، وأود ان أوكد مرة اخرى ايمان بلادي بمنظمة الأمم المتحدة .
 لقد نهضت الامم المتحدة بدورها في الحفاظ على السلم وتعزيز الامن والتفاهم الدولي .
 وينبغي على جميع البلدان كبيرة او صغيرة ، متقدمة او نامية ان تسهم في اقامة نظام دولي جديد . وهذا هدف يمكننا ان نحققه تماما اذا ما وافقت جميع الدول على ان تضحي تضحية ضئيلة بمصالحها الخاصة من أجل البشرية .

وعند ما يتعلق الامر بالسلم والعدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية والاعتراف بحقوق الانسان واحترامها ، واقامة العلاقات الودية بين الشعوب ، والرفاهية وتنمية الامم ، فانكم تستطيعون الاعتماد على غواتيمالا اعتمادا تاما .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الاخير في المناقشة

العامة بعد ظهر اليوم . لقد طلب ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ان يدلي ببيان .

السيد غرينوفتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

لقد تأثرنا كثيرا لعبارات العزاء والتعاطف التي وجهها رئيس وأعضاء الجمعية العامة الى حكومة بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وشعبها لمأساة وفاة عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والأمين الاول للجنة الاجتماعية للحزب الشيوعي في بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وعضو مجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والعضو في السوفيات الاعلى لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وبطل من ابطال الاتحاد السوفياتي ، وبطل في العمل الاشتراكي الا وهو بيوتر ميرونوفيتش ماشيروف .

لقد فقد شعب بلادي ابنا صادقا ومواطننا ووطنيا ، وكان من العاملين البارزين في الحزب الشيوعي وفي الدولة السوفياتية . كان بيوتر ميرونوفيتش ماشيروف عضوا في اسرة متواضعة من الفلاحين كرس حياتها لخدمة الشعب . وكان مدرسا في المدارس الثانوية اثناء الحرب ومنظما لحركة المقاومة السرية الشعبية ، وكذلك المقاومة السرية الاشتراكية في بيلوروسيا خلال الحرب الوطنية الكبرى في

١٩٤١ - ١٩٤٥ كما كان قائدا لحركة الكومسومول . وفيما بعد زعيما للحزب الشيوعي في بيلوروسيا في السنوات التي اعقبت الحرب . هذه هي النقاط البارزة في حياة بيوتر ماشيروف .
وقد برهن بيوتر ماشيروف على قدرات تنظيمية هائلة ، وعن بطولة كبيرة اثناء انخراطه في النضال من اجل الاستقلال والحرية لدولتنا الاشتراكية . وقد بذل دمه من اجل المثل العليـا المقدسة للسلام والحرية والاشتراكية والتقدم الاجتماعي ، وهي الاسس الحقيقية للأمة المتحدة .
ان اخلاصه الدائم للمثل العليا الشيوعية وتفانيه في العمل من أجل التفتح الكامل للشعب وصفاته الشخصية العظيمة كلها اكسبته سلطة واسعة وشهرة في نطاق الحزب الشيوعي . ونحن نشعر بالحزن العميق ازاء وفاته المبكرة . وقد كانت وفاته مدعاة لحزننا العميق . ان القضية التي كرس حياته كلها من اجلها سوف تعيش في شعبنا كما سيبقى عمله البناء الذي كان مجردا تماما من الانانية مثلا حيا في شعبنا في بناء المستقبل الشيوعي .

انني اشكر الرئيس وكذلك وزراء الخارجية الذين تحدثوا اليوم - جمهورية الكاميرون المتحدة ، موزامبيق ، الاردن ، غواتيمالا - وجميع رؤساء وأعضاء الوفود الذين وجهوا عبارات التعاطف معنا في هذا المصاب الذي لحق بنا ، بفجيعتنا في وفاة بيوتر ماشيروف . وسوف ننقل عزاءكم الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والى مجلس السوفيات الاعلى ، وحكومة وشعب بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وكذلك الى اصدقائه الحميمين وأقاربه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ادعو الآن الممثلين الذين طلبوا ان يسمح لهم -

بالكلام لممارسة حق الرد وأود ان انظر الاعضاء انه طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٤ / ٤٠١ ، فان البيانات التي تلقى في ممارسة حق الرد يجب ان تقتصر على عشر دقائق ، وأن تلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد تشان (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : في الكلمة التي ألقاها

يوم ٣ تشرين الأول / أكتوبر الماضي امام هذه الجمعية رأى السيد الموقر وزير خارجية الهند ان من واجبه مرة أخرى ان يبرر قرار حكومته بالاعتراف بالوجود الفيتنامي في بنوم بنه متذرعاً بأسباب تخصه هو وحده . وفي هذا الصدد يود وفد بلادى ابداء الملاحظات التالية :

أولاً - اننا نشارك نفس رأى وزير خارجية الهند في الاعتراف بالعلاقات المبريكة القائمة بين شعبينا اللذين يؤمنان بنفس المثل العليا للسلم والعدالة والاستقلال ، بالاضافة الى تمسكهما العميق بالمبادئ المقدسة لعدم الانحياز والتعايش السلمي فيما بين الأمم ، وهي المبادئ الستة التي كان جواهر لال نهرو أحد دعاة البارزين .

ثانياً - ولكن ما ينبغي أن نركز عليه هنا ، هو تلك الرغبة المستمرة لشعبنا وحكومتنا في إنماء وتعزيز العلاقات مع الهند ، وهي العلاقات التي نرجو أن تكون ودية وأخوية على أساس من المثل العليا والمبادئ السابقة ذكرها . وانما كانت علاقاتنا اليوم مع هذا البلد العظيم ليست على مستوى آمالنا ، فان ذلك يعمى فحسب الى اعتبارات معروفة تماما ، ولا نود أن نستفيض بشأنها الآن . ان هذا لا يرتهن بحسن نيتنا ، ولا بالجهود الصادقة والداعية للاعجاب والتي تبذلها كثير من البلدان الصديقة للهند وكمبوتشيا . ان أحدا هنا لا يمكن أن يشكك في اصرار هذه البلدان على الدفاع عما تعتبره مقدسا وحيويا بالنسبة للجميع ، وبالنسبة لمنظمتنا ، وأعني بذلك احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والقوانين الدولية التي قام عليها النظام الدولي ، وحركة بلدان عدم الانحياز ذاتها ، وبدون هذه المبادئ وتلك القوانين التي تحكم العلاقات الدولية لن يكون هناك سلام أو أمن في العالم ، ولا استقلال ولا عدالة بالنسبة الى الدول الصغيرة والمتوسطة في القارات الخمس .

ثالثاً - ان ما نود أن نستري انتباه السيد وزير خارجية الهند اليه هو طبيعة هذه الحرب العدوانية التي راح ضحيتها شعب كمبوتشيا . ان وزير خارجية الهند الموقر يبيد وانه يتجاهل ان هذه الحرب ليست على الاطلاق حرباً أهلية ولكنها حرب عدوانية فرضها اكثر من ٢٥٠ ألف جندي فيتنامي على شعب كمبوتشيا ، وهدفها غير المعلن هو اباداة أمة كمبوتشيا وتدمير حضارة آنكور التي تحدث عنها وبحق ممثل الهند .

ولأن هذه الحرب ، هي حرب عدوانية فانها قد أدينت من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة ، وطالب القرار ٢٢ / ٣٤ بالانسحاب غير المشروط لكل القوات المسلحة الفيتنامية الى خارج كمبوتشيا ، حتى يتمكن شعب كمبوتشيا من أن يقرر مصيره بحرية ودون أى تدخل أجنبي . ونحن نتطلع صادقين الى ان الهند ، وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة ولحركة عدم الانحياز ، سوف تأخذ ذلك في الاعتبار لخير السلم والأمن الدوليين ، ومن أجل مستقبل حركة عدم الانحياز نفسها . أما شعبنا وحكومتنا فقد كانا من جانبهما وسيظلان وفيين لمبادئ الميثاق ، ومبادئ حركة عدم الانحياز التي كانت كمبوتشيا أحد اعضائها المؤسسين .

رابعا - فضلا عن ذلك فان على حكومة الهند ان تعلم أن نظام بنوم بنه ، الذي أقيم بهدف العدوان ، ليس الا ادارة فييتنامية بحتة ، وبدون وجود أكثر من ٢٥٠ ألف جندي فييتنامي فان هذا النظام لن يكتب له البقاء . تلك هي حقيقة الموقف السياسي الحالي في كمبوتشيا ، ولا شيء يمكن أن يحجب حقيقة هذا الموقف أيما كانت قوة السفسطة الكلامية التي يلجأ اليها في مثل هذه الظروف .

خامسا - وفيما يتعلق بحل مشكلة كمبوتشيا فان كل البلد ان المحبة للسلام والعدالة تتفق على مضمونه . انه يمكن فحسب في احترام ميثاق الامم المتحدة ، ومبادئ عدم الانحياز من قبل المعتدين الفيتناميين .

أما زعم حل مشكلة كمبوتشيا عن طريق الاعتراف بالنظام الفيتنامي المقام في بنوم بنه ، فمعنى ذلك هو الاعتراف بالأمر الواقع للغزو الفيتنامي لكمبوتشيا ، ومعنى ذلك أيضا تشجيع التدخلات المسلحة الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وبعبارة أخرى معناه منح مكافأة لأولئك الذين ينتهكون المبادئ المقدسة لعدم الانحياز وميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، ومعنى ذلك أخيرا السماح لغيت نام بمواصلة اباداة الشعب والأمة والحضارة في كمبوتشيا . ان مشكلة كمبوتشيا لا يمكن أن تحل الا وفقا للقرار ٢٢ / ٣٤ الصادر عن الأمم المتحدة والذي ينص على : (أ) الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال المسلحة الفيتنامية من كمبوتشيا ، (ب) ممارسة الحق المقدس لشعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بنفسه وبخاصة في أن يختار نظام حكمه الوطني دون أى تدخل خارجي ، من خلال انتخابات عامة وحررة ، بالاقتراع السري والمباشر تحت اشراف الامين العام للأمم المتحدة أو ممثليه .

ان حل مشكلة كمبوتشيا سوف يأتي بالسلام والأمن والاستقرار الى منلقة جنوب شرق آسيا ، وسوف يسمح بالتنمية في هذه المنطقة ، وسوف يسهم في صون السلم والأمن الدوليين . ان كل الشعوب والبلدان في المنطقة تستطيع آنذاك أن تركز جهودها - في ظل الاستقلال والكرامة - للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداتها .

السيد آندينو (السلفادور) (الكلمة بالاسبانية) : لقد أشار وفد موزامبيق الى حكومتي بعد ظهر اليوم بألفاظ نرفضها تماما . ان في السلفادور حكومة قد استطاعت أن تصل الى الحكم بفضل ممارسة شعب السلفادور لعملية انتخابية ، ولقد بدأنا في اصلاحات هيكلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهذه العملية سوف تتوج باقامة ديمقراطية حقيقية . ولقد احترمت السلفادور وسوف تحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وهو مبدأ قبله المجتمع الدولي ، ولذلك فان حكومة السلفادور ترفض أي تدخل أجنبي أيا كان مصدره يمس الكرامة القومية لبلادها وشكرها .

السيد نايق (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : في الأول من تشرين الأول / اكتوبر فان رئيس جمهورية باكستان الاسلامية في خطابه امام الجمعية العامة قد أشار الى فشل الأمم المتحدة في الوفاء بوعداتها لشعب ولايتي جامو وكشمير في تقرير مستقلهما طبقا لقراراتها ذات الصلة . وقد أوضح عزم باكستان على الاستمرار في عملية تطبيع العلاقات مع الهند على اساس اتفاقية سملا لعام ١٩٧٢ والتي أشار الرئيس الى انه سيتم الاسراع منها بتحقيق تسوية سلمية للنزاع حول جامو وكشمير . وان رئيس باكستان قد أكد على ان موقف باكستان في هذا الأمر قائم على اساس المبادئ المعترف بها عالميا .

وبالإشارة الى تلك الملاحظات من جانب رئيس باكستان ، فان وزير خارجية الهند في بيانه الذي أدلى به في ٣ من تشرين الأول / اكتوبر قد علّق على مسألة جامو وكشمير والعلاقات بين الهند وباكستان بطريقة غير أكيدة ومؤسفة في الواقع .

ان البيان الذي أدلى به وزير خارجية الهند ، قد اتهم باكستان بالقيام بعدوان مزعوم ضد الهند في الماضي ، وقد شكك في التزام باكستان باتفاق سملا ، وأوضح أن تأكيد باكستان لموقفها المبدئي بشأن مسألة جامو وكشمير في المحافل الدولية إنما يتناقض واتفاق سملا وانه بمثابة محاولة للعودة بالأمر الى الوراء .

وطبقا لاتفاق " سملا " فان حكومتي باكستان والهند قد وافقتا على ما يلي :

" ان مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة سوف تحكم العلاقات بين الدولتين ؛

" ان البلدين قد أعريا عن عزمهما على تسوية منازعاتهما بالوسائل السلمية عن طريق

المفاوضات الثنائية أو بأية وسائل سلمية أخرى يتم الاتفاق عليها من جانب الطرفين . وحتى

تتم التسوية النهائية لجميع المشاكل بين البلدين ، فان أيّا من الطرفين لن يقوم بتغيير

الموقف من طرف واحد ؛

" وانه طبقا لميثاق الأمم المتحدة سوف يمتنعان عن التهديد باستخدام القوة ضد

وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لكل منهما " .

وفي الإشارة بصفة خاصة الى مسألة جامو وكشمير ، فقد تضمن اتفاق سملا ما يلي :

" في جامو وكشمير فان خط الرقابة الذي نجم عن وقف إطلاق النار في ١٧ كانون

الأول / ديسمبر ١٩٤٧ سوف يحترمه الطرفان دون الاخلال بالموقف المعترف بها من جانب

الطرفين . وان أيّا من الطرفين لن يغير هذا الموقف من طرف واحد بغض النظر عن

الاختلافات والتفسيرات المتبادلة . كما التزم الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة

في انتهاك هذا الخط " .

ولهذا وفيما يتعلق بنزاع جامو وكشمير ، فان الأحكام ذات الصلة في اتفاق سملا توضح ما يلي :

أولا ، ان العلاقات بين البلدين ستحكمها مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . وهذا يفرض على

الدول الأعضاء التزاما بتسوية منازعاتهم بالوسائل السلمية طبقا للمادة ٣٣ من الميثاق . وثانيا ، ان الطرفين قد اتفقا طبقا لاتفاق سملا على أنه حتى تتم التسوية النهائية لأية مشكلة لا يمكن لأحد من الطرفين أن يغيّر الموقف من جانب واحد . وهذا النص من اتفاق سملا يطبق أيضا على التسوية النهائية لنزاع جامو وكشمير . فأى من الطرفين لا يستطيع التصرف من جانب واحد لتغيير وضع هذا النزاع المعترف به دوليا منذ زمن طويل . ثالثا ، ان اتفاق سملا يطالب باحترام خط الرقابة الناجم عن وقف إطلاق النار في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ " دون اضرار بالموقف المعترف بها لكل من الطرفين " . ان موقف باكستان فيما يتعلق بهذا النزاع يقوم على أساس القرارات ذات الصلة التي اعتمدها مجلس الأمن .

هذا ومن الواضح أن هناك اتفاقا بين الطرفين للبحث عن تسوية نهائية لمشكلة جامو وكشمير كجزء من عملية إعادة العلاقات لحالتها الطبيعية طبقا لاتفاق سملا .

وبعد أن أوضحنا الموقف الصحيح بشأن الموقف في جامو وكشمير كما يعكسه الاتفاق ، فإن وفدى بيود أن يكرر هنا ، مرة أخرى ، عزم حكومة باكستان على البحث عن تسوية نهائية لنزاع جامو وكشمير طبقا للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وانطلاقا من روح اتفاق سملا . واننا على قناعة تامة بأن مثل هذه التسوية ينبغي أن تكمل عملية إعادة العلاقات الطبيعية بين الهند وباكستان من أجل نشر عهد من السلام الدائم في شبه قارة جنوب آسيا .

ان الادعاءات المزعومة التي ذكرتها الهند ليس لها أساس من الصحة . ولا أود أن أدخل في تفاصيل لخلفية أحداث عام ١٩٧١ عندما تم تقطيع أوصال باكستان عن طريق عدوان سافر . ولا يمكن أن تكون لباكستان أية مطامع ضد الهند أو أن تفكر في العدوان عليها . ان مساحة الهند تصل الى عشرة أمثال مساحة باكستان ، ولدى الهند موارد طبيعية كبيرة وقاعدة صناعية متطورة للغاية ، وقواتها المسلحة تفوق بكثير من حيث العدد ما لدى باكستان من قوات . هذا بالإضافة الى التفوق النوعي في الأسلحة بالمقارنة بباكستان . ان القوات البرية والبحرية والجوية للهند تزيد بما يتراوح بين ثلاثة الى خمسة أضعاف على قوات باكستان .

وفي الوقت الذي تقوم فيه الهند ببناء ترسانة عسكرية ضخمة ، فمن العجيب أنها تقوم بدعاية دائمة ضد باكستان على اثر التطورات الخطيرة في دولة مجاورة في كانون الأول / ديسمبر الماضي ،

عندما قدمت الولايات المتحدة للباكستان عرضاً لشراء أسلحة قيمته ٢٠٠ مليون دولار ، وقد رفضت باكستان هذا العرض . ومن الصعب أن نفهم لماذا تحاول الهند دائماً أن تستغل أية فرصة لا تهام باكستان بالعمل على بناء وزيادة ترسانتها العسكرية ، مما لا يعدو أن يكون مجرد خراطة وادعاء لا أساس له من الصحة .

اننا نشعر بقلق عميق لأن وزير خارجية الهند قد اتهم باكستان بأنها تحولت عن اتفاق سملا ، الذي ذكرت حكومة بلادي مرارا أنه يمثل الاطار من أجل إعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين على أساس التعايش السلمي وحسن الجوار . ان باكستان تعارض تماماً أية مجابهة فسي شبه القارة وهي عازمة على أن تركز جهودها ومواردها من أجل تطوير وتقدم ورفاهية شعبها ، وهذا هدف لا يمكن تحقيقه الا عن طريق مناخ من السلام والحرية . ولكن في نضالها من أجل الحفاظ على استقلالها السياسي وكرامتها ووحدة أراضيها ، فان باكستان ستظل تعارض أية محاولة تقوم بها أية دولة تهدف الى الهيمنة أو السيطرة في هذه المنطقة .

ان النتيجة المنطقية لعزمنا على اتباع طريق مستقل وسلمي في العلاقات مع البلدان الأخرى ، هي اننا لا يمكن أن نقبل أن تفرض علينا دول أخرى مفاهيمها واستراتيجياتها . ان مفهوم الهند وباكستان مختلف تماماً فيما يتعلق بالأحداث في منطقتنا وكذلك فيما يتعلق بالأحداث في مناطق أخرى . ان مسائل التدخل العسكري الأجنبي ، تعتبر أمراً خطيراً للغاية ، ومع ذلك فان الاختلافات في المفاهيم لا ينبغي أن تكون عائقاً في قيام تعاون بين الدولتين من أجل تدعيم السلام والأمن في منطقتنا . وأود مرة أخرى أن أكرر موقف حكومة باكستان من أجل السعي الى تطبيع علاقاتها مع الهند وفقاً لاتفاق سملا وعلى أساس مبادئ التعايش السلمي وحسن الجوار ، التي تتضمن احترام السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي . ونحن نأمل مخلصين في أن الهند ، بالمثل ، سوف توافق على رغبتنا الخالصة في إعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين من أجل تحقيق السلام والتقدم في المنطقة .

السيد بن هيمما (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : منذ قليل ، فان السيد ممثل

موزامبيق في نوبة من الهنديان قد شهب ببلادى ووصفها بأنها استعمارية وتوسعية . ان وعدى يعترض على مثل هذا الاسراف في اللغة ويذكر المتحدث بأنه قد تناسى أن شعب موزامبيق قد لقى

من المغرب التأييد الكبير والمساندة الشاملة ، وان السيد ممثل موزامبيق نفسه قد استفاد من كرم الضيافة لدينا . ان الأساليب الديماجوجية التي لجأ اليها مستخدم أساليب النفاق ، تخفي تواطؤه مع حكومة بريتوريا ، وان التاريخ سيحكم على تصرفات موزامبيق . لقد صدرت قرارات ملتزمة عن هذه الجمعية تتهم ٦ مليون مواطن يعملون في بلد الفصل العنصري . ان ميناء البيره مفتوح لاستخدام بريتوريا ، كما أن السياح من جنوب افريقيا يقابلون بالترحاب هناك . ان كرامة وشرف موزامبيق ، يتلبدان من هذا البلد أن يضع نهاية لخيانته لاfrica .

السيد ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : أولا ، بالاشارة الى متحدث سابق مارس حقه في الرد ، أود أن أقول ان المناقشة بشأن مسألة كموتشيا سوف تتم في الأسبوع المقبل وليست اليوم .

ان السيد ممثل باكستان الموقر قد تحدّث عن البيان الذي أدلى به وزير خارجية الهند في ٣ من تشرين الأول / اكتوبر والذي أشار فيه بنفسه الى البيان الذي أدلى به رئيس باكستان يوم أول تشرين الأول / اكتوبر فيما يتعلق بولاية جامو وكشمير وبأنها جزء لا يتجزأ من دولة الهند المتحدة . ان السيد ممثل باكستان تحدث عما وصفه بحق الرد منذ قليل ، فأشار الى اتفاق سملا . ولكن عليّ أن أعترف بأنه لم يقرأ الاقتباس الأول من اتفاق سملا . وهذا الاقتباس يجرى على النحو التالي :

” انتارا لتسوية نهائية لجميع المشكلات القائمة بين البلدين ، فان أيا من الطرفين

لا ينبغي أن يخيّر من جانب واحد من الموقف ، وعلى الطرفين أن يكفيا عن أي عمل يكون ضارا باقامة علاقات سلمية وعلاقات صفاء ووفاء بينهما ” .

وعليّ أن أعترف بأن الاشارة الى ولاية جامو وكشمير وعي جزء لا يتجزأ من دولة الهند المتحدة وذلك من قبل السيد رئيس باكستان يوم أول تشرين الأول / اكتوبر ومختلف التلميحات التي أبدأها السيد ممثل باكستان اليوم ، تتنافى مع أحكام اتفاق سملا وبصفة خاصة تلك الأحكام التي اقتبسها منذ قليل . والحقيقة أنه بعد ظهر اليوم ، فان ممثل باكستان أشار الى موضوعات لا تتصل بالأمر إطلاقا . ان بيان السيد ممثل باكستان وبصفة خاصة الجزء الأول منه ، كان مليئا بالمغالطات وقد حاول فيه أن يصف موقف الهند بصورة منافية للواقع ، وذلك بهدف الدعاية وعموما يتنافى مع ما ذهب اليه اتفاق سملا .

لقد ثار الحديث عن تفتيت باكستان في ١٩٧١ ، وعلى دولتنا أن نتحدث عن ذلك أيضا . ففيما يتعلق بنا فان هناك شعبا قد تحرروا في ١٩٧١ . أما بالنسبة الى تفتيت باكستان فان ذلك قد تم بناء على أعمال هذه الدولة ، وتلك التصرفات التي لم تأخذ بعين الاعتبار حقوق الانسان لدى الشعب الباكستاني . ولكنني لا أريد أن أتحدث عن وضع بلد مستقل عضو في هذه الجمعية الموقرة .

ولقد ثار الحديث كذلك عن مسألة القوات المسلحة الهندية والباكستانية . ومرة أخرى ، فإن هذا الموضوع ليست له صلة بالموقف وهو يتنافى مع روح اتفاق سملا . ولقد قيل ان القوات المسلحة الهندية ضخمة وهائلة ، وان قوات باكستان لا تتناسب معها . فهل نناقش توازن القوات في شبه القارة ؟ . وهل سوف نناقش الالتزامات التي تلتزم بها باكستان والهند من أجل الحفاظ على سلامتيهما الإقليمية ووحدة أراضي كل منهما ، ومن أجل الدفاع عن نفسيهما هنا ؟ . وطالما أن السيد ممثل باكستان يخلل على مهاجمته للوحدة الإقليمية للهند ، والتلميح بجامو وكشمير ليس إلا مساساً بالوحدة الإقليمية للهند - فإننا نأسف أنه على عكس اتفاق سملا الذي ينص على تسوية جميع المشكلات بين البلدين والحكومتين إلا أنه يثور الحديث هنا وفي محافل دولية أخرى بنخمة مخالفة .

ان السيد ممثل باكستان قد حاول أن يثبت أن الهند تريد تغيير الموقف كلية ، وهذا ليس هو الحال . ان الهند بداية ترى أن جامو وكشمير تشكلان جزءاً لا يتجزأ من الهند ، وباكستان هي التي تسعى الى تغيير الموقف بشن هجوم على الوحدة الإقليمية للهند . وما هو أكثر من ذلك ، اذا كان حقاً ما يقال من أن حكومة باكستان تواصل احترام اتفاق سملا ، فان الفقرة ٦ من هذا الاتفاق هي ذات الصلة في هذا الموضوع . وهي تقول ان الحكومتين تتفقان على أن رئيسي دولتيهما يجتمعان في تاريخ يتفق عليه مستقبلاً من أجل مناقشة الأساليب والتدابير التي يمكن أن تؤدي الى اقرار سلام دائم وتنسيق العلاقات واعادة أسرى الحرب السبي أو طابعهم وكذلك المسجونين المدنيين ، والى تسوية نهائية لمشكلة جامو وكشمير ، واستئناف العلاقات الدبلوماسية .

هل يمكن أن يكون هناك اتفاق أكثر وضوحاً من ذلك ؟ . أليس من الحقيقي أن عمدة الأحكام الواردة في اتفاق سملا تنص على عملية للتطبيع بين الهند وباكستان ؟ . لماذا ان هذا الاصرار على الحديث بشأن جامو وكشمير في المحافل الدولية ؟ . لقد أعلننا في الماضي ، يوم ٣ من تشرين الأول / اكتوبر ، على لسان السيد وزير خارجية الهند ما يلي :

" ان الهند لم تغيّر موقفها ونحن مستعدون لتسوية جميع المشكلات مع

باكستان عن الطريق الثنائي " . (A/35/PV.23, p.66)

وفي ختام كلمتي أود أن أقول أننا قد سعدنا بالجزء الأخير من بيان السيد ممثل باكستان وهو الجزء الذي ورد فيه أن أية مشكلة بما في ذلك مشكلة جامو وكشمير المزعومة ينبغي أن تسوى عن طريق اتفاق سلمي . وأنا كان هذا الالتزام صادقا ، فإن عملية التطبيع بين الهند وباكستان لن تستمر فحسب ولكن سوف تتعزز وتقوى .

كلمة أخيرة ، ان السيد ممثل باكستان قد أعلن اليوم أن رئيس باكستان قد تحدث عننا كرئيس لدولة باكستان ، ولكن في ٣ من تشرين الأول / اكتوبر ، فإن ممثلا آخر لباكستان تحدث هنا وأعلن :

" . . . ان خطاب رئيس جمهورية باكستان الاسلامية في أول تشرين الأول / اكتوبر

والذي أدلى به كرئيس للمؤتمر الاسلامي " . (A/35/PV.23, p.121)

ويجب ألا يغيب عن الذهن أن مسألة جامو وكشمير التي تحدث عنها رئيس باكستان لا تتعلق ، على حد علمي ، بالمؤتمر الاسلامي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن الى ممثل باكستان ، وأود أن

أذكره بأن كلمته هذه المرة ينبغي ألا تزيد على خمس دقائق .

السيد نايق (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : ان مندوب الهند قرر موقف

حكومته المعروف تماما فيما يتعلق بمسألة جامو وكشمير . هذا هو موقف الهند . انه موقف غير مقبول عالميا . ان الجمعية العامة لم تقبل هذا الموقف . وان مجلس الأمن لم يقبل هذا الموقف ، وما زال مجلس الأمن يتدارس هذا الأمر الذي استرعت حكومة الهند نفسها نظر المجلس اليه بالاضافة الى هذا فان اتفاق سملا نفسه يعترف بوجود نزاع جيمو وكشمير .

لذلك ، لا نرى ما هو المنطق فيما ذكره زميلي هنا هذا المساء من أن أى اشارة الى هذا النزاع طويل الأجل فيما يتعلق بجامو وكشمير يعتبر هجوما على وحدة أراضي الهند . ان الهند وباكستان اطراف في اتفاق سملا . واننا نشعر بالارتياح ان نلاحظ ان السيد مندوب الهند قد أعاد تأكيد التزام حكومته من أجل تطبيق اتفاق سملا .

وفيما يتعلق بكون مسألة جامو وكشمير لا تلقى اهتمام العالم الاسلامي فانني أقول ان الغالبية العظمى من سكان جامو وكشمير من المسلمين ، وهذا يسبب قلقا للعالم الاسلامي بأسره ، حيث أنه ينبغي ان تعطى الحقوق الانسانية الاساسية لشعب كشمير كما هو الحال بالنسبة لمنح هذه الحقوق للشعوب التي ما زالت تحت السيطرة الأجنبية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الهند ، وأود أن أذكره

بأنه ينبغي ألا تزيد مدة بيانه الثاني هذا على خمس دقائق .

السيد ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : كنت آمل أن يمتنع مندوب

باكستان عن أخذ الكلمة ، لكن يبدو أن هناك من جانبه سوء فهم لاتفاق سملا . ان اتفاق سملا يقدم أسسا ثنائية من أجل تسوية جميع المسائل المتعلقة بين الهند وباكستان ، كما أنه يطلب من الحكومتين الامتناع عن تقديم أية مساعدة أو أى تشجيع لأى عمل من الاعمال التي من شأنها ان تؤثر على الحفاظ على العلاقات السلمية الوطيدة .

ان قناعتنا أنه كلما تمت الاشارة الى مشكلة ثنائية في المحافل الدولية ، فان هذا يؤثر على

عملية تطبيع العلاقات بين الهند وباكستان ، وطالما أن هذه النقطة الأساسية لم يفهمها مندوب

باكستان فسوف نستمر في تبادل وجهات النظر هذه .

وفيما يتعلق بالحقوق الانسانية الاساسية فان العالم بأسره - وليس فقط هؤلاء الذين يجلسون هنا - انما يعلم تماما سجل الهند وباكستان في هذا المضمار ، ولنترك العالم يحكم بنفسه عما اذا كانت الحقوق الانسانية الاساسية تحترم في الهند أم انها تحترم في باكستان .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥